

عويلة الفقير

المجتمع الآخر...
مجتمع الفقراء والمحرومين

تأليف

د. إسماعيل قيرة

د. بلقاسم سلاطينية

د. علي غربي

3

دار الفجر للنشر والتوزيع

عولة الفقير

المجتمع الآخر .. مجتمع الفقراء والمحرومين

عولة الفقر

المجتمع الآخر .. مجتمع الفقراء والمحرومين

تأليف

د. إسماعيل قيرة د. بلقاسم سلاطنية

د. علي غربي

جامعة بسكرة - الجزائر

دار الفجر للنشر والتوزيع

2003

عولمة الفقر

المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين

د. إسماعيل قبيرة • د. بلقاسم سلاطينية • د. علي غريبي

رقم الإيداع

11062

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 5499 - 94 - 1

حقوق النشر

الطبعة الأولى 2003 م

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر • النهضة الجديدة • القاهرة

تليفون : 2944119 (00202) فاكس : 2944094 (00202)

لا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقوما .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
5	- مقدمة
11	الفصل الأول- عولمة الفقر
17	أولاً- مفهوم الفقر
23	ثانياً- مظاهر الفقر
40	ثالثاً- الفقر وإشكالية الديمقراطية
43	رابعاً- الفقر في الجزائر
47	خامساً- كيف نتجاوز حالة الفقر
	فصل الثاني- المجتمع العربي الآخر...
57	مجتمع الفقراء والمحرومين
64	أولاً- مشكلة الفقر في العالم
70	ثانياً- المجتمع العربي الآخر: مجتمع الفقراء
81	ثالثاً- المستقبل وتفاقم مشكلة الفقراء
89	الفصل الثالث- سوسيولوجيا الفقر الحضري
94	أولاً- سوسيولوجيا الفقر الحضري
105	ثانياً- الفقراء العاملون بين الاستقلالية والتبعية
110	ثالثاً- التحضر وأزمة الفقراء

رابعاً-الفقراء وتتقاضات الواقع الحضري..... 117

الفصل الرابع-الفئات المدينية الدنيا: فلاحو الحضر نموذجاً 123

أولاً-من هم الفلاحون؟..... 129

ثانياً-الفلاحون: نحو تعريف نظامي..... 134

ثالثاً-تحديد النظام الفلاحي للإنتاج في المدينة..... 138

المراجع: 155

مقدمة

تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوم، بسبب وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود، وانطواء أبنيتها الاجتماعية على ميكانزمات القهر والاستغلال.

وشعورا بهذه المشكلة وما يتبعها من مخاطر، أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 "عاما دوليا للقضاء على الفقر"، كما أعلنت "عقد (عشرية) الأمم المتحدة للقضاء على الفقر سنة 1997-2006"؛ إلى جانب انعقاد الندوات والملتقيات وبذل المحاولات الجادة والملتزمة من طرف الباحثين والسياسيين لاحتواء تفاقمها قبل فوات الأوان.

فعلى المستوى العملي، بدأت المؤسسات الدولية والحدول المانحة للمساعدات محاربة الفقر من خلال توفير البرامج التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الدول فقرا في العالم، ومع ذلك ظل الاقتناع راسخا بأن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على نجاح عملية الإصلاحات وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر، وتحسين حال الفقراء ومشاركتهم الإيجابية في عملية التنمية؛ أما على المستوى النظري، فقد ثار جدل طويل فسي

الكتابات المعاصرة المهمة بالفقر، حول توصيفه وتحليله في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية. ولا زالت الجهود الأكاديمية مستمرة لا تتوقف، فالبيروقراطيون يربطون الفقر بالفئات المنخفضة الدخل، في حين يتحدث رجال الأخلاق على المتوكل على الله، والفئات الشعبية والمحرومين والمعدمين والكادحين وغيرهم من الفئات الأخرى التي فضلت الحياة السهلة على العمل الجاد. أما الأكاديميون فيركزون على الفقر الهيكلي، العزل، التهميش والاستغلال؛ في حين يركز أنصار نظرية التجريد من القوة على النقص المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، وعلى عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع لهم، وعلى شعورهم الداخلي بأنعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة. وهذا ما دفع رواد هذه النظرية إلى دعوة الفقراء إلى تبني استراتيجية تقوم على الجهود الجماعية، للترؤد بالقوة ذاتيا من أجل البقاء وإتاحة فرصة أكبر للوصول للموارد الأساسية، من أجل كسب لقمة والاستمرار على قيد الحياة.

وهناك في مقابل ذلك، اهتمام متزايد بعولمة الفقر وكيف يتغذى النظام الدولي الجديد بالفقر البشري والعمالة الرخيصة، وتراكم الثروة وتشويه الإنتاج وتفسخ المؤسسات الوطنية، وتدويل الإصلاحات الاقتصادية وأزمة الديون إلى جانب الرقابة الكونية وأثرها المنمر على سبل عيش ملايين البشر.

ففي هذا الإطار، يبدو جليا أن ضعف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد أدت منذ أوائل الثمانينات إلى إفقار مئات الملايين من الناس، حيث انهارت القوة الشرائية للمواطن، وظهرت المجاعات واتسعت رقعة الفقر والتفاوت بأبعاد مختلفة، وتزداد صورة عالمنا قتامة إذا ما تأملنا طبيعة الحلول المطروحة في ظل سياسات الإصلاحات التي أدت إلى نتائج مخيبة للأمل، خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة والفقر والتهميش وتدمير الاقتصاديات الوطنية، وجعلها تحت رحمة السوق الحرة التي يديرها التكتل الصناعي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، تؤكد الشواهد الواقعية أن التفسيرات الجيوسياسية العالمية قد زادت من هوة التبعية وقوة المنظمات العالمية في سياق يتميز بانحياز النظم الإنتاجية في العالم، وتصفية المؤسسات الوطنية وتحلل البرامج الصحية والتعليمية. إنها الصورة الكاركتورية التي أرادها مهندسو نظرية نهاية التاريخ، بوصفه تاريخا أي أنه نقطة النهاية لخط التطور الإيديولوجي للبشرية، ونقطة تعميم الديمقراطية الغربية الليبرالية تعميما شاملا بوصفها الشكل النهائي للحكم البشري.

إن هذه المحاولات المزيفة لتسييس التاريخ ورؤيته ضمن منظورات الحالة الراهنة فقط، هي تعبير صحيح عن الهيمنة والفطرسية، واستمرار الصراع الإيديولوجي والحرب الأزلية بين الأغنياء والفقراء، إنه قانون

التناقض والصراع ومنطق التغير، وتحول الفقراء إلى مخلص يلقى الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي. ولا غرو أن يؤدي ذلك القانون وهذا المنطق إلى إفراز أشكال أخرى من الاستغلال واللامساواة، تتماشى وواقع سياسي عالمي جديد أخذ في الظهور والتشكل.

في ظل هذه الطروحات، نحاول في هذا الكتاب إعطاء صورة تحليلية لأوضاع ودور الفئات الدنيا التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة اليأس والقسوة، إلى جانب محاولة تلمس تشكيلاتها المستقبلية، ووزنها في تحديد موازين القوى، خاصة في المجتمعات العربية التي تتطوي أبنيتها على عدد من التناقضات والمثالب.

وهكذا، وضمن هذا المنظور، يتضمن كتابنا الراهن أربعة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان عولمة الفقر، ليعالج ظاهرة الفقر من حيث تأثيراتها السلبية واتساع نطاقها والاستراتيجيات الموجهة لمكافحتها، في سياق خاص يتميز بالأحادية القطبية والعولمة. وما يصاحب ذلك من تفاقم أعراض مشكلة الفقر وتوزيع الدخل على النطاقيين الداخلي والخارجي.

أما الفصل الثاني فيتناول المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين، في ضوء تنامي عدد العاطلين والمهمشين والمعدمين،

وبروز إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلامات المميزة للأنماط التنموية العربية. ومع تفاقم الأزمات الداخلية ودرجة الاحتواء في النظام الرأسمالي العالمي، أصبحت البلدان النامية مهددة في وحدتها ووجودها، وتقوم بوظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتماعي المتخلف وما يبطئه من صراعات اجتماعية ودينية وإثنية وعشائرية وقبلية وجهوية، وتمايزات صارخة تزيد هوة الخلاف والتخلف.

ويعالج الفصل الثالث الفقر الحضري في أبعاده واتجاهاته ومظاهره، في ضوء دراسة قضية الفقراء العاملين بين الاستقلالية والتنمية، وما يفرخه الواقع الحضري من مشكلات ترتبط بالفقر والتميش والبطالة والأنشطة الحضرية غير الرسمية. وقد دفع الاهتمام المكثف بهذه الأنشطة إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية، وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية.

وبنفس الطريقة عالجت في الفصل الرابع الفئات المدينية الدنيا، وذلك بالتركيز على فئة الفلاحين الحضريين. وكان سبيلنا في هذا تحديد ظاهرة الفلاحين في مجتمع المدينة، النظام الفلاحي، الباعة الجائلين، القطاع الحضري غير الرسمي وارتباطه بالفئات الدنيا.

وفي الأخير نأمل أن يكون هذا الكتاب قد جاء في وقته ليضع خطاً أحمر تحت مشكلة الفقر واتساع نطاقه واعتباره الوجه الآخر غير المعلن

عنه للعولمة، والسعي للتخفيف من غائلة الحرمان والعوز والفاقة،
واستشراف الحلول الممكنة لمحاصرته ومكافحته.

الفصل الأول

عولمة الفقر؟

مفهوم الفقر

مظاهر الفقر

الفقر وإشكالية الديمقراطية

الفقر في الجزائر

كيف نتجاوز حالة الفقر؟

الفصل الأول

عولمة الفقر؟

ينطوي العنوان بهذه الصياغة على توجهات فكرية تحذر من مغبة القبول المطلق بإيجابيات العولمة، وتركز بالأساس على بعض مساوئها. خصوصاً وأن العولمة قد أصبحت سمة العصر بدون منازع، وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها، إنما هو خروج على العصر وتخلف وراءه، فهي شاملة تأخذ الطابع العالمي وذلك لأن كل مكوناتها وأثارها (الإيجابية أو السلبية) لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القطرية، وشموليتها تصيب كل المجالات الحيوية للإنسان، إذ تتجلى من خلال جميع مجالات الحياة سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية¹. وإذا كان البعض يزعم أنها — فحسب — تحمل معها منافع جمة للبشرية جمعاء، فإن هناك من يحذر من مغبة قبول هذا الاعتقاد دون تمحيص، ويدعو إلى ضرورة اتخاذ تدابير حذرة كافية، بحجة أن للعولمة — كذلك — وجه قاتم يجب التصدي له؛ من ذلك مثلاً، أن تجاهل حقيقة انتشار ظاهرة الفقر على نطاق واسع أمر

¹ للمزيد من التفاصيل حول العولمة وتجلياتها، أنظر، علي غربي مجلة الباحث الاجتماعي ع 2 ،

سبتمبر 2000 صص 11-49.

يبدحه الواقع. وأمام هذه الحقيقة، يتبادر إلى ذهن سؤال فسي غايبة الأهمية موداه: هل يمكن الحديث بصراحة وموضوعية عن الوجه الآخر للعولمة؟ بمعنى أدق، هل أن ظاهرة الفقر قد تعولمت بالفعل من جراء التحولات الاقتصادية والسياسية ذات التوجه الأحادي الذي يأخذ من النظام الليبرالي في طبعته الأمريكية نموذجا؟ خصوصا وأن الوضع الدولي الراهن يدعم فكرة تعولم الفقر، أي أنه صار ظاهرة عالمية تشترك فيها كل مناطق العالم؟

إذ أنه ومنذ مطلع التسعينيات، بدأ يهيمن على الجدل الدائر في الدوائر العلمية والهيئات والمنظمات الدولية المختصة، الإطناب في الحديث حول إغراءات العولمة وإيجابياتها، متجاهلا عن قصد (عن وعي أو دون وعي) ما يخبئه الوجه الآخر من العملة، والذي لا ينبغي إغفاله إذا كنا حقيقة نتوخى الإتصاف والموضوعية. وإذا كانت حسنات ومنافع العولمة قد تتجلى في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإن مساوئها تتجلى كذلك من خلال تلك الأبعاد، ولعلها تبدو أكثر جلاء في الجانب الاجتماعي تحديدا؛ وبالفعل فإن الوضع الاجتماعي غير اللائق الذي تعيشه الغالبية العظمى، أو الثمانين بالمائة من سكان العالم، خير دليل على ذلك. وهذا الواقع المزري لا يقتصر على السواد الأعظم من سكان الدول المتخلفة والنامية فحسب، وإنما تشاركها فيه فئات عريضة من سكان الدول المتقدمة. وهذه الحقيقة تكشف صراحة عن الوجه السلبي

المستتر عنه للعولمة- أو دعنا نقول، الليبرالية الجديدة- التي لم تنجح في التحسين النسبي لمستويات معيشة الجميع. إذ لا أحد ينكر أن ظاهرة الفقر قد بدأت تتعولم شيئاً فشيئاً... بحيث صار الكلام عن ثقافة الفقر وانتشارها يعم مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية بصورة مذهلة... وذلك رغم التستر الذي تفرضه بعض الجهات ذات المصلحة في ذلك.

الحاصل أن العولمة كعملية متعددة الأبعاد هي حقيقة قائمة، إنها كالقاهرة التي أقلعت، دون أن تولي أي اهتمام بمن لم يسعفه الحظ فسي الركوب، فهي ببساطة لا تنتظر الضعفاء الذين لا يقدرّون على مجاراتها، إنها للأقوياء، المنتصرين. وغير خاف أن أغلب سكان العالم هم ليسوا كذلك، إنهم من المغلوبين عن أمرهم، ولهذا فإنه من باب أولى أن نتحدث عن عولمة الفقر ونقبل سواسية كل مترباته. وذلك على الأقل بالسمعي والمثابرة من أجل خلق آليات جديدة تضمن للإنسان - وبخاصة الفقير منه - الاستفادة من ثمار هذا التقدم. ونحن هنا لا ندعو للتساوي المطلق، وإنما بفتح الفرص أمام الجميع، مع ضمان حد من العدالة، على أن تسهر الدولة بتواجدها المستديم من خلال مؤسساتها على ضمان ذلك؛ وترك المجال بعدها للأكثر مثابرة وطموحاً في الارتقاء.

وهذه الدراسة هي مجرد محاولة لتحذير دول وحكومات العالم الثالث - والعربية خصوصاً - لما تفرزه ظاهرة العولمة من نتائج سلبية، وذلك بالتطرق إلى أهم وأخطر مترباتها السلبية، ألا وهي

ظاهرة الفقر، التي بدأت تنتشر بصورة أكثر وضوحا عبر أنحاء العالم، وتصيب فئات عريضة من المجتمع سواء أكان متقدما أم غير ذلك. ونحن هنا لا نقرر بأن الفقر كواقع معاش هو ظاهرة حديثة، مثله مثل مصطلح العولمة، هذا الأخير الذي لم يتداول إلا مع بداية تسعينيات القرن 20 ؛ في حين أن الإنسان قد عرف الفقر منذ القدم، غير أن خارطته الطبوغرافية قد اتسعت بصورة مذهلة، وذلك تزامنا مع الهيمنة الصريحة في الآونة الأخيرة للعولمة من خلال تجلياتها الاقتصادية خصوصا.

وإن كان الاعتقاد السائد أن العولمة تبدو أساسا وكأنها مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا، زد على ذلك، أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية؛ فإن هذا الارتباط العضوي بين العولمة من ناحية، والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى، يعود إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا، على الأقل، في هذه المرحلة التاريخية، حيث أن كل الدلائل الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا، وهي الأكثر تحققا على أرض الواقع من غيرها من أبعاد العولمة الأخرى^٥. إذ يبدو العالم الآن وكأنه معلوم

^٥ بهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى فكرة "الهوة الثقافية" CULTURAL LAG عند أوجيرن، حيث يعتقد أن التغير في الجوانب المادية أسرع من مثيله بالجوانب غير المادية (الثقافية).

اقتصاديا أكثر مما هو كذلك فسي المجالات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية. وإذا كان الفهم الاقتصادي قد هيمن على ظاهرة العولمة، فإنه لا يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي فقط. لكن دعنا نقدر بأن الاقتصاد (كمقدمة) يستحوذ دون غيره من الأبعاد الحياتية الأخرى (كنتائج) على ظاهرة العولمة. وهنا حري بنا ألا نهمل الوجه الآخر من العملة الاقتصادية، فالحاجة والعوز والفقر هي مظاهر أو حالات ترتبط بالجانب الاقتصادي، ولو في جانبه السلبي. وعليه يمكن اعتبارها بمثابة الآثار المباشرة للعولمة الاقتصادية...

X أولاً: مفهوم الفقر:

مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي تتميز بحملها مضامين ودلالات فلسفية ومعرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع، والتي لم تلق إجماعاً تاماً حولها، فإن مفهوم الفقر قد اختلف في تحديده المفكرون والخبراء، ويبدو الاختلاف بينا بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية، وعلماء الاجتماع الذين يركزون أكثر على الأبعاد الاجتماعية. وتأسيساً على هذا، يسود جدل كبير بين الدارسين والمهتمين أن مفهوم الفقر وتحديده واستخداماته يتم بناء على خلفيات فكرية وأيديولوجية؛ ولذلك لم يشهد الإجماع حوله، لاستخداماته المختلفة في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة، وعليه يبقى مفهوماً نسبياً يجب التعامل معه من هذا المنظور. ولهذا نلاحظ تنوعاً كبيراً في تحديد ظاهرة الفقر

بحصرها في عدة مؤشرات تارة يغلب عليها الطابع الكمي وتارات أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ولكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحى بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو إلى مؤشرات التي تعكس مختلف مظاهر الفقر كالتواكل، الاتكالية، القديرة، الخمول، كثرة النسل... الخ.

وضمن هذا السياق، نجد أن أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر والحرمان والتهميش تعتمد في تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية (نقدية)، معتبرة أن الفقير هو كل شخص لا يتجاوز دخله دولارا أمريكيا واحدا في اليوم، أي ما يعادل 365 دولارا في السنة.

وفي تقريره لسنة 1994، يحدد البنك الدولي للتنمية تصورا واضحا (وإن كان كميا) لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض. ويبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية، من ذلك مثلا، أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة في أفريقيا جنوب الصحراء. وأن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الألف في جنوب آسيا، فإنها لا تتعدى 10 في الألف في السويد.

وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم. والجدير بالملاحظة أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على شريحتي النساء والأطفال، وبخاصة الإناث منهم. وينتهي التقرير تحليله بالاستنتاجات الآتية: —

• أن النمو الاقتصادي أمر ضروري، ولو أنه غير كافٍ، لمكافحة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها. فمن الصعب اتخاذ خطوات كثيرة في القضاء على الفقر، في ظروف ركود اقتصادي عام، ناهيك عن التدهور الاقتصادي الذي تمر به حاليًا بعض الدول وخاصة الأفريقية منها.

• النمو الاقتصادي وحده لا يكفي، بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف تحسين حال الفقراء والقضاء على الفقر، مع ضرورة تكيف هذه السياسات تبعاً لخصوصيات كل بلد وظروفه الخاصة.

• أن تحسين حال الفقراء ليس مرهوناً بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي، حيث تكل معطيات الواقع أنه رغم عدم تناسب المؤشرات الاجتماعية (مثل نسبة وفيات المواليد، توقعات الحياة، التعليم...) في أغلب الأحوال مع الثراء (متوسط الدخل القومي للفرد)، إلا أن هذه المؤشرات تصل إلى قرب قممتها بعد حوالي 1500 دولار للفرد سنوياً. ومع ذلك، فالملاحظ أن اتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الأساسية

والتطعيم للأطفال) تؤدي إلى تفاوت ضخم في حال الفقراء.. فعلى سبيل المثال تمكنت كل من الصين وسيرلانكا من خفض معدلات وفيات المواليد إلى حوالي 30 في الألف ورفع توقعات الحياة إلى حوالي 70 عاما، بينما كان المتوسط لدول أفريقيا جنوب الصحراء -التي تتعادل مع الصين وسيرلانكا من حيث متوسط دخل الفرد - أكثر من أربعة أضعاف ذلك، إذ قدرت بـ: 132 في الألف بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال، و 50 عاما بالنسبة لتوقعات الحياة (سراج الدين ومحسن يوسف، 1997، 38-46).

ومهما يكن، فإن كل المحاولات التعريفية بالرغم من تنوعها وتعددتها، يمكن تقسيمها وفقا لمجموعتين: تستند الأولى في تعريفها للفقير على محددات كمية؛ في حين تركز الثانية على محددات كيفية. إذ أن هناك من ينظر إلى هذه الظاهرة - الفقر - في ضوء عيش الكفاف كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء وظروف المعيشة وأسباب الراحة المتعارف عليها... الخ. وهناك من يعتبره بمثابة إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي، أو ظاهرة معقدة ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق المتخلفة بالمدينة. أو أنه - كما يذهب عبد الباسط عبد المعطي - حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتميز ببيروز تمايزات خاصة ناجمة عن الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد

الأمر بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقص في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع" (عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، 1979، 20). وهناك من علماء الاجتماع من يعزو الفقر في أسوأ حالاته إلى الحرمان المطلق الذي يتجلى في بعض المظاهر العيانية الدائرية التأثير والتأثر (حلقة مفرغة)، كنقص التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة والعيش في ظروف فيزيقية صعبة؛ وهذا يعني أن الأفراد الفقراء هم أولئك الذين يعيشون ظروفًا سكنية متردية ويعانون من أسوأ الأحوال الصحية والمعيشية.

وفي مقابل هذا الطرح، هناك من الدارسين من يؤكد على أن الفقر ليس حالة مادية فقط وإنما هو بالإضافة إلى ذلك مركب من المواقف المجسدة للتبعية DEPENDENCE ونقص الاعتماد على الذات... ففي هذا الاتجاه يربط LOMNITZ حالة الفقر بالوضع غير المناسب الذي يحتله الفقراء على مستوى سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم والتدريب المهني السيئ أو الوضع الاجتماعي المتدني، وفتوات التعامل الصعبة التي لا تتيح لهم في كل الحالات فرص الحصول على دخل أكثر ربحية واستقرارية، وهذا ما يجعلهم يناضلون وبشكل مستمر من أجل الاندماج في النظام السوسيو - اقتصادي الكلي، من أجل الحصول على دخل

وبأية طريقة كانت، وبالتالي المحافظة على بقائهم واستمرارهم دون مراعاة لحجم التضحيات.

إن هذا الانتماج المفروض على فئة الفقراء هو ما يجعلهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظام الكلي، والذي ليس بوسعهم تغييره أو إعادة ترتيبه من جديد، إذ أن هدفهم الوحيد هو العمل المتواصل أو المستمر من أجل البقاء، إنهم ببساطة ضحايا الاستغلال واللامساواة. اللذين تقاطعت حديثهما أكثر مع الاكتساح السريع للعولمة.. ولتجاوز هذا الواقع أو التخفيف من وطأته، ترتفع أصوات من هنا وهناك عبر أنحاء العالم. فمثلا، كانت قناعة مفجري الاحتجاجات في سياتل SEATTLE ضد منظمة التجارة العالمية WTO، أن التجارة الحرة ليست سوى خرافة، وأن الفقراء وأصحاب الضمير يجب أن يتحدوا لمواجهة سوءات العولمة. ولقد رفعت هذه الاحتجاجات شعارات مناهضة للرأسمالية. وللعلم فقد تأسست منظمة التجارة العالمية سنة 1955 بهدف إزالة الحواجز التجارية وتخفيض التعريفات الجمركية وحل النزاعات التجارية. لكن مع استمرار هذه المنظمة في فرض تصوراتها على الدول الأعضاء، أخذ القلق يساور الكثيرين من أن هناك شيئا خطيرا يجري أمام أعينهم نتيجة للقواعد والقوانين التي تحكم التجارة العالمية. فقد أخذ يتضح بجلاء أن الخاسر الأكبر هم من لا حول لهم ولا قوة، أي فقراء العالم. وبينما تبرر المنظمة سياساتها بأن التجارة تساعد البلدان الفقيرة على النمو، فإن الحقائق

المفزة تؤكد أن نصيب هذه الدول من التجارة العالمية أخذ في الانخفاض بمعدلات خطيرة؛ وهو ما أفضى إلى نتائج مدمرة. ولنا أن نعرف مثلا أن أفريقيا جنوب الصحراء ككل أصبحت اليوم أفقر مما كانت قبل ثلاثين عاما، وأن هناك ثلاثة بلايين إنسان يعيش كل منهم على أقل من دولارين يوميا" (الرمحي، الثقافة العالمية، 2000، 4-5). إن فشل قمة "سياتل" والمعارضة الشرسة التي واجهتها تعود بالدرجة الأولى، إلى الإهمال الواضح من أقوىاء العالم وأغنيائه للجوانب الاجتماعية. وتقاديا لجوانب النقص تلك، فقد أقرت الأمم المتحدة لاحقا مؤتمر سويسرا للتنمية الاجتماعية، عله يضيف ارتياحا وقبولا جماهيريا أوسع تجاه العولمة وآلياتها. غير أن خارطة الفقر لم تتكمش، وإنما بقيت في اتساع مطرد، وتضم إلى صفوفها في كل لحظة وأفدين جند رغما عنهم. ويبدو أن خارطة الفقر في العالم تتسع بسرعة أكثر من جراء الكوارث الطبيعية والجفاف، الذي يصيب الكثير من مناطق العالم، وتعد أفريقيا هي أكثر المناطق عرضة لتهديد هذه الظواهر (اثيوبيا، ارتيريا، الصومال، السودان، منطقة البحيرات... الخ)، وهذا ما حذرت من عواقبه مؤخرًا منظمة التغذية العالمية.

× ثانيا: مظاهر الفقر:

كما توصلنا من خلال التعاريف السابقة أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد، قد يتجلى من خلال مجموعة من المؤشرات الواقعية، وأهمها:

البطالة:

يبدو جليا، أن العولمة الاقتصادية كما تتجسد واقعا هي ليست سوى مجرد مرحلة من تطور الرأسمالية أو هي الشكل المتقدم لرسملة العالم، حيث يسود نمط العولمة بواسطة السوق. وضمن هذا السياق فإن هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي هي في تراجع تدريجي تاركة المجال للعلاقات السلعية والربحية النفعية؛ وأصبحت لا تولي أي اهتمام بالموارد البشرية التي لا تستجيب لتلك المبادئ، إذ تتركها في عالم الضياع. فإذا ما خصصنا حديثنا عن عالم الشغل، فإن لقائل أن يقول أن من أئمن مكاسب العولمة هو التقدم التقني، ولا يختلف اثنان حول هذه الحقيقة؛ لكن تبعاتها أو آثارها السلبية هي أيضا حقيقة. فإذا كان هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات فإنه بالمقابل لا يخلق مناصب شغل جديدة، بل قد يتسبب في القضاء على بعضها وذلك استجابة لما يتطلبه التقدم التكنولوجي الهائل. ونتيجة للقوة المتعاضمة للاقتصاد المعولم القائم على الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي من طرف أقلية .. فإن القوة التفاوضية للعمال وممثلهم قد انكمشت إلى حدودها الدنيا، بحيث أصبحت العولمة هي بمثابة العدو اللدود للعمال.

حيث صار اكتساب التكنولوجيا العالية في أغلب الأحوال يتم على حساب مناصب العمل، وأصبحت العلاقة بين الأتمتة والآلية من جهة وبين العمالة من جهة أخرى تتحدد في علاقة عكسية، وفي هذا الإطار يقول المثل الإنكليزي: **WORKER WHEN A MACHINE MOVES IN, A MOVES OUT** أي عندما تدخل آلة يغادر عامل. وضمن هذا السياق نلاحظ أن أصحاب الشركات الكبرى لا يأبهون مقدار ذرة بالجانب الإنساني بقدر ما يتهافون على المزيد من الأرباح، مفضلين الاستغناء عن جزء من عاملهم، وغلق بعض الوحدات التابعة فقد أغلقت شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة على سبيل المثال 21 معملا، وسرحت 20000 عاملا، و10000 إطارا، كما ألغت شركة إ ب م 20000 مكان عمل، كما ألغت الصناعة الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة عمل. ولكي تستمر شركة الاتصالات الألمانية في قدرتها على المنافسة في السوق العالمية فإنه يتعين عليها تسريح ما يقرب من مائة ألف مستخدم حتى هذا العام (2000). والأمور لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فقد ألغت منذ عملية الخصخصة عام 1984 ما يعادل 113 فرصة عمل، وتخطط لتسريح 36000 عامل إلى غاية هذه السنة (2000م)، وبذلك تكون قد سرحت حوالي النصف من عمالها، وتجاوز معدل العمال المطروحين من الشغل في فرنسا عام 1996 ما يعادل 3500 عاملا في الشهر، وخسرت 1800000

فرصة عمل في القطاع الصناعي وبلغت نسبة البطالة 12.3% وهو رقم قياسي لم تصله نسب البطالة في فرنسا من قبل (الحبيب الجنحائي، 1999، 30 - 31). يبدو جليا أن أعداد العمال المطرودين وفرص العمل الضائعة متشابهة في جل بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث تضطر الكثير من الشركات الكبرى في الدول الصناعية إلى غلق أبوابها وتسريح عمالها؛ أما بالنسبة لما يحدث في باقي البلدان الأخرى فحدث ولا حرج. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انضمام فئات جديدة من العمال إلى عالم البطالة ومن ثم الفقر والحرمان. واللافت للانتباه، أن البطالة عندما تصيب عاملا واحدا، فإن ذلك يعني إفقار عائلة بكاملها؛ إذ أنه في أغلب الحالات يتكفل فرد واحد بإعالة الأسرة المكونة من 5 أفراد في المتوسط، خصوصا بالنسبة للعالم النامي. وعليه فإن تسريح عامل معناه الجز بعائلة بكاملها في عالم الفاقة.

ومما لا شك فيه أن التورط المستمر - الذي تؤطره نظرية قطع الدومينو - في فتح الأبواب أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق وأمية رأس المال قد أدى إلى انضمام الكثيرين من الفئات المدينية الدنيا والمتوسطة² إلى عالم الهامشيين الذين يعيشون في حالات يرثى لها من الفقر والعوز والبطالة وانتشار الجريمة والمتاجرة في كل الممنوعات من

² تنهض هذه النظرية على فكرة تداعي سقوط قطع الدومينو المرسوفة الواحدة تلو الأخرى. "تجمع الشواهد التاريخية والواقعية عن الانحلال التدريجي للطبقة المتوسطة في كثير من دول العالم النامي، وذلك نتيجة لتطبيق الصارم لسياسة الهيئات الدولية المالية.

مخدرات وأسلحة وسيارات مسروقة، وحتى المتاجرة بالأطفال أو الأعضاء البشرية، وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، يربط تقرير الأمم المتحدة الكوني عن الجريمة والعدالة لسنة 1999 العولمة بالتوسع في صناعة المخدرات غير المشروعة وزيادة الجرائم المتصلة بالمخدرات. واعتباراً من منتصف الثمانينيات ازداد إنتاج المخدرات غير المشروعة بصورة حادة في أنحاء العالم. فقد تضاعف إنتاج أوراق الكوكا وازداد إنتاج الأفيون أكثر من ثلاثة أضعاف خلال التسعينيات. وقدرت تجارة المخدرات غير المشروعة بـ 400 مليار دولار (نحو 8 في المائة من حجم التجارة العالمية لعام 1995) (الثقافة العالمية، 200، 66).

وفي هذا السياق يذهب "الحبيب الجنحاني" إلى القول بأنه قد "ظهرت صيغة حديثة لتجارة الرقيق تتمثل في تهريب النازحين إلى البلدان الغربية بطريقة غير شرعية. ويكفي التنكير في هذا الصدد برقم واحد حسب تقدير إحدى الدوائر الأمريكية الرسمية مفاده أن بعض العصابات الصينية المتخصصة في هذا النوع من المتاجرة الجديدة، تجارة الرقيق المعاصر، قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وفي العام الواحد، مليارين ونصفاً من الدولارات" (الجنحاني، 18). والعالم يعايش ويتذكر ما حدث/ ويحدث لبعض المجموعات من المهريين (بكر الراء) والمهريين (بفتح الراء) على حد سواء؛ فالإلى جانب الابتزاز

الصارخ للأخيرين من الأولين في الحالات العادية، ففي الكثير من
المرات تبذلهم كلهم أمواج البحار والمحيطات، أو يلفظون أنفاسهم في
القوارب أو البواخر، فيكتشفون — بعد فوات الأوان — جثثا هامة في
براميل مغلقة مرمية مع السلع أو مجمدين في ثلاجات ضخمة... الخ.
والشواطئ الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، مثلها مثل الضفة
الشمالية من البحر الأبيض المتوسط... أو بحر الشمال*** وغيرهما في
جنوب شرقي آسيا، خير شاهد على ذلك. إن هذه الحالة المتزايدة الاتساع
هي نتيجة صارخة لاستفحال ظاهرة البطالة والفقر بين فئات اجتماعية
عريضة، وهي نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدول
والمؤسسات الضخمة. والتي تفرضها ظاهرة العولمة؛ أين أصبح
الاقتصاد هو المهيمن على كل مجالات الحياة... وأصبحت المؤسسات
الكبرى تهدد اقتصادات دولا كثيرة، وذلك لأنها تفوق في قوتها قوة الكثير
من الدول "قملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار
الصراف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك، ولعملته إزاء
بقية عملات العالم، وهي موزعة جغرافيا بين البلدان التالية: اليابان 62
شركة، الولايات المتحدة الأمريكية 53، ألمانيا 23، فرنسا 19، بريطانيا
11، سويسرا 8، كوريا الجنوبية 6، إيطاليا 5، وهولندا 4. وكما يدرك
المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفي أن نذكر الأمثلة التالية: يفوق رقم

*** عرف ميناء دوفر بتكتلرا — نهاية جوان 2000 — هلاك 58 شخصا من أصل صيني.

معاملات "جنرال موتورز" الدخل الوطني الخام للدانمارك، ويفوق رقم معاملات فورد الدخل الوطني لجنوب أفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة تويوتا الدخل الوطني للنرويج⁵، ويشمل نشاطها جميع الميادين الاقتصادية والمالية، فهل نستغرب بعد ذلك أن يتحول قادة الدول إلى خدم في بلاط أممية رأس المال" (الجنحاني 1999، 28). ولعل الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات يبرز بشكل كبير باعتبارها المحرك الرئيسي والمستفيد الأكبر من العولمة. "ولنا أن نعلم أنه من بين أكبر مائة اقتصاد في العالم، هناك واحد وخمسون ليست لبلدان، وإنما لشركات عبر قومية. وبينما لا تشغل أكبر 200 شركة عالمية سوى أقل من ثلاثة أرباع واحد في المائة من القوة العاملة في العالم، فإنها تستحوذ في الوقت ذاته على 28 في المائة من النشاط الاقتصادي العالمي، وتستحوذ أكبر 500 شركة على 70 في المائة من التجارة العالمية. وتشبه هذه الشركات المقاطعات الإقطاعية التي تطورت إلى أمم-دول، وهي ليست سوى طليعة النظام الدارويني الجديد للسياسة" (الريمحي، الثقافة العالمية، 2000، 5).

وفوق هذا وذاك، فإن الهرولة للارتقاء بين أحضان العولمة من حيث فرض حرية السوق من دون قيود قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق... فالاقتصاد المعولم قد سرع في القضاء على

الدخل الوطني الخام للدانمارك، جنوب أفريقيا والنرويج يقدر على التوالي بـ 170.037. 129.094، 153.363 مليون دولار، استنادا لإحصائيات البنك الدولي لسنة 1997.

ما يعرف بمجتمع الرفاه وساهم بشكل كبير في دفع فئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وخلق مناخ ملائم لنمو حركات اجتماعية وسياسية متطرفة، تستغل في كثير من الأحيان من طرف متطرفين قوميا أو سياسيا أو دينيا ... وفي هذا الصدد يعتقد الأمريكي ويليام كريدر أن "الفاشية تزدهر في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة. إن كل سياسي أمريكي تسلطي يوحى بشيء من المصادقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش سيفوز فوزا باهرا، خاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى" (الجنحاني، 1999، 17). والشواهد التاريخية والواقعية في بعض الدول الأوروبية دليل صارخ على ذلك، حيث نلاحظ تنامي اليمين المتطرف في شكل حركات النازيين الجدد في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أو تحت مظلة أحزاب سياسية تتوزع عبر أنحاء أوروبا فمن زيغانوف في روسيا ولوبان في فرنسا إلى هاينر في النمسا وأمبيرتو بوسي في إيطاليا أو وينستون بيترز في نيوزيلندا وغيرهم كثيرون.

اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:

"إن أثرياء العالم وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات لم يعودوا يفكرون في اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وازدياد جحافل العاطلين عن العمل وما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر، وإنما همهم الأول والأخير هو تطوير تقنيات تؤهلهم لمزيد من الثراء والحماية من

المخاطر. إذ نجد تسابقاً على أشده بين المؤسسات والدول على اكتساح الساحة الاقتصادية في غياب قواعد المنافسة الشريفة، وذلك يتم على حساب الكثيرين، لتتوسع الهوة بشكل صارخ بين الأكثر غنى والأكثر فقراً.

إن اتساع نطاق الفاقة على مستوى العالم يعني بالمقابل انكماش وانحسار الثراء، وهذا ما تؤكدُه الإحصائيات المتوفرة، إذ أن ما يعادل 16 % من السكان الواقعين في المناطق الأكثر ثراء في العالم (الولايات المتحدة واليابان)، يحتكرون 80% من ثروة العالم، وتملك بعض الدول متوسطة الثراء (تتبع أسيا والأرجنتين) 04% من الثروة، بينما يقسم الباقي 15% فقط من الموارد المستخرجة من الكرة الأرضية. ويجب الاعتراف أن الفرق في الدخل هو أشد فظاعة داخل البلدان المتخلفة أو النامية، حيث نجد نسبة أقل من الموظفين الذين يحتكرون 90% أو أكثر من الثروات، والنسبة الباقية (أقل من 10%) تتقاسمها العامة من الناس.

مثل هذه الأرقام وإن كانت تقدم صورة معيرة عن حجم المعاناة التي تسود العالم اليوم (عصر العولمة)، فإنها غير كافية، ولهذا ارتأينا أنه من المفيد تصفح مزيد من الإحصائيات تتعلق بالفرق بين المداخل والتي أصبحت مخيفة، فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي قد بلغ 45 ألف دولار في السنة، بينما هو في بعض

الدول الأفريقية والآسيوية لا يتجاوز 200 دولار في السنة، أي أقل من دولار واحد في يوم عمل. فمثلا عمال جني القهوة للشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لا يتقاضون أكثر من دولار واحد في اليوم، كما يزداد توظيف الأطفال ممن لا تتعدى أعمارهم 15 سنة وذلك حتى لا يدفعون لهم أكثر من دولار واحد يوميا. وتأييدا لهذه الحقائق يؤكد كل من "مارا بونيفتش" و"أندرو موريسون" أن: "فجوة الدخول بين الدول الفقيرة والدول الغنية قد اتسعت بصورة أشد مما كانت عليه في يوم من الأيام خلال العقدين الماضيين. فالسنوات العشرية المنصرمة شهدت تباينا حادا في التفاوت بين الدخول في كل دولة كذلك. حيث ازداد تباين الأجور في أمريكا اللاتينية والكتلة السوفيتية السابقة ومعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية... وولد الانتقال المسير من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق في الاتحاد الروسي وغيره من دول شرق أوروبا أسرع توسيع لفجوة تفاوت الدخول يتم تسجيله حتى الآن" (الثقافة العالمية، 2000، 164).

والمتصفح لخارطة الفقر في العالم يلاحظ بلغة الأرقام، أن البلدان المتقدمة تملك 80% من الدخل العالمي، وهي تمثل 20% من سكان العالم، والمشكلة لا تكمن في مجرد اتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب فحسب، وإنما أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالإتحاد الأوروبي يعد أكثر من 50 مليون فقير، وتجاوز عدد

العاطلين عن العمل عتبة الـ 20 مليون عاطلا سنة 1997. وهكذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعولم تعيد إنتاج أعدادا متزايدة من البطالين وبخاصة من فئة الشباب أو المسرحين من المهاجرين. لقد دخل العالم مرحلة مجتمع الخمس، إذ أن 20% من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى 84.2% من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع منخربات العالم، ورافقت كل ذلك ظاهرة جديدة نعيشها اليوم، هي أممية رأس المال، ولكنها أممية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية، فقد اعترف مدير صندوق النقد الدولي أيام الأزمة المالية في المكسيك بأن العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان، وهو يعني المتاجرين بالعملة في المستوى الدولي، وقد أصبحوا لا يمتلكون قوة مالية فحسب، بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية. إنهم قادرون باتباع أساليب مختلفة - مثل إغلاق حنفيات الاستثمارات المالية، أو حصر رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط على عملة معينة لتندهر وتتهار - على تحريك الانقذاضات الشعبية لتسأتي على الأخضر واليابس. والشواهد التاريخو - واقعية تقدم الكثير من الأحداث من هذا النوع، من ذلك مثلا ما حدث في المكسيك سنة 1995، أو في دول شرق آسيا سنة 1999؛ حيث خضعت قوى مالية جبارة كقوة الولايات المتحدة الأمريكية وقوة المؤسسات المالية الأوروبية والعالمية أو حتى

معجزة ما يعرف بالنمور الآسيوية، أمام السوق المالية الدولية التي تتحكم فيها، تتسجها وتخططها أيادي خفية، إنها أيادي عمالقة أو إمبراطوريات السوق المالية. وفي هذا الصدد يصرح تيتماير رئيس المصرف المركزي الألماني أمام المشاركين في منتدى دافوس سنة 1996، بأن غالبية الساسة أصبحوا خاضعين لرقابة وسيطرة وهيمنة الخبراء في شؤون أسواق المال. هؤلاء الأخسرين الذين لا يولسون أي اعتبار للحسابات السياسية أو الانتخابية لرجال السياسة، إنهم بمثابة المحكمين الحقيقيين الذين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف، وبفوضى أسعار فائدة أعلى" (الحبيب الجنحاني، عالم الفكر، 1999، 24) متى ما رأوا ذلك ملائما. والحاصل، أن عالم المال يضم الطبيبين وغير الطبيين، وأصبح الفرز صعبا بين الفئتين، وبذلك تداخلت الممارسات الاقتصادية الموضوعية مع تلك الطفيلية القائمة على الحيل والتهرب الضريبي ومضاربات الواحات الضريبية والاستفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، في ظل الخصوصية التي تتطلبها العولمة. وبذلك فقد ضاع الأمل في تحقيق مجتمع الرفاه حتى في المجتمعات الغربية نفسها، أما في مجتمعات العالم الثالث فحدث ولا حرج، فبعد اللهث في استيراد النموذج الليبرالي المدعوم بقوة من الهيئات والمنظمات المالية والتجارية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية ... الخ)، والتخلي عن كل ما هو غير ذلك سواء كان خصوصيا أم عاما، تبين أن

الوصفة السحرية لم تحقق شيئا، واستمرت المشاكل من بطالة وفقر ومجاعة، بل أنها قد ازدادت تعقيدا، إذ " سرعان ما خابت الآمال وانكشفت الحقائق المرة، فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال، والمضاربون في البورصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى حساب الدول نفسها... وتحول المقامرون المتحللون حول مائدة هذا الصنف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال يضرب بهم المثل، بل يخطب رؤساء الدول وكبار الساسة ودهم، ويقبّع كثير منهم اليوم في غياهب السجون. وإذا انكشفت أوراق هؤلاء المغامرين في البلدان الغربية فذلك يعود إلى الوجه الآخر لعملة الليبرالية: الديمقراطية المتمثلة أساسا في حرية الإعلام، واستقلال القضاء، وهي نقطة القوة في النظام الليبرالي...

تشويه البنى التقليدية:

ربما يأتي في مقدمة ما تعنيه عملية رسملة العالم، تسخير آليات جهنمية لتشويه البنى التقليدية التي تميز بلدان العالم النامي وبخاصة الدول العربية، حيث تحرص أشد الحرص على تفريب الإنسان فيها "وعزله عن قضاياها وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والإيديولوجية والدينية. وذلك بهدف إخضاعه نهائيا للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيا إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه

القوى أو التصالح معها. ومن ثم تعتبر العولمة من أخطر التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، وتجعله إنساناً مستهلكاً غير منتج، ينتظر ما يوجد به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه مما تشكل لديه من قيم الاتكالية والتواكل، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوماً لآخر في سبيل التطوير فقط بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي^١ ص 134 ، ومن ثم الربح فقط المزد من الربح، باعتباره الهدف الرئيسي أمام الرأسماليين. ولا خلاف في أن النظام العالمي الجديد الذي هو في طور التشكل لا يختلف كثيراً من حيث أهداف تحقيق الهيمنة الخارجية، نظراً لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على قدرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته، وتوزيع منتجاته، وتأمين استقرار أوضاعه، ووصوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده. إلا أن الأوضاع لا تستمر دائماً على هذا النحو، إذ تحدث أزمات من فترة لأخرى، وقد تكون حادة في كثير من الأحيان. وفي كل الحالات تجرف هذه الأزمات أمامها أناساً كثيرين، وخصوصاً من أولئك الذين يحتلون قاعدة الهرم الاجتماعي.

^١ إن طبيعة الدورة الاقتصادية في النظم الليبرالية تقوم على مبدأ الأزمات، حيث تمر هذه المجتمعات بأزمات متلاحقة، تتميز بمثابة القوة الدافعة والمحفزة للتطوير وتحسين الأداء، وذلك من أجل اكتساب قدرات أكثر، وهكذا تستمر الدورة... وهذا ما تؤكدته المدرسة الكينزية.

الانفجار السكاني:

تعتبر ظاهرة الانفجار السكاني من بين الظواهر التي تسرع في عولمة الفقر، بحيث أنها قد أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولي بأسره، وتعتبر من أخطر المشاكل التي عرفها الجنس البشري، وتتخلص هذه المشكلة في أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل حوالي 6 مليارات من البشر الآخذين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة. هذا التزايد الانفجاري - المالتوسي - سوف يجعل الأرض مزدحمة بالسكان كما لم تكن مزدحمة في أي وقت آخر من التاريخ. كما أن هذا التزايد يشكل ضغطاً على الموارد والبيئة، ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة وأن العدد الأكبر من الزيادة في عدد سكان الأرض يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر والبؤس المطلق. لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية أخرى هي قضية الفقر والفقر في العالم، والتي برزت مؤخراً لتتصدر قائمة أولويات المجتمع الدولي. فالعالم الذي يضم حالياً أكبر عدد من الفقراء، هو أكثر فقراً منه في أي وقت مضى. ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، كما أن الفقراء هم أكثر فقراً من حيث

الدرجة، فلقد أصبح الفقر في حد ذاته فقرا مطلقا ومركبا، ليتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة. أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 400 دولار سنويا، فقد بلغ 80 دولة من أصل 195 دولة في العالم، من بينها 30 دولة هي الأكثر فقرا وتسمى بدول حزام البؤس، حيث بلغت المعاناة الإنسانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه* (ص 85-86).

الصراعات والحروب:

مما يزيد من تفاقم حدة ظاهرة الفقر هو الصراعات والحروب أو التهديد بها، سواء منها الداخلية أو الإقليمية، التي تنشب من حين لآخر وتعاني منها دول ومناطق عديدة من العالم الثالث، حيث أنها في بعض الحالات قد تؤدي إلى تفكك كيان الدولة، أو وضع بعضها في طريق التفكك؛ أما بالنسبة للنزاعات المسلحة فعواقبها أشد وطأة. ففي هذا الخصوص، تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أن مثل هذه النزاعات والحروب سواء كانت داخلية (السودان) أو بينية (أثيوبيا وإريتريا)، تترك آثارها السلبية الوخيمة؛ فمن مشكلة اللاجئين الذين يضطرون للهجرة، تتفاقم مشاكل كثيرة: الأزمة الاقتصادية، تزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، تدني أوضاع التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية،

ومما يفاقم أكثر من هذه الوضعية هو الانفجار السكاني الذي يزيد في مثل هذه الحالة بوتيرة أعلى من الحالات العادية (ص 192 - 193).

حقيقة الأمر، أن الفاقة باعتبارها إحدى المظاهر السلبية التي تفرضها العولمة، تساهم بصورة صريحة في اشتداد رقعة العنف واتساع نطاقه. فالفقر المدقع قد يدفع إلى العنف المسلح، والشواهد التاريخية الكثيرة تؤيد ذلك، فقد حدث هذا في الصومال ورواندا واثيوبيا وكانت نتيجة تلك الصراعات ملايين الضحايا وارتفاع مذهب في عدد الفقراء (البؤساء والمحرومين). إنه كلما اتسعت دائرة الفقر في منطقة من العالم لأسباب داخلية أو خارجية كلما برزت الصراعات والنزاعات والحروب الجبهوية بين الدول المتجاورة (اثيوبيا و اريتريا). وهو ما يجعل غالبية هذه البلدان تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها الوطنية للتسليح وذلك على حساب الصحة والتربية والتعليم والخدمات الضرورية الأخرى؛ وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة. ولعل الصورة الأكثر قتامة عند هذا الحد تتمثل في حرمان الكثيرين من الاستفادة من الخدمات الصحية والتي من شأنها الإصابات بالأمراض الفتاكة وهلاك الكثيرين؛ إذ يجمع الخبراء أن الأوبئة تقتل بمعدلات تفوق ما تسببت فيه الحربان العالميتان.

التهميش والحرمان:

إذا كانت العولمة بمفهومها الليبرالي تزيد من تكريس ظاهرة الفقر، فإنها تفرض على الكثيرين من أبناء العالم النامي وبخاصة النساء والأطفال الانضمام الإجباري إلى عالم الفقراء. والكثير من الشواهد المستمدة من واقع مثل هذه البلدان تدعم هذه الحقيقة. فبالنسبة للعالم العربي نلاحظ أن أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا هي أن 60 مليون عربي يعانون من الأمية و 73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية، وعدم حصول ثلثي هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية (صالح ياسر حسن، 1993، 71). وفي هذا الصدد، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد و اتساع مساحة الفقر والامية الثقافية والتخلف التقني، وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغرقت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4.6 % من مجموع سكان العالم (محمد عباس، سبتمبر، 1997، 12).

ثالثاً: الفقر وإشكالية الديمقراطية:

من المسلم به أن التحول نحو الديمقراطية قد صار من بين أهم مظاهر العولمة الإيجابية، حيث يعرف العالم في الآونة الأخيرة موجة واسعة في تحوله الديمقراطي، حتى اعتبرت الديمقراطية من المفاهيم المركزية في التحليل السياسي المقارن^١ وهذا الانتشار الواسع لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ساعد بشكل كبير في الحديث عن عولمة الديمقراطية ووصف العصر الراهن بأنه "عصر الديمقراطية". غير أن هذا التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي لم يتم على نفس الوتيرة، وإنما صادفته عقبات حدثت من انتشاره. إن العولمة قد تركت بصماتها على الديمقراطية والفقر على حد سواء، وإنما بنسب متفاوتة من حيث الدرجة (عالية/منخفضة) والنوع (إيجابية/سلبية). فإذا كان الحديث عن الديمقراطية يتم بصوت عال وباستعراض عضلي بين، فإن الحديث عن الفقر ليس كذلك. وذلك بالرغم من أن كليهما يمثل وجهاً لعملة واحدة. وهنا نسأل: هل يا ترى يمكن أن تسود الديمقراطية في مجتمع فقير؟ بمعنى آخر، هل نسعى للممارسة الديمقراطية قبل أن نحاول التخفيف من حدة الفقر؟ في هذا الصدد يؤكد أحد غلاة الليبرالية (جفري ساكن) قائلاً: "إنني أؤمن عميق الإيمان بأن حل كثير من المشاكل وبينها مشاكل التنمية، يكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي" ولكن الواقع اليومي، وداخل المجتمعات الغربية نفسها يسفه هذا الإيمان العميق، وإذا كان

الوجه الآخر لعملة النظام الليبرالي، أعني الديمقراطية، يسمح بمعرفة الواقع كما هو، ومعرفة الأرقام الحقيقية، وليست المزيفة، فإن الوضع يختلف في كل بلدان العالم الثالث، فهي لم تقلد من الليبرالية طوعاً أو كرهاً إلا وجهها الاقتصادي المتمثل في حرية السوق المطلقة، أما الديمقراطية فمضطهدة، أو شكلية في أحسن الحالات، ويعد هذا من أبرز تناقضات الاقتصاد المعولم* (الجحاني، ص 26).

وإذا أخذنا في الاعتبار الثنائية: الديمقراطية - الفقر، نلاحظ من خلال قراءة سريعة للتاريخ الإنساني، أن الديمقراطية لا تتعايش مع الفقر، بل أن الخبز يأتي أولاً قبل الديمقراطية، إذ عندما يشعر الناس أنهم في مأمن من نوائب الدهر وتتوفر لهم أدنى الشروط من العيش الكريم كالسكن الملائم والشعور بالأطمأنينة في العمل، فإنهم يخصصون قسماً من وقت فراغهم في النشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، وبالتالي تدعيم الممارسة الديمقراطية. في حين أن الفئات المهمشة مادياً واجتماعياً لا تجد الوقت الكافي لذلك لأنها تقضي جل وقتها لاهثة وراء سد رمقها وإعالة عوائلها. كما أنها تغدو سهلة الاتصياح لكل المزايدات والمراوغات الاستعمالية من أية جهة، حيث نجدها تصدق كل الوعود المسولة حتى وإن كانت تعلم يقيناً بأنها مجرد وعود وهمية، وذلك على أمل أن تتحقق المعجزة ويصبح الوهم والخيال حقيقة. ومن هذا المنطلق فإن مثل هذه الفئات وخاصة منها فئة الشباب،

الذين يشكلون في الواقع الغالبية، نجدهم ينجرون وراء كل البدائل المطروحة بغض النظر عما تحمله من إيديولوجيات وسياسات وممارسات؛ وهذا ما يفسر شعبية الحركات اليمينية المتطرفة في أوساط الفئات المهمشة وخصوصاً فئة الشباب غير المؤهلين الذين لا تتوفر لهم فرص العمل بسهولة. والتاريخ السياسي لأوروبا يؤكد أن التوترات الاجتماعية العنيفة والاضطرابات الشعبية المتكررة وانتشار البطالة بين فئات عريضة من الناس ساعد في اتساع رقعة اليمين وانتكاس الديمقراطية.

رابعاً: الفقر في الجزائر:

أمام اكتساح ظاهرة المولمة فإن الحقيقة التي لا خلاف حولها تقول أن عدد الفقراء هو في تزايد مستمر يستند في تزايدده على الصعيد العالمي إلى متوالية هندسية. والجزائر هي جزء مهم من هذا العالم، إذ تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الفئات قد أخذت في النمو المحسوس في الحجم المطلق و الوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و 1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة شواهد توحى بتزايد وتعمق هذه الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها تدهوراً

في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء من أبريل 1992 .

وفي هذا السياق، يسجل دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1996 بخصوص الحرمان البشري والتهميش في الجزائر أن السكان بدون خدمات صحية في الفترة بين سنتي 1985 و 1995 قد بلغ نصف مليون ، ووصل عدد السكان دون مرافق للصرف إلى 6.6 مليون ونسبة الأمية بين الكبار (15 سنة فأكثر) فاقت 6.6 مليون نسمة سنة 1995، أما عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصل سنة 1992 إلى 534 ألف طفل، وبلغ عدد الأطفال (1985- 1995) دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية 334 ألف طفل، فيما بلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون السنة الخامسة (1994) 50 ألف طفل. هذا إلى جانب تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل رهيب في الآونة الأخيرة في الأوساط الشعبية، فمثلا تطالعا الصحف اليومية بإصابة وهلاك الكثيرين بوباء التيفوئيد بمنطقة الشلف، وانتشار مرض حمى المستنقعات بمنطقة ورقلة وإصابة الكثير من سكان بعض الأحياء الشعبية (ديسمبر

2000). إلى جانب ذلك نلاحظ الانتشار الواسع لظاهرة المضاربة والتهريب بحيث أصبحت لا تقتصر على بعض المجموعات الخارجة عن القانون فقط، وإنما أصبحت تمس فئات عريضة من الشباب البطال وحتى الفتيات ولتطال كذلك بعض الأجانب. إن توسيع نشاط المضاربة والتهريب من حيث عدد الأشخاص وكذا من حيث تنوع أنشطة التهريب الذي أصبحت تمس مواد وسلع وتجهيزات سيارات ومواشي وحتى أسلحة ... الخ. تدل دلالة صريحة على اتساع نطاق البؤس والحرمان الاجتماعي والاقتصادي للسكان. وللتصدي لهذه الظاهرة يتعين على الإدارة المحلية أن توجه استثمارات كافية لامتصاص نسبة البطالة المتصاعدة باستمرار في أوساط الشباب والتي تطال حتى خريجي الجامعة من حملة الشهادات الجامعية وخريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني دون تفريق بين الجنسين.

وإلى جانب هذا تؤكد البيانات الرقمية أن معدل البطالة قد بلغ 29.5 % و أن 7.59 مليون جزائري يعيشون في فقر مطلق منهم 2.76 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و 4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم (قيرة إسماعيل، 1999، 4054).

وفضلا عما سبق، تؤكد الأدبيات المتوفرة عن مجتمع المهمشين في الجزائر، أنه مجتمع أخذ في النمو والتوسع، حيث ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة

اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية - الاجتماعية ، وكذلك الفئات الاجتماعية الجديدة (من خريجي الجامعات) التي تضاف يوميا إلى سوق العمل. ولقد دفعت كل هذه الاعتبارات بعض الباحثين إلى القول بأن مجتمع المهشين يتكون سوسيولوجيا من الفئات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية من مجتمع يتميز بسيطرة فئات السن الصغرى، آخذين بعين الاعتبار بأن النظام المدرسي الذي يتسرب منه سنويا مئات الآلاف من التلاميذ يعمل على توسيع قاعدة التهميش خاصة في المدن الجزائرية الكبرى.

أخيرا وليس آخرا، يبدو من المفيد في هذا الصدد أن نتمعن في بعض المؤشرات الإحصائية للوضع الاجتماعي بالجزائر، حسبما أوردته وزارة العمل والحماية الاجتماعية (اليوم، ع 531 / 29-10-2000):

- 12 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم اليومي 1 دولار (365 دولارا سنويا) أي ما يعادل 70 دينار جزائري (26280 د ج سنويا).
- 1.9 مليون جزائري محتاجون، منهم 370 فقط يستفيدون من الحماية الاجتماعية.
- 3.7 مليون بطلال، يضاف إليهم سنويا 250 ألف ممن يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من المعاهد والجامعات.
- أكثر من 18% من الجزائريين لا يستفيدون من أية رعاية صحية.

- حوالي 20% من الجزائريين لا يستفيدون من أية تغطية للضمان الاجتماعي.
- تسجيل 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني خاصة بالمدن الكبرى.
- 135 ألف بيت غير صالح للسكن، جلها مهددة بالانهيار ومع ذلك تقطنه عائلات.

وتأسيسا على ما سبق، نعتقد أن تحديد الفقر بمعايير كمية تبقى غير قادرة على وصف الواقع بصدق، لأن الاعتماد مثلا على مبدأ دولار واحد يخفي أشياء أخرى مهمة، كما أن دولارا واحدا هو دون التعبير عن حد الكفاف. وتكثرت المعطيات الواقعية، أن أكثر من نصف سكان الجزائر متوسط دخلهم لا يتجاوز 10 آلاف دينار شهريا، أي حوالي 4 دولارات في اليوم الواحد، وانطلاقا من هذا الرقم يمكننا القول أن نصف سكان الجزائر هم فقراء. غير أن هذه الحقيقة تبقى مضللة، لأن المسهم هو توزيع هذه المداخيل بين مختلف الفئات (اليوم 29/10/2000).

× خامسا: كيف نتجاوز حالة الفقر؟

توصلنا في نهاية المطاف إلى أن العولمة هي واقع لا بد من الاعتراف بوجوده، ولكن أمام هذا الواقع لا مفر من طرح السؤال التالي: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات العولمة، ممثلة خصوصا في انتشار حالة الفقر واتساع ظاهرة البطالة؟ وأمام هذا الوضع فإننا

ندعو مع المتحفظين على ما عرف بالليبرالية الجديدة بالتأكيد على جعل الأسواق أكثر رافة بالناس وذلك من خلال إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور من ناحية، وتحقيق نوع من التكامل بين الدول والأسواق من ناحية أخرى. وفي هذا السياق نعتقد بأن سياسة دول جنوب شرق آسيا يمكن اعتبارها نموذجا يحتذى به. مثل هذه السياسة التي دعمها بقوة ما تضمنه تقرير البنك الدولي مؤخرا (2000)، من حيث إلحاحه على ضرورة اتباع سياسة حكيمة لمكافحة الفقر مواكبة مع السياسات الأساسية للتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال شطرين متكاملين: يتمثل أولهما في دعم وترقية وسائل الإنتاج التي هي بحوزة الفقراء، بكل كفاءة وتأتي في مقدمتها العمالة. وعليه، فبالإضافة لقضايا الملكية والتمويل للفقراء، فمن الضروري تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء، نون اللجوء إلى دعم وظائف وهمية أو الاعتماد على التضخم في التوظيف الإداري الحكومي، إذ أن اللجوء لمثل هذه الآلية يكرس حالة الفقر ويزيد من حدتها. إن الحل يكمن في حوار صريح مع وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البنية الأساسية والتكنولوجية المناسبة وتفضيل وسائل التنفيذ التي تعتمد أساسا على قدر كبير من العمالة، تحرير أسواق العمل. وثانيهما، الحرص على توفير الخدمات الاجتماعية

الأساسية التي تصون إنسانية الإنسان وتحافظ على كرامته، كالصحة والتربية والتعليم الأساسي وتنظيم الأسرة والتغذية...الخ. ولعل ما يزيد من قوة هذا التقرير ويجعل من الأخذ بما جاء فيه أمرا مطلوباً هو أنه:

1. صادر عن هيئة دولية مالية يعرف موقعها في النظام العالمي.
 2. مستوحى في كثير من دعائمه من تجربة دول آسيا.
 3. نعتقد أنه نموذج مثالي للتنمية بلداننا.
- لقد استهل التقرير ملخصاً مجموعة من التحديات حصرها في: الفقر، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الانفجار السكاني والضياع الثقافي والمخاطر البيئية... ويعترف التقرير أنه إلى جانب هذه المخاطر التقليدية، هناك مجموعة من التحديات الجديدة وتتلخص في: التطور التكنولوجي الهائل، انتشار المعرفة على نطاق واسع، النمو الديمغرافي السريع وتمرّكزهم في المدن، والانفتاح والتكامل بين أسواق المال العالمية، زيادة المطالبة بالحقوق السياسية والإنسانية التي تفرز نمواً في الأنظمة الديمقراطية في العالم.

ولقد جمع التقرير هذه المخاطر في مجموعتين أساسيتين، هما:

1. تحديات العولمة.
2. التحديات المحلية، أو ما عبر عنه بالشأن الداخلي.

فمن تحديات العولمة فإنها تتبدى من خلال أسواق المال والحركة السريعة لرأس المال، وزيادة هيمنة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات والمخاطر التي تفرضها على الوظائف والأجور في الأسواق المحلية، ناهيك عن آثار انتقال عدوى الصدمات في أسواق المال إلى الدول المحصنة والمتعاقية (فما بالك بتلك الدول التي يسودها العياء). أما التحديات الداخلية فتتمثل أساسا في الفقر والإثهاك البيئي والحقوق السياسية والإنسانية.

وأمام هذه المخاطر الداخلية والعولمية، التي يجب العمل على التقليل من حدتها أو تفاديها، يصل التقرير إلى قناعة بأنه لا يوجد نظام واحد ووحيد يصلح لكل المجتمعات؛ فسياسات الانفتاح المطلق لا تؤدي دائما إلى النتائج السليمة، كما أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ضروري ومهم وأثبت جدواه.

وبصراحة يؤكد التقرير على أنه بالرغم من فشل تجربة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفياتي والمصكر الاشتراكي سابقا؛ إلا أن تجارب التدخل الفعال للحكومة في النشاط الاقتصادي (اليابان، دول جنوب شرقي آسيا، الصين - دولة الألفية الثالثة)، أثبتت جدارتها وجدواها وأظهرت أنه بالإمكان فعلا تحقيق معدلات تنمية عالية بالرغم من وجود التدخل الحكومي. وعند هذا الحد يتساءل التقرير حول أي

النظاميين أجدى؟ هل هو نظام السوق؟ أم التدخل الحكومي؟ ويجب بأن
كلا من الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي الواعي ينبغي أن يتكاملا.
ويشير التقرير إلى ضرورة أخذ العبرة من مختلف التجارب التنموية
التي تم تطبيقها في دول عديدة وعبر مراحل طويلة، وهل أن مثل هذه
التجارب يمكن أن تعطينا بعض المؤشرات التي نكلنا على الطريق السليم
نحو النجاح، أم أن علينا الاستمرار في طريق التجربة والخطأ؟. ويحصر
الإجابة فيما أطلق عليه التقرير "الفكر التنموي الجديد" الذي برز من
خلال تلك التجارب السابقة، ويرتكز هذا الفكر الجديد على أربعة محاور
أساسية وهي:

أولاً: أن التنمية ولكي تكون ناجحة، فإنه ينبغي أن تنهض على عدة
أهداف مترامنة، وليس على مجرد هدف واحد. فقد كان التركيز في
السابق منصباً على رفع نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالرغم مما
لهذا الهدف من أهمية، فإنه لا ينبغي أن يكون منفرداً، وأن تشمل التنمية
من ضمن أهدافها رفع مستوى المعيشة والارتقاء بالتعليم والصحة
والاهتمام بالبيئة.

ثانياً: أنه لا توجد سياسة نموذجية واحدة لتحقيق التنمية في جميع
الدول، بل توجد سياسات متعددة ومتنوعة، ولكي تتجح جهود التنمية، فإن
هذه السياسات ينبغي أن تكون متكاملة ومتداخلة وفي تناغم تام. وهذه
التشكيلة من السياسات يجب أن تتخذ ضمن بيئة مناسبة من القوانين

والقواعد والنظم، أو بالأحرى ما يطلق عليه اسم "البيئة القانونية والمؤسسية".

ثالثا: تلعب الحكومات دورا رائدا في النشاط الاقتصادي، وأن هذا الدور قد يلخذ أشكالا متعددة، ليس من بينها الصيغة القديمة التي ثبتت فشلها، والتي تقوم على الملكية المباشرة لأصول الإنتاج، كما عبرت عنها التجربة الاشتراكية في أوروبا والدول النامية على حد سواء. فمثل هذا الدور الفعّال للحكومة، من شأنه ليس فقط تسريع عملية التنمية وتكملة دور القطاع الخاص، وإنما ضمان حماية المجتمع من التجاوزات التي قد تولدها الرغبة في الربح السريع والإثراء بأي ثمن، حتى ولو كان على حساب المجتمع والبيئة.

رابعا: إن الإجراءات والقواعد الخاصة بالطريقة التي تتخذ بها السياسات ذاتها، وكما أثبتت تجارب دول عديدة، لا ينبغي أن تكون فئوية - جيبية أو قطاعية؛ لأن اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية من قبل فئات قليلة أو نخبة متميزة وبعبدا عن الإجماع الشعبي، والإجراءات السلمية التي تبني على المشاركة الواسعة، غالبا ما يكون مآلها الفشل.

ويخلص التقرير إلى التأكيد بأن ما سيميز القرن المقبل هو عملية الاتصال الواسعة النطاق، فإذا كان بإمكان الحكومات في العهود الماضية الانكفاء على الذات والعزلة عن الآخرين، فإن هذا الخيار لم يعد ممكنا في وقت سقطت فيه الحدود وتلاشت فيه القيود أمام حركة البشر ورأس

المال؛ وأنه لكي تتوفر لأية دولة شروط النجاح، ينبغي على حكومتها أن تتفاعل — في آن واحد — على المستويين المحلي والعالمي. ويتجلى التفاعل على المستوى العالمي من خلال التواصل مع الدول الأخرى، ومع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات غير الحكومية والشركات الدولية؛ أما المحلي، فيتجلى من خلال التفاعل مع المؤسسات المحلية والقطاع الخاص، ومع مختلف فئات الشعب دون إقصاء أو تهميش.

من هنا نخلص إلى القول، نعم للعولمة، لكن لا للعولمة الليبرالية العمياء، التي لا تأبه بمعاناة السواد الأعظم من أبناء المجتمع الواحد، ومن ثم القرية الواحدة من منطلق ما تحمله العولمة. بكلمة أخرى ضرورة تكثيف الجهود من أجل التخفيف من معاناة الفقراء بإيلاء عناية أكبر لتحسين ظروفهم المعيشية وترقية أوضاعهم الاجتماعية.

إن التزايد الهائل لجحافل الفقراء، أمام الاكتساح السريع لظاهرة العولمة، تجعل اهتمام الحكومات المختلفة بمشكلة الفقر في إطارها المحلي أمر بالغ الأهمية، فإذا كانت ظاهرة الفقر هي مشكلة داخلية وأن مسبباتها تختلف من واقع إلى آخر، فقد أصبحت حالة الفقر هي القاسم المشترك الأكبر بين أغلب سكان العالم، ولا أدل على ذلك هو انعقاد المؤتمر الاجتماعي العالمي بالبرازيل. وعليه فأمام الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، صار من الضروري توحيد الجهود في وضع سياسة موحدة تلتزم بتطبيقها الهيئات والدول، لأن محاربة الظاهرة لا

تقدر عليها دولة بإمكانياتها البشرية والمادية المحدودة؛ وإنما التكفل بسها من قبل مؤسسات دولية عابرة للقطارات على غرار الشركات متعددة الجنسيات. وإن كان هذا أمرا صعب المنال فإنه ليس مستحيلا إذا توفرت الإرادة الصادقة.

وفي هذا السياق فإن التخفيف من حدة الفقر على مستوى منطقتنا العربية يتطلب بادئ ذي بدء العمل على تحقيق مبدأ التكامل والتعاون الإقليميين. لكن هذه الغاية تبدو بعيدة المنال في ظل الوضع الراهن، إذ نلاحظ بؤرا كثيرة لصراعات بينية توحى في بعض منها أنها قاب قوسين أو أدنى من حرب لا تترك وراءها إلا مزيدا من الضحايا والمحرومين. وتبقى هذه الحالات بمثابة قنابل موقوتة.

الفصل الثاني

المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين

مشكلة الفقر في العالم
المجتمع العربي الآخر...
المستقبل وتفاقم مشكلة الفقر

الفصل الثاني

المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين

تشغل الفئات الدنيا مساحات ومناطق واسعة في البنية الطبقيّة الراهنة للمجتمعات العربيّة، حيث يتّامى عدد العاطلين والمهمشين والمحرومين والفقراء والمعدمين في سياق يتميّز بوصول أنماط التنمية العربيّة إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، وسقوط قناع حملة المشروع التحديثي العربي، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها وبخاصة المتعلقة منها بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا في العمالة المؤجرة. ولعل أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا، هي أن 60 مليون عربي يعانون الأمية و73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربيّة

من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية¹.

وفي هذا السياق، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهريّة أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والامية الثقافية والتخلف التقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استقرت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4,6 % من سكان العالم². وتبدو الأدلة شديدة التأكيد لفكرة تعميق التبعية الخارجية وتنامي عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية، ومنها الجزائر، التي أخذت فيها هذه الفئات في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1962 و 1979 ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات، بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة أدلة واقية توحى بتزايد وتعمق هذه

¹ محمد عجلس "73 مليون عربي على عتبة الفقر" النصر، العدد 151/ ديسمبر 1997، ص12.

² اسماعيل قيرة "الفقراء بين التظهير والمياسة والصراع" المستقبل العربي، السنة الحادية عشر، العدد 741. مارس 1999، 40، 41.

الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبية الاجتماعية وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترددا و تدهورا في ظل التحول المفاجئ و السريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظم اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين.

ومع أن هذا الترددي يقدم صورة قاتمة للواقع، إلا أن هذه الصورة تزداد قتامة حينما نتأمل طبيعة الطول التي تطرح الآن، وهي حلول يملئها الحقن الإيجابي للبرالية الجديدة الداعية للخصوصية والقضاء على القطاع العام والتبشير بأبدية الرأسمالية الأمريكية- الأوروبية وانغلاق جميع السبل المناهضة لها. إن ما يؤرقنا ويزيد من مخاوفنا نحن الجزائريون هو السقوط الحر للاقتصاد الجزائري في قبضة النظام الرأسمالي الذي سيحوطه إلى اقتصاد هش يتكيف مع اقتصاد الأوباء المنتصرين الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي والدول التقدمية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الطرفية. وكلنا يعلم أن هذه الدول تنفع اليوم ثمن مناهضتها للإمبريالية ودفاعها عن الشعوب المظلومة. وما يجري الآن في كل من الجزائر والعراق و حصار ليبيا إلا أمثلة قليلة عن هذا المنحى الاستعماري الجديد، الذي يحاول إيهامنا بفشل تجاربنا التتموية التي تقوم على التحرر السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومناهضة التوسع الكوني للرأسمالية، ويقوم في نفس الوقت

بإقناعنا بأنها كانت أوهاما وممارسات خاطئة يمكن تصحيحها بتطبيق وصفات جاهزة للرأسمالية المنتصرة التي تجسد في التاريخ الحاضر أفضل العوالم الممكنة وتشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي. وتتكون الوصفة التي قدمها لنا المنتصرون عن طريق ضغوطات البنك العالمي من وجبة متكاملة و معبأة تحوي بداخلها الإصلاح الهيكلي، اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، تحرير التجارة والعولمة. ولئن كانت هذه الوصفة قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة، إلا أن جرعاتها الأولية في الجزائر أدت إلى نتائج مروعة، تتمثل على الخصوص في تزايد معدلات الفقر، البطالة، تسريح العمال، المديونية، غلاء المعيشة، انهيار الطبقة الوسطى، تعقد المشكلات الاجتماعية، تصاعد موجة العنف...الخ³.

ففي الوقت الراهن، هناك 700000 عائلة لا تتوفر على أي دخل منتظم، كما أن انحراف القدرة الشرائية قد مس بقوة 10 % من السكان أصحاب المداخل المحدودة، فضلا عن عودة المظاهر الدالة على الفقر، ومنها الأمراض التي لها علاقة بظروف معيشة المواطن التي كانت الجزائر قد قلصت منها وقضت على بعضها عن طريق البرامج الصحية

³ اسماعيل قيرة وآخرون، المجتمع العربي: التحديت الراهنة وأفاق المستقبل، منشورات جامعة سنطينة (2000)، ص 172/173.

وحملات التلقيح المنظمة منذ الستينيات⁴. ومن هنا تزايد التأكيد في السنوات الأخيرة على ضرورة مواجهة التزايد السريع في عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية التي تواجه تحديات ضخمة، حالت دون تحقيق آمال شعوبها في حياة أفضل، وبخاصة شعب العراق الذي يتعرض لمؤامرة دنيئة أدت إلى وفاة 1,5 مليون عراقي نتيجة الحصار، علما بأن هذا الرقم يقوم على بيانات عراقية تقتصر على الضحايا المباشرين لنقص الغذاء والدواء وأن 70% من الضحايا أطفال دون الخامسة.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات المعنية بالثقافات الدنيا في البلدان العربية تطرح مسألتين مهمتين: تتعلق الأولى بما يفرخه واقعنا العربي من أعداد تتردى أوضاعها يوميا بفعل فشل المشروع التنموي والتركيز على جوانب النظام والانتظام والتناغم بين عناصر الواقع، الأمر الذي يزيد من قهر الإنسان العربي الذي يتطلع إلى إعادة توزيع الثروة وخلق النظام الذي يلائم الواقع العربي الجديد. أما المسألة الثانية فتتور حول طمس البحث العلمي للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي تتعرض لها الكتلة الهائلة المهمشة من سكان المجتمعات العربية.

⁴ محفوظ بنون، رسالة مفتوحة إلى السيد اليامين زروال رئيس الجمهورية و وزير الدفاع الخير، العدد 2112 نوفمبر 1997 ص 9 .

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن هذه الفئات المهمشة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع⁵، ومن ثم فهي ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقص أبنيتها الاجتماعية وعجزها عن تحقيق تطلعات الفقراء والمحرومين الذين يشغلون حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الطبقيّة العربية المعاصرة.

ومن هنا تأتي ضرورة التأمل في واقعنا العربي المتردي ليس بتوصيفه وتبيان حجم كارثته ومأساته، وإنما بإعادة قراءته في ضوء تناقضات مكوناته الأساسية، ورفض الأوضاع القائمة التي تعبر عن الاستغلال واللامساواة من ناحية، وعن تقسيم العالم إلى مراكز مهمشة وأخرى مهيمنة من ناحية أخرى. فهناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المندخرات العالمية، فضلا عن تزايد وتيرة التفاوت في توزيع الدخل والثروة على الصعيد المحلي، والأدهى من هذا أن بعض التوقعات تشير إلى أن قرننا الحالي سيفرز بالضرورة

⁵ صالح ياسر حسن، بعض الإشكالات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية- نحو معالجة منهجية مناعظمة، جلد - كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 4 ، 1993 ، ص 39-41 .

20% من السكان، الذين يمكنهم العمل و الحصول على الدخل والعيش في رخاء، أما النسبة الباقية (80%) فتتمثل السكان الفقائين عن الحاجة⁶. من هذا المنطلق تسعى الدراسة الراحنة إلى محاولة فهم واقع الفئات الدنيا التي تعاني من القهر والاستغلال، وتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش. وهذا في ضوء كل من الصياغات النظرية الجديدة الحاملة لشعار التغيير⁷ وإثبات مشروعية الصراع من أجل خلق مجتمع تتقارب فيه مختلف فئاته وشرائحه، وتحول الفقراء والمحرومين إلى مخلص يلقى الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي. فكلنا يعلم أن الاهتمام المزايـد بظاهرة الفقر لا ينبع فقط من الاعتبار الإنسانية، لكن أيضا من عدم استقرار التنظيمات الاقتصادية والسياسية وضعها، وسعي الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه لمنجزاتها التنموية، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيل الثورة. فمئذ سنوات قليلة أدى الخوف من الراديكالية إلى العناية بمشاكل الطبقة الوسطى من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعدما يتخرجون أعضاء جندا في سوق العمل غير المحمي. وبالطريقة نفسها، هناك اليوم وعي متزايد بأن جماهير الفقراء يمكن أن تنثور ضد تلك القوى التي تتحمل مسؤولية فقرها. و يبدو أن الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض

⁶ هانس بيترمان و شومان، فخر المولمة: الاعتناء على الديمقراطية و الرفاهية. (ترجمة عن: عباس علي و مراجعة و تقديم رمزي زكي)، عالم المعرفة، العدد 238، 1998، ص 9-11.

⁷ DICKES, P "pauvreté et conditions d'existence. Théories, modèles et mesures " documents PSELL 8, walferdange : centre d'étude de population de pauvreté et de politique socio-économique

مدن البلدان النامية، و مواقف الجماعات الفقيرة منها قد دفعت بعض الدارسين إلى تحليل المضمون السياسي للفقر الحضري.

في ضوء هذه المتغيرات تتشكل المواقف و تتباين سياسات الدول نحو الفقراء الذين مازالوا يحتلون المواقف الدنيا منذ المصور القديمة، ومازالوا يتعرضون للقهر و الاستغلال والمحاصرة. انهم في الواقع تعبير عن الظلم الاجتماعي و امتداداته عبر الأبنية الاجتماعية في ظل الهيمنة المتواصلة لجماعات تعمل بتواطئها مع الرأسمالية العالمية، على التحكم ومراقبة بناء القوة و إعادة إنتاج واقعنا الأليم بكل تجلياته وتجسّداته الماثلة أمام أعيننا اليوم.

أولاً: مشكلة الفقر في العالم

تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الإحصائيون والدوائر الرسمية، إلى ذلك التزايد المطرد في عدد المحرومين والفقراء، وبخاصة أولئك الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، حيث يربو عددهم عن مليار شخص في العالم، في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي على 1,7 مليار نسمة، أما عدد الذين يعانون الحصول على المياه الصالحة للشرب (1مليار) ويتعرضون لمآسي تلوث الهواء (1,3 مليار) ويعانون الحرمان فهو الآخر في تزايد مستمر آخذين بعين الاعتبار التزايد المخيف في أعداد سكان العالم والذي يزيد بما يعادل 90 مليون نسمة كل عام. وفي هذا السياق ذكر معهد "خبز

من أجل العالم" في تقريره السنوي أنه يوجد في العالم حوالي 800 مليون شخص يعانون الجوع. وذكر التقرير أنه قبل ثلاثين سنة كان عدد المعانين من سوء التغذية في العالم حوالي 959 مليون بمعدل شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص من العالم النامي. وفي الوقت الراهن يبلغ معدل ممن يعانون المجاعة في العالم النامي أقل من واحد من كل خمسة أشخاص. وذكر التقرير أنه في الخمسين سنة الأخيرة راح ضحية الجوع و الأوضاع الصحية السيئة حوالي 400 مليون شخص حول العالم، مشيراً إلى أن هذا الرقم أكبر بثلاث مرات من عدد ضحايا حروب القرون العشرين بأكمله.

ومن ناحية أخرى، أفاد تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. أن أكثر من 36 % من سكان بلدان هذه المنطقة، أي 224 مليون شخص يعيشون في الفقر، فضلاً عن تردي أوضاع الفقراء وتزايدهم بوتيرة عالية في كل من إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولقد ارتبطت هذه التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير من البلدان النامية بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية. وفضلاً عن ذلك تشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين عاماً، في حين لا تتعدى الخمسين في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنين تصل

إلى حوالي 170 في الألف في جنوب آسيا⁸، بينما لا تتعدى 10 في الألف في السويد. وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم وما زالت المرأة أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والاضغوط الاجتماعية القاسية . وهناك شواهد كمية حديثة تشير إلى أن حوالي 60 % من فقراء العالم هم من النساء كما أن عدد اللاتسي يقمن بالإتفاق على أسرهن هو في تزايد مستمر، وقد يصل في بعض البلدان إلى الثلث. ومما يزيد المشكلة تعقيدا في البلدان النامية هو الزيادة السكانية السريعة وهدر الإمكانات المتاحة وتنامي عدد الفقراء والمحرومين. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفقر ينحصر في مناطق معينة، بل أنه ينتشر على النطاق العالمي⁹ بدرجات متفاوتة. ويبدو أن الدراسات الاجتماعية تميل إلى تأكيد هذا الانتشار، فمرثا و ريتش يؤكدان وجود شخص واحد من كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مستوى خط الفقر، وخاصة بين المواطنين السود. أما برغر ونوهوز فيشيران إلى بقاء خمس الأمريكيين أو حوالي خمسين مليوناً يعيش في ظل الفقر¹⁰.

⁸ للتوسع في هذا الموضوع، انظر على الخصوص: الخبر، "800 مليون جائع منهم 31 مليوناً أمريكياً" و "ثلث أمريكا اللاتينية يعيشون في الفقر" الخبر، العدد 2863، 17 ماي 2000، ص7.

⁹ مايكل نشوساندوفسكي، الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين (ترجمة صفاء روماني)، الثقافة العالمية، العدد 1998، ص17.

¹⁰ جون فريمان، مرجع سابق، ص 16 . 17

وهذا ما يؤكد تقرير معهد "خبز من أجل العالم" أنه يوجد في الولايات المتحدة حوالي 31 مليون شخص يعانون الجوع. وجاء في التقرير أن "برنامج الجوع 2000" الذي أنجزه المعهد مؤخرا أظهر أن نسبة الجائعين ضمن العائلات في الولايات المتحدة بلغت 3,6% فيما بلغت نسبة العائلات التي تعيش على حافة الجوع 10,2%.

ومع انهيار دولة الرفاه أصبحت النسب العالية من البطالة بين الشباب مصدرا متزايدا للنزاع الاجتماعي والمعارضة المدنية. وأصبحت مؤشرات الفقر في مجتمعات الأقليات المنعزلة سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، تتشابه في أوجه كثيرة تلك المؤشرات السائدة في البلدان النامية. وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى الحديث عن عولمة الفقر في ظل اتفاق حكومات الدول السبع الكبرى والمؤسسات الدولية على إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الذي نشأ عن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية.

وهكذا يبدو جليا أنه رغم التقدم التكنولوجي الذي تميز به القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، والارتفاع التدريجي في معدلات الرفاهية، فقد ظل الفقر يمثل مشكلة خطيرة للغاية وما زال يتزايد في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك بعض البلدان الصناعية، وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى إثارة الوعي واستدعاء الأنظار إلى خطورة

الوضع، حيث أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 " عاما دوليا للقضاء على
الفقر" كما أعلنت "عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر 1997-2006".

ولم تكن اهتمامات المجتمع الدولي بمنأى عن دعوة الباحثين
الأوروبيين إلى العودة من جديد إلى إثارة الإشكالية الارتكازية التي تدور
حول ترسيخ العمالة الكاملة ودعم مجتمع العمل المأجور، وكذلك دعم
أفكار التضامن وتعميم مظلة للتأمين الاجتماعي¹¹. إن المشكلة الأكثر
إلحاحا اليوم في المجتمعات الغربية تتعلق بكيفية المحافظة على آليات
الاتجاه التحددي الوظيفي، كما أنتجها الواقع الأوروبي أمام التغيرات التي
تعرّيه، وبخاصة تزايد وانتشار ظاهرة الحرمان والعزل وانهيار الروابط
الاجتماعية. ولتمكين هذا الواقع من استعادة فعاليته، صيغت العديد من
السياسات والنظريات لإعادة إقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل
الاجتماعي، ومواجهة التهديدات الناجمة عن تفكك التجمعات القديمة
ونشوء النزعة الفردية على نطاق واسع، وبخاصة الخوف من اجتياح
مجتمع حقوق الإنسان كارثة الجدل حول حدود الرمزية أو الحقيقية¹².

إن بحث العالم العربي عن بدائل نظرية وعملية للمحافظة على
استمراره وتوازنه، وعن صيغ جديدة للتعامل مع الفئات الدنيا، هو في
الواقع بحث متواصل عن تدعيم هيمنة النمط المركزي وترسيخ تطلّف

¹¹ Maclouf P. Etat et cohésion : Recherches et prévision N38.1994

¹² Euvrad. F. la lutte contre la pauvreté... dans la construction européenne. Recherches et
prévision N38.1994. pp9- 13.

وتبعية التشكيلات الاجتماعية الطرفية التي يفرغ واقعها أشكالاً متعددة من الفقر والحرمان الاجتماعي.

وكذلك تجسيد المقولة التاريخية التي مفادها أن هناك حرباً واحدة مستمرة منذ بدء الحياة على الأرض هي حرب الفقراء والأغنياء، فكل الحروب تنتهي إلا حرب الفقراء. ومن الواضح أننا نرى من وراء هذا القول بأن الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخية أسهمت في ترسيخه وتعميمه في البلدان النامية من ناحية، وفي وجود نظام عالمي يتميز بانقسامه البنيوي إلى تشكيلات اجتماعية متطورة وغنية، وتشكيلات اجتماعية تبعية، متخلفة وفقيرة. وهناك شواهد تاريخية وامبريقية معاصرة تصف الوضع المتردي لهذه الأخيرة التي يعاني جل مواطنيها الفقر والحرمان في سياق يتميز بوصول التنمية إلى آفاقها المسدودة مستفدة كل امكانياتها المادية، فضلاً عن انهيار الخطب الشعبي للقوى المهيمنة، ومحاولات جذب هذه الفئات إلى حلبة الصواع واستخدامها في بعض الأحيان لضرب استقرار المجتمع كما هو جار حالياً في الجزائر.

إن سيرورات التحول الجارية الآن في البلدان النامية وفقاً لمنطق التراكم المحيطي وقوانينه، وكذلك الإنعكاسات الخطيرة التي تعيشها هذه البلدان من جراء الأحادية القطبية والمولمة، قد دفعت الكثير من المحليين إلى 'النظر إلى غد الفئات الدنيا بمنظور كارتني يركز على تردّي

الأوضاع الراهنة وامتداداتها المستقبلية. ولذلك ليس بمستغرب أن يهتم غيرنا بالتظير ومحاولة الاستفادة بصورة أكثر أصالة من الواقع الفعلي ووضع صياغة واقعية إيجابية، وسن السياسات الملائمة لتحسين أوضاع الفئات المحرومة، وكذلك بقيم المواطنة والمساواة والحقوق، ونحن منهمكون في خلافتنا القبلية وانتهاكاتنا لأدمية الإنسان والتفنن في أساليب القمع والعنف المكشوف. ومن هنا كانت النتيجة المنطقية: تراكم التخلف وتعمد المشكلات وتزايد وتيرة الأزمات وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والربوض في قاع النظام الدولي الجديد.

ثانياً: المجتمع العربي الآخر: مجتمع الفقراء والمحرومين والجباة
من الملاحظ أن هناك جانباً كبيراً من الدراسات الاجتماعية التي نتناول المجتمع العربي في ضوء مفاهيم ومقاربات عامة تعتمد طمس تعرجات وتضاريس قاعه الذي يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والبطالين وغيرهم من ضحايا الاستغلال واللامساواة. إنه المجتمع العربي الآخر الذي تتزايد معدلات نموه على رغم الامكانات المتاحة، ومن الشواهد اللافتة للنظر أن معدلات التمايز الاجتماعي لا تزال تسجل ارتفاعاً مخيفاً، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه القوى المهيمنة على تدعيم الوضع القائم وتوسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله،

الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعل طروحات النخبة العربية تنصب في خاتمة: "مجازفة واقع الأمر".

ولا شك أن أساليب الضبط والقهر التي يمارسها النظام العاجز¹³ عن توفير العمل لمواطنيه والتسهيلات الضرورية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، قد جعلت بعض الدراسات العربية تكشف عن وجود نمط من الرقابة المتصلة للتحكم في مسار الفقراء العاملين الذين يمارسون أنشطة توجد على هامش تقسيم العمل الرسمي، وميل السياسات التي توجه إلى تحسين أوضاعهم إلى أن تختطف وهي في الطريق.

الأمثلة على هذا المنحى كثيرة، لكنني أكتفي هنا بالإشارة إلى ما أثارته بعض الدراسات العربية حول اقتصار عمل المرأة على الأعمال الدنيا بسبب صعوبات السوق، الاتصالات التجارية، النقل، القيم المهيمنة، الفقر، الحراك الجغرافي الخاضع للتقاليد و الحواجز الاجتماعية. وفي هذا السياق، أثارَت هذه الدراسات جملة من النتائج التي تكشف بحق عن مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة في الأبنية الاجتماعية العربية. ومن هذه النتائج:

• تتعرض المرأة العربية التي أجبرتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة،

¹³ جون فريدمان، "إعادة التفكير في الفقر: تحويل السلطة وحقوق المواطنين" (ترجمة جلال عباس) المجلة الدولية للموم الاجتماعية، العدد 148 جويلية 1996 ص 15 .

لكونها تعيش تحت رحمة السامسة وغيرهم. فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها. ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للتحذار الاجتماعي.

• يصعب تقدير دخلها على اعتبار أنها تصرف كل ما تحصل عليه يوميا لشراء مكونات الوجبة القادمة.

• تخضع لاستغلال تسلسلي زاد من تدهور وضع المرأة. فهي لا تتمتع بحقوقها في التعليم والتكوين، فضلا عن عدم وجود نقابة تدافع عنها أو تعمل على تحسين وضعها الاجتماعي.

• أصبحت المرأة العربية تعمل في الشارع وفي أماكن غير مغطاة. وتقوم ببيع الخضر والمواد الاستهلاكية الجاهزة... الخ.

• لا زالت تحتل مقام المهان-المظلوم، ففي كثير من أريافنا ومدننا مازالت النساء يقمن بحمل الأثقال على رؤوسهن وتمارسن البيع المتجول. وفي حالة وجود أطفال صغار فإنهن يحملن أبناءهن على ظهورهن وترعاهن أثناء قيامهن بعملهن على هوامش الاقتصاد وتعرضن لشتى صور الاستغلال والاحتقار.

• من الظواهر الأخذة في البروز في بعض البلدان العربية هي التحاق بعض المتدربات بأمهاتهن (العطل، فترات قبل الدراسة أو بعدها) في السوق غير المحمي أو بإحدى النواصي لاستعطاف المارة والحصول على لقمة العيش.

• رغم أن ظاهرة الدعارة منتشرة في كل المجتمعات إلا أن تزايدها لدى الفئات الدنيا من أجل الارتزاق في مجتمع عربي يزخر بثروات هائلة ويقوم على مبدأ التضامن، بطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الأنظمة القائمة التي خيبت آمال شعوبها في العيش، وتقديم الدعم المناسب والحماية الكافية للفئات التي تعاني من عدم إشباع الحاجات الضرورية.

وضمن هذا الإطار، تدرج دراسة إسماعيل قيرة حول الفقراء العاملين (الباعة الجائلين وصغار الحرفيين) في المدينة الجزائرية المعاصرة¹⁴، حيث حاول فيها تشخيص الأوضاع الواقعية التي تعيشها هذه الفئات الاجتماعية في ضوء الشواهد والمبررات التي يمدنا بها الواقع الاجتماعي الجزائري الذي تتراكم فيه وتتداخل أشكال متعددة للنتاج. ولقد تبنت هذه الدراسة موقفا نظريا يركز على دراسة العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر الكل الاجتماعي، وتوصلت إلى جملة من النتائج، نذكر بعضها على النحو التالي:

1/ يمثل العمل غير الرسمي آلية (ميكانزما) لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنتظم.

¹⁴ إسماعيل قيرة، "من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجا"، المستقبل العربي، السنة الثامنة عشر، العدد 205، مارس، 1996، ص 68-70

2/ يشكل الفقراء العاملين جماعة اجتماعية غير متجانسة، يرتبط أفرادها بطرق مختلفة بالأساليب الإنتاجية المتعايشة، كما أنها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي، ومواقع طبقية متناقضة.

3/ يشعر أفراد هذه الجماعة بالاغتراب عن المجتمع، نتيجة استغراقهم في مشكلات يومية تستنزف كل جهودهم وقواهم وتكرس أوضاعهم المكننية وتجردهم من القدرة عن المقاومة.

4/ يعيش الباعة على الرصيف في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة، ويتعرضون لأبشع استغلال من طرف المزودين بالسلع والمواد الأولية والوسطاء، كما يتعرضون للمضايقات والإزعاج والشتم والمصادرة والتغريم من طرف رجال الأمن الحضري.

5/ الفعل الاجتماعي المجزأ هو السمة الغالبة وسط أفراد الاقتصاد

غير الرسمي، فتوزيهم عبر مختلف مناطق المدينة وتنقل بعضهم و صعوبات المحيط الاجتماعي كل ذلك قلل من احتمالات الاحتكاك ومناقشة المشاكل المشتركة، الشيء الذي جعل عمال الحرفة الواحدة يبادرون دون أي تنسيق إلى الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم لأي خطر خارجي.

6/ تميل الحياة الحضرية إلى تأكيد التغير المستمر في مهن الفقراء العاملين وتكيفهم مع الواقع والظروف الجديدة. إنهم نتاج للوضع الموسيقي-اقتصادي القائم، الأمر الذي يتطلب عدم النظر إليهم كأفراد،

وإنما كأعضاء في تشكيلة اقتصادية-حضرية فعالة وذات مغزى¹⁵ وتتأكد نفس الملامح العامة لحرمان واستغلال المرأة العربية والفقراء العاملين من خلال اللوحة التي رسمها الكثير من الباحثين العرب عن الفئات الفقيرة التي توجد خارج سوق العمل المنظم. فهي ليست فئات اجتماعية طفيلية، وإنما هي في الحقيقة إفراز لواقع اجتماعي ينطوي على عديد من المشكلات والمثالب. وكاستجابة لهذا الواقع المفروض، تحاول هذه الفئات صنع حياتها بأيديها، من خلال انخراطها في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال عدد من الأنشطة المختلفة المحدودة النطاق. وغير خاف أن هذا الواقع العربي المليء بالتفاوتات الصارخة هو واقع غير مستقر ولا يمكن له أن يشهد نموا مستقرا. وفي هذا السياق أوضح عادل عازر واسحق ثروت في دراستهما عن الفئات المهمشة في المجتمع المصري أن الباعة الجوالين وعمال التراحيل مازالوا يتعرضون لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، وتعدد مستويات القوى المسيطرة على مقدراتهم من تجار الجملة ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي¹⁶. وهنا نجد اسحق ثروت في دراسته عن مجتمع الزبالين يقر أن الزبالين يتعرضون

¹⁵ إسماعيل قيرة، 'الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع'، المستقبل العربي، المنة الرابعة عشرة، العدد 153، نوفمبر 1991، ص 104-106

¹⁶ عادل عازر و ثروت اسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1987، ص 152-159

لاستغلال عمال البلدية، كما يضطرون لتشغيل أولادهم معهم في المهنة نفسها في سن مبكرة. وفي ظل غياب التأمين المادي والانضمام إلى نقابات تتولى الدفاع عن حقوقهم، تتمكن الشرائح البورجوازية المستغلة إياهم والمحتكرة قوة عملهم والمكونة من السماسرة وكبار تجار الخرقة من التكبس من عرقهم وقوتهم الإنتاجية، و يكشف اسحق ثروت بعد ذلك عن أن فئة الزباليين هي فئة اجتماعية تعيش أوضاعا اجتماعية متذبذبة وقاسية. إذ تولى المجتمع تهميش ظروف عملها وطبيعة المهنة التي تقوم بها، فازداد تقوقعها على ذاتها واستغلها كبار المعلمين الذين يتاجرون بالسلع، مما زاد من ضراوة أوضاعها المعيشية في المدينة وظروفها الحياتية¹⁷. على أن عبد المعطي قد كشف عن جانب آخر من هذا الموضوع، حينما أشار إلى التناقض الكمي للفقر في بعض المحافظات المصرية التي توجد فيها الصناعة والتجارة والزراعة. فضلا عن ذلك أوضح أن المسألة السكانية تقضي إلى المزيد من الزيادة في إعداد الفقراء وتكثي أحوالهم¹⁸. وفي هذا السياق، لفت بترسن Petersen الأنظار في دراسته عن الفلاحين في القاهرة إلى أن حوالي 25% من المهاجرين الريفيين يعملون في النشاطات الخاصة، وعلى الأخص البيع

¹⁷ ثروت اسحق، "أبعاد الهاشمية: حالة مصر" جدل، مرجع سابق، ص 139

¹⁸ عبد الهاسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979

، ص 20.

المتجول، كما أشار مكي عزيز إلى أن نسبة عالية من المهاجرين إلى مدينة بغداد يعملون في أعمال البناء والتشييد والمهن الهامشية كتنظيف الشوارع وحمل البضائع وتوصيل السلع. وضمن هذا الإطار، يرى الحسيني أن الطبقة الحضرية الدنيا في مجتمعات الشرق الأوسط لا تتألف فقط من العمال غير المهرة والخدم والبائعين الجوالين، إنها تتألف أيضا من فئات أدنى مكانة تضم الجزائريين وغاسلات الملابس، وفقراء الحلاقين، وخدم المساجد والأماكن العامة، واللحامين، وديباغي الجلود، والزبالين، وناقلي آبار المجاري والفجر.

هذا وقد اهتم الباحث الروسي لاندَا Landa بإيديولوجية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية وبنيتها، حيث أوضح أن المعمرين يمتازون عن الفقراء بأنهم يعيشون تحت خط الفقر ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة التي لا يفصلهم عنها إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة والسعي إلى تحقيق هذا الأمل¹⁹ وتأيدا لذلك تشير بعض الدراسات الحضرية التي أجريت في السودان والصومال إلى أن أفراد الأسرة الفقيرة، صغارا وكبارا، يعملون للحصول على بعض الدخل، ويمارسون أنشطة متنوعة. والجدير بالذكر أن بعض العائلات ترتفع لديها درجة الإعاقة، وتلجأ في بعض الظروف إلى سحب أطفالهم من المدارس واستيعابهم في الأنشطة غير الرسمية،

¹⁹ (لاندَا رَغ ' ايد و بنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية، المرجع نفسه، ص 303-304

كما يحاول بعض الأفراد القيام بعملين أو ثلاثة لتدعيم دخولهم. وفضلا عن ذلك، أقرت هذه الدراسات لجوء بعض الفقراء إلى الافتراض لتلبية الاحتياجات الأساسية، على أن أفقر الفقراء قلما يلجأون إلى مثل هذا العمل " لأن لا أحد يثق بهم".

وفي السودان ظهر في السنوات الأخيرة ما يعرف بقرى الكرتون يسكنها المهاجرون إلى المدن و يشيدونها على أطرافها خاصة في بور سودان، بعد أن وصل عدد الأحياء السكنية المتخلفة إلى نصف مساكن المدينة، إن نسبة الاستخدام في هذه الأحياء مرتفعة خاصة في القطاع الحضري غير الرسمي الذي يضم أكثر من 40% . ورغم أن دخولهم، كجميع الفقراء، تصرف على الطعام إلا أنهم يملكون بعض النقد في متناول اليد.

على أن عددا من الدراسات التي أجريت في بعض بلدان المغرب العربي قد كشفت عن جوانب أخرى من الموضوع، حينما أشارت إلى الدعم الذي تلقاه بعض الأسر الفقيرة من أقربائها العاملين في فرنسا. بيد أن الدراسات اللاحقة التي شملت فقراء الأحياء المتخلفة في مراكش، الجزائر، تونس، فلسطين وسكينة تؤكد جميعها تزايد درجة البؤس والظلم، وانتشار ظاهرة القلق والتوتر، ففي تونس، تشير بعض الإحصائيات إلى أن أكثر من 25% من سكانها يعيشون في الأكواخ ظروفًا اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس. ورغم انسحاب هذه

النتيجة على أغلبية المدن المغاربية، إلا أن حدة الفقر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة إلى أخرى²⁰. وغير خاف أن المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري قد زادت من اتساع مجتمع الفقراء والمهمشين، حيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن أكثر من 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية²¹. وثمة شواهد واقعية تؤكد استغلال بعض هذه الفئات المهمشة في ضرب استقرار المجتمع الجزائري، و تخريب بنيته التحتية وزيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية، في ظل ظروف اجتماعية صعبة تتميز بارتفاع معدلات البطالة (30%) والفقر، حيث يعيش 5.97 مليون جزائري في فقر مطلق، منهم 7.62 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و8.43 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم.

ولذا فإن القضية المهمة في مجال فهم واقع مجتمع الفقراء والمهمشين في المجتمع الجزائري، ترتبط بضرورة تحديده سوسيولوجيا. ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن النظر إليه على أنه يتكون من الفئات المبعدة عن كل من العملية الإنتاجية والعملية الاستهلاكية، مجتمع التهميش هذا

²⁰ إسماعيل قيرة، من هم قراء الحضر؟ مرجع سابق، ص ص 69-70.

²¹ علي الكنز واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي. القاهرة، 1997، ص 52.

الذي ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعتُها الاقتصادية - الاجتماعية. وبهذا الخصوص يشير الكنز وجابي إلى أن الأحزاب الدينية استطاعت بشعاراتها أن تجعل هذا المجتمع يتبنى مواقفها و آرائها ضمن حركية الصراع الاجتماعي²² وتدفع به إلى الخطوط الأمامية في المواجهات العنيفة التي شهدتها الجزائر منذ بداية التسعينات. لهذا يتعين على الأنظمة العربية أن تترك أنه من المحتمل أن تشكل الفئات الهامشية وقودا لمعارك تدميرية، إذا ما أدركت في الوقت المناسب رؤيتها ضمن حقائق جديدة، أهمها أن هذه الفئات التي تتردى أوضاعها يوميا، تشكل الكتلة الأكبر في اللوحة الاجتماعية الراهنة و تصبح موضوعا للرهان، والصراع والخطابات الراديكالية الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير ميزان القوى²³.

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إكمال الذهن للتأمل في العديد من الظواهر والسيرورات الاجتماعية المرتبطة عضويا بالسفن الرئيسية للتطور التابع وخصائصه الملموسة.

²² صالح ياسر حسن، " بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية"

جند العدد 4، 1993، ص 72.

²³ المرجع نفسه، ص 52-54.

ثالثاً: المستقبل وتفاقم مشكلة الفقر

اتسمت الجهود النظرية والسياسية والإمبريقية في تعاملها مع الفقر بالت تردد بين الإجراءات القمعية ومحاولات التحكم فيه والاهتمام به أو بعبارة أخرى، بين القسوة والرحمة، وبالحوار الدائر بين المؤيدين لأعمال الخير الفردية والمؤيدين لضرورة تدخل المجتمع، وبخاصة أولئك الذين يستندون في تحليلاتهم إلى تجارب البلدان النامية التي أثمر بعضها عن تأكيد وجود علاقة ارتباطية بين التقليل من عدد الفقراء والنجاح بعملية التنمية²⁴. وهذا ما أكدته تقرير البنك العالمي الذي ربط بين النمو الاقتصادي وتحسين حالة الفقراء، ولفت انتباه المهتمين إلى أن قضية الفقر ليست قضية مستعصية على المجتمعات التي تجند طاقاتها حقاً لمكافحتها.

ومهما تباينت سياسات مكافحة الفقر، فإن التصدي لهذه المشكلة يحتاج إلى تعرية الواقع بكل متناقضاته، وكشف مظاهر الاستغلال والتحكم الكامنة في البناء الاجتماعي القائم من ناحية وإلى تقديم رؤية

²⁴ إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، الفقر و الأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة، 1997، ص 18.

تاريخية-واقعية-مستقبلية مصحوبة بعمل دؤوب معقلن في مختلف مجالات الحياة من ناحية أخرى، بيد أن هذا المسعى يعتبره بعض المتخصصين بشؤون البلدان النامية ضرباً من الخيال، وبخاصة بعد الهيمنة الواضحة على التوجيه النظامي للدراسات الاجتماعية من طرف النخبة المحلية التي تعادي البحث عن الحقيقة، وتحاول تغطية الواقع المرير الذي تعيشه الجماهير المسحوقة، كما تحارب بكل ما تملكه من قوة للحيلولة دون جعل البناء الاجتماعي، بما ينطوي عليه من مشكلات و تقاضات في متناول المواطن العربي. وكذلك بعد وصول أنماط التنمية إلى ألقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة وبروز إشكالية الإفقار المعم كإحدى العلائم المميزة لهذه الأنماط التمرية. ومع تقاوم الأزمات الداخلية ودرجة الاحتواء في النظام الرأسمالي العالمي، أصبحت البلدان النامية مهددة في وحدتها ووجودها، وتقوم بوظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتماعي المتخلف وما يبطنه من صراعات اجتماعية ودينية وإثنية وعشائرية وقبلية وجهوية تمايزات صارخة تزيد هوة الخلاف والتخلف.

من هذا المنطلق، إذن، ومن هذا الوضع المتردي الذي يعيشه ملايين البشر في عالم يتزايد فيه عدد الفقراء والمعمدين والجياع، تتوقع الدراسات المستقبلية أن الجزء الأكبر من هذه البلدان ستزداد أوضاعها تردياً بفعل الاختلالات الهيكلية وتصعد الأنظمة بفعل الأزمات المستمرة

والأداء الضعيف والتبعية المهنية، علاوة عن التراجع المخيف عن سياسات الدعم وتضاؤل آثار التساقط *Trikeling down effects* التي تذهب للنفقات والجماهير الشعبية العريضة، وذلك نتيجة لتصادم وتفاقم أزمة عجز الموازنة العامة للدولة في معظم البلدان العربية، وارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي²⁵ وما يصاحب ذلك من ضغوط خارجية (مندوق النقد الدولي مثلاً) وداخلية ترتبط بالحركات الاجتماعية وغيان قاع المجتمع، بفعل التصفية التدريجية المنتظمة للمكاسب التي حصلت عليها الفئات الشعبية خلال سنوات الستينات والمبشرينات.

وبهذا الخصوص، يؤكد المعطيات الواقعية أن تآكل هذه المكاسب وانهيار الطبقة الوسطى وتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، وتصفية القطاع العام لحساب سيطرة لا يعرفون من التنمية إلا "تركيم المال"، كلها عوامل أدت إلى زيادة وتيرة الصراعات، وفتحت الطريق أمام المزيد من القلاقل والانتكاسات المتكررة التي عرضت كل من البناء الاجتماعي والسياسي لعدم الاستقرار والاستمرارية. مؤشرات هذا المنحى بدأت تتجسد في بعض البلدان العربية، وتوحي باتساع نطاقها، خاصة وأن أغلبية هذه البلدان تشهد نموا متزايدا في حجم القطاع غير الرسمي، الذي يؤمن العيش لملايين الفقراء الذين يعيشون على هامش

²⁵ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقة في الوطن العربي، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص. 221-222

الاقتصاديات العربية ويتعرضون للاستغلال والظلم. وفي هذا السياق، يعتقد الكثير من المتخصصين في شؤون التنمية أن هذا القطاع أصبح أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة، خاصة وأن مختلف الدول غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية²⁶.

ورغم تزايد عدد الدراسات المهمة بظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، فإن المناقشة استمرت حول ما إذا كانت هذه الأنشطة تمثل أنماطاً وأشكالا متأخرة يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية، أم هل أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبياً لاقتصاد عالمي أخذ في الظهور.

ومهما يكن من أمر، فإن وضع وظروف الفقراء العاملين، ما هي الإنتاج للاقتصاد الذي يحاولون في إطاره الحصول على رزقهم من جهة، وللمجتمع الذي يعيشون في نطاقه من جهة أخرى. ورغم أن أوضاعهم الاجتماعية تنسم بالتدهور واحتمالات متعاظمة لاستمراره في المستقبل، إلا أنهم يستمرون في الوجود، لأنهم يعتمدون على أنفسهم سواء بالعمل الكاد أو بتبعية العلاقات المتوفرة وخلق علاقات جديدة وتبرز هنا أهمية السياسات التي تطرح لتشجيع القطاع غير الرسمي وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الفقيرة في ظل السياسات الرأسمالية

²⁶ BROMLEY, and GERRY, C. (EDS) Casual work and poverty in third world cities. chichester. Dohhnnwiley. 1979. pp.315

الجديدة. ومن ناحية أخرى، فقد عكست هذه الظاهرة نفسها في مجال سعي الأنظمة الحاكمة في المجتمعات الغربية إلى البحث عن مستقبل العمل والحماية الاجتماعية وترسيخ الترابط الاجتماعي وإقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي، مثل مد مظلة الحقوق السياسية والاجتماعية، وسياسات الحد الأدنى للدخل أو العودة إلى ترسيخ مبدأ العمالة الكاملة، وتدعيم مجتمع العمل المأجور الذي قد لا يتطلب فقط المشاركة في العمل بل إعادة تنظيم هيكل العمل... الخ.

وفي الجانب المقابل، يحلو لبعض الباحثين والساسة العرب التركيز على إجراء إصلاحات تمس الجزء الأسفل من المجتمع دون مس النظام الاجتماعي ككل. وهذا بطبيعة الحال يكرس الأوضاع القائمة ويزيد من طمس الإنسان العربي وقهره، في ظل تخلفه وخضوعه لشتى صور المحاصرة والتهميش، وكذلك في ظل ضعف الأداء الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والثقافي وانتشار الفساد.

وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات التي تبذل لتحسين الأوضاع المتردية لأغلبية سكان الوطن العربي، إلا أن الدراسات المستقبلية تتوقع استمرار تردي هذه الأوضاع و تزايد وتيرة الصراعات والانفجارات الاجتماعية، واتساع رقعة الفقر والحرمان، خاصة في البلدان العربية التي تتدرج ضمن نموذج رأسمالية الدولية، وتحاول في السنوات الأخيرة تطبيق نموذج الرأسمالية الليبرالية التي تتبعه بعض

البلدان العربية (تونس، المغرب...الخ)، وهي مرشحة أيضا لتشهد في السنوات المقبلة زيادة كبيرة في حجم الفئات الدنيا.

وما من شك في أن مشكلات الفقر ستزداد تفاقمًا في البلدان العربية المصنفة تحت النموذج الرعوي- العشائري (اليمن، السودان) حيث تعجل السيورورات الاقتصادية- الاجتماعية في مزيد من تفتيت البنى والعلاقات الاجتماعية وانقراض الحديد من المهن، وانتقال العديد من الناس من مهنهم المألوفة إلى مهن جديدة، وسيقترن ذلك، بتنامي عدد العاطلين عن العمل وبهجرة متعاطمة من الريف إلى المدينة بحثًا عن عمل...الخ. وبهذا الخصوص نشير إلى أن نموذج الدولة العشائرية الريعية²⁷ (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر) ستحافظ لسنوات قادمة على توفير وسائل العيش المقبولة لأغلبية السكان، لكنه سيشهد اختلالات عنيفة تعرضه لكثير من الانتكاسات.

ومهما يكن من أمر، فإن المستقبل العربي القريب لن يفلت من الآثار الصعبة التي ستواجه العرب في السنوات المقبلة من جراء موارث المرحلة الراهنة المخيفة وتراكماتها. وإن كنت أميل إلى رؤية المستقبل العربي يتردى أكثر مما هو عليه، فإن هذا لا يعني أن المجتمع العربي قد بلغ مرحلة الانهيار أو على حد تعبير غولدنر Gouldner أن

²⁷ قدم محمود عبد الفضيل صورة تقريبية اجتهدية للأسماط والنماذج المختلفة للتكوينات الاجتماعية والطبقية في المنطقة العربية. للتوسع، انظر محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 233.

الأزمة لا تعني أن المريض سوف يموت، لكن المؤشرات الواقعية توحى بانطواء الأنظمة العربية على تناقضات حادة أربكك دواليبها وعرضتها لتغيرات شاقة ومرهقة وقد تعصف بها أو تعرضها لخطر التدمير الذاتي والانقسام والصراع، إذا لم تدرك في الوقت المناسب أهمية تطوير استراتيجية عربية تقوم على العمل المشترك والاعتماد على الذات واستغلال كل الإمكانيات المتاحة، والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية، ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل، وإذا كان الحال غير هذا فإنني أعتقد أن تشخيص الأوضاع الواقعية للفقراء والمحرومين وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وليس التخطيط الأكاديمي وسن السياسات المختلفة التي تآكلت وأصبحت تدعو إلى البحث عن بدائل أكثر واقعية لانتشال أغلبية سكان الوطن العربي من برائن الفقر والحرمان والتهميش.

الفصل الثالث

سوسيولوجيا الفقر الحضري

أولاً: سوسيولوجيا الفقر الحضري

ثانياً: الفقراء العاملون بين الاستقلالية والتبعية

ثالثاً: التحضر وأزمة الفقراء.

الفصل الثالث

سوسيولوجيا الفقر الحضري

يحاول الكثير من الباحثين والمنظرين في علم الاجتماع الاستفادة من انساق النظرية المختلفة في حل العديد من مشكلات مجتمعاتهم، وطالما أن علم الاجتماع لا يستطيع أن يعيش عالمة على التقدّم الأجنبي، فإنه يتحتم علينا أن نكيّفه لواقعنا، ونحاول أن نكشف المنطق الحقيقي الذي يستتر خلف هذا الواقع، بغرض فهمه وتحديد مساراته المستقبلية.

وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال، إلا إذا فهمنا ماضينا فهما واعيا، وأدركنا حاضرنّا بكل أبعاده ومتغيراته¹. وهذا التصور يدفعنا للبحث عن إيجاد و بلورة أطر تصورية منظمة حول واقعنا الاجتماعي، والمساهمة في تطوير الاتجاهات النظرية التي تعيش حالة التشكل والبحث عن تحديد الهوية والملاحق، كما هو الحال في الاتجاهات النقدية في علم الاجتماع، خاصة علم الاجتماع الراديكالي الذي تشكل الثورة الجزائرية إحدى روافده الأساسية، أو الكشف عن مفهومات سوسيولوجية تساعدنا على فهم البناء الاجتماعي² لمجتمعاتنا العربية التي تتميز بخصوصياتها التاريخية.

¹ حامد عبد الله ربيع، مقدمة في العلوم الملوكية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972، ص7-13.

² بوتومور، علم الاجتماع و النقد الاجتماعي (ترجمة محمد جوهري و اخرون) ٠ دار المعارف، القاهرة 1981.

روافده الأساسية، أو الكشف عن مفهومات سوسيولوجية تساعدنا على فهم البناء الاجتماعي² لمجتمعاتنا العربية التي تتميز بخصوصياتها التاريخية. ورغم استمرارية النظرية الماركسية والبنائية الوظيفية في السيطرة على النظرية الاجتماعية، إلا أنه يلاحظ ظهور الكثير من التيارات النقدية والبدائل السوسيولوجية التي بدأت تعيد النظر في القضايا الكلاسيكية، مما يسمح لعلماء الاجتماع في البلدان النامية بمحاولة وضع بناء نظري جديد يتماشى وواقع هذه البلدان المتغير باستمرار. وهذا ممكن بحكم وظيفتهم والدور المنوط بهم كعلماء اجتماع يؤمنون بالفهم الواعي للمعتقدات والممارسات السلوكية، ولعوامل التغير والاستمرار في المجتمع ماضيا وحاضرا، ومن ثم يستطيعون توقع الظروف والأوضاع المجتمعية بشكل منطقي.

وأول ما يمكن تسجيله في هذا المجال ما ذهب إليه بعض الدارسين من أن تعقيدات المجتمع العربي لا تسمح لمنظريه الاجتماعيين صياغة نظرية اجتماعية تعكس واقعا بنائيا بما يغلف هذا الواقع من تيارات ايديولوجية، ولكن لابد أن نواجه أنفسنا بثلاثة أسئلة على جانب كبير من الأهمية: هل يمكن وصف عالم الاجتماع في الوطن العربي، كما يتساءل كل من عبد الباسط عبد المعطي وسمير نعيم بالتبعية للفكر والايديولوجية

² بوتومور، علم الاجتماع و النقد الاجتماعي (ترجمة محمد الجومري و آخرون)، دار المعارف، القاهرة 1981.

ولضغوط تلزمه بفهم المشكلات الاجتماعية بالطريقة الرسمية التي تصاغ بها. وبناء على ذلك فإن الالتزام بدراسة الإنسان والمجتمع يتطلب بالضرورة " نقد الواقع الاجتماعي وإمالة اللثام عما يتحكم في بنائه من قوى، وما يرتبط به من مشكلات " ³.

ورغم ما يبدو من اختلاف حول مفهوم الالتزام، إلا أن رايت ميلز W.MILLS يحدده في ضوء أنواع ثلاثة من القيم : قيمة البحث عن الحقيقة بكل دلالاتها السياسية، وقيمة العقل وقيمة الحرية.

أما بيكر BECKER فيقصره على التعاطف مع الفئات المطحونة وفهم وضعها في البناء الاجتماعي؛ في حين يحاول جولدنر GOULDNER فهم معاناة الطبقة المطحونة من أجل تغيير وضعها في البناء القائم ⁴.

ولقد دفعت هذه النقطة بعض الدارسين إلى الاهتمام بمختلف الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لظاهرة الفقر الحضري، ونجحوا إلى حد كبير في الإقادة من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع في دراسة هذه الأبعاد واستطاعوا بذلك تقديم إسهامات نظرية شكلت في مجموعها إطاراً تصورياً يرتبط بما نسميه: "سوسيولوجيا الفقر الحضري".

³ أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية، دار المعارف القاهرة 1981م ص 297.

⁴ المرجع نفسه: ص 321.

في دراسة هذه الأبعاد واستطاعوا بذلك تقديم إسهامات نظرية شكلت في مجموعها إطارا تصوريا يرتبط بما نسميه: "سوسيولوجيا الفقر الحضري".

ومن هذا المنطلق، منطلق الالتزام بفهم معاناة الفقراء، سنخصص هذا الفصل لمناقشة الأبعاد البنائية لسوسيولوجيا الفقر الحضري الذي أصبح يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي في مختلف البلاد النامية. فمئذ سنوات قليلة، أدى الخوف من الراديكالية إلى العناية بمشاكل الطبقة الوسطى من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعد ما يتخرجون أعضاء جندا في سوق العمل غير المحمي.

وبنفس الطريقة، هناك اليوم وعي بأن جماهير الفقراء يمكن أن تثور ضد تلك القوى التي تتحمل مسؤولية فقرها. ويبدو أن الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض مدن البلدان النامية، ومواقف الجماعات الفقيرة منها قد دفعت بعض الدارسين إلى تحليل أسباب ومضامين الفقر في مدن البلدان النامية التي يعيش أغلبية سكانها مستويات معيشية غير مقبولة UNACCEPTABLE إذا ما قورنت بالمستوى الذي يعيشه أغلبية سكان أوروبا وأمريكا الشمالية⁵.

أولا : سوسيولوجيا الفقر الحضري

⁵ Gilbert .A., and Gugler J., POVERTY , and development : Urbanisation in the third world, 1982, p 81.

الاجتماعية كوسيلة فعالة لتنظيم الاقتصاد وحماية المجتمع مما يسمونه آنذاك " الخطر الشيوعي العالمي INTERNATIONAL COMMUNIST THREAT". ومن نافذة القول أن قبول الوظيفة لدولة الرفاه قد ارتبط بالواقع العام وقوة هذه الدولة وتدعيمها للعلوم الاجتماعية التي خصصت لها استثمارات⁶ كبيرة لاستخدامها كوسيلة لحل مشاكل المجتمع الصناعي. وبهذا الخصوص، يشير جولدنر GOULDNER إلى أن ما قامت به السلطات الفيدرالية من تدعيم قوى للعلوم الاجتماعية كان ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للنظرية الموسيولوجية عموماً والوظيفة خصوصاً، على اعتبار أن هذه السلطات كانت بحاجة ماسة إلى مساعدة العلم الاجتماعي لحل المشاكل الواقعية المتشعبة، وخاصة ما تعلق منها بتصميم وتوجيه السياسات الوطنية، المناطق الحضرية، المؤسسات الصناعية، أجهزة الدولة، وإيجاد الإجابات المناسبة للتساؤلات التالية:

- 1- كيف تتحسن ظروف المجتمع؟
- 2- كيف يمكن التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية؟
- 3- كيف يمكن حماية القوة الأمريكية في الخارج؟

⁶ تؤكد البيانات الكمية أن مصاريف الحكومة الفيدرالية في أمريكا في بداية الستينات كانت على النحو التالي: 118.000.000 في 62، 139.000.000 في 1963، 20.000.000 في 1964 لا تقتصر هذه الظاهرة على الولايات المتحدة بل تمتد إلى بقية البلدان الأوروبية. ففي بلجيكا مثلاً بلغت المصاريف في مجال العلوم الاجتماعية 2,9 مليون دولار في 61 و 4,8 مليون دولار في 1964.

- 1- كيف تتحسن ظروف المجتمع؟
- 2- كيف يمكن التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية؟
- 3- كيف يمكن حماية القوة الأمريكية في الخارج ؟
- 4- ما هي الوسائل الناجعة لتدعيمها وتوسيع نطاقها؟

ومما يدل على تدعيم العلوم الاجتماعية منذ منتصف الخمسينات هو ظهور أعمال كثيرة تهتم بتحليل المشاكل الاجتماعية. ولقد اشتق هذا التدعيم من المساندة الحكومية لهذه العلوم وارتفاع معدلات الاستثمار في مختلف مجالاتها، فضلا عن الصراعات الكبرى التي كانت تدور رحاها حول الحقوق المدنية وحركة الحرب على الفقر WAR ON POVERTY في الستينات. وفي ظل هذه الظروف وفي أقل من عشرة، ظهر فرع متميز يستخدم منظور علم الاجتماع وأدواته التصورية ونظرياته ومناهجه في تناول المشكلات الاجتماعية وتغيير الواقع المعاش. إنها سوسيولوجيا الفقر THE SOCIOLOGY OF POVERTY التي كانت آنذاك تمثل الفرصة الجديدة للنشاط وإضفاء طابع التفسير " المؤسسي الرسمي على علم الاجتماع في الولايات المتحدة⁷.

وتذكر الوقائع التاريخية والشواهد الواقعية كيف لعبت انثروبولوجيا الفقر الحضري دورا هاما في تناول بعض الموضوعات مثل الثقافة الفرعية الأثينية في المجتمع الحضري ومجتمع النواصي والأسر الفقيرة

⁷ GOULDNER . A. THE COMING CRISIS OF WESTERN SOCIOLOGY. HEINE MANN. LONDON. 1970. PP.344-351.

لمدن هذه البلدان لا يندش لظاهرة محدودية مناصب العمل في القطاع الرسمي. فالقسم الأكبر من السكان يحصل على قوته اليومي من أنشطة اقتصادية واجتماعية اعتبرت ولمدة طويلة أنشطة تافهة، إلى أن ظهر مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي THE URBAN INFORMAL SECTOR في كتابات كايت هارت K.HART سنة 1971 ليضع حدا للمناقشات الدائرة حول القطاعين "العصري- التقليدي" فضلا عن أهميته التحليلية في فهم مكونات البناء الاجتماعي الحضري، ووصف وتشخيص مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم و غير محمي⁸ وتسكن في غالب الأحيان مناطق متخلفة⁹.

ومنذ هذا التاريخ أصبحت أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي التي يمتنها فقراء المدن محل اهتمام الوكالات الدولية والحكومية، حيث ظهرت العديد من الكتب، المقالات، الأوراق البحثية، الوثائق التخطيطية والاقتراحات النظامية لتؤكد الدور الاستيعابي -الإنتاجي- الخدمي لهذه الأنشطة. وقد دفع الاهتمام المكثف بهذه الظاهرة الحضرية إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية، وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية.

⁸MCGREEN, W.P., THIRD WORLD POVERTY, LEXINGTON BOOKS, LONDON, 1980. pp.83.116

⁹LEDURT, R., SOCIOLOGIE URBAINE. PUF, FRANCE, 1979.p.125.

وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية، وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية.

وبرغم اختلاف هذين المدخلين إلا أنه من الممكن تحديد اهتماماتهما بصفة عامة. فقد سعى هذان المدخلان إلى تفسير ظاهرة الفقر واقترح البدائل الممكنة للتخفيف من حدتها، وطرحا بذلك تساؤلات عديدة تتعلق بعضها بتزايد عدد الفقراء وتدهور أوضاعهم، ارتفاع عدد الأحياء المتخلفة ومستويات البطالة، الهجرة الريفية - الحضرية ونقل الفقر الريفي إلى المناطق الحضرية، وتكوين جماعات جديدة من الفقراء، ويتعلق البعض الآخر بانعكاس ذلك كله على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

بيد أن تحديدنا لاهتمامات هذين المدخلين على هذا النحو، يجعلنا في مواجهة نظريات عديدة واتجاهات متباينة تناول كل منها موضوع الفقر بشكل مباشر أو غير مباشر. لذلك سنكتفي هنا بمناقشة سوسيولوجيا الفقر الحضري التي تحاول دراسة وتحليل معاناة الفئات المدينية الدنيا من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي، وذلك في سياق تعرية هذا البناء وكشف مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة فيه. ولذلك فإننا نميز هنا بين اتجاهين نظريين يكاد ينطلق منهما معظم المهتمين بدراسة فقراء المدن:

أ) الاتجاه الراديكالي، يسلم أصحاب هذا الاتجاه بأهمية الفعل السياسي والاجتماعي الذي تقوم به الفئات المدينية الدنيا لتغيير الواقع، أو

السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انتفاضات وتمردات سياسية وأحيانا تظهر جماعات (تنتمي لقاع المدينة) تمارس العنف تعبيرا عن عداؤها للمجتمع بمختلف مؤسساته الرسمية، انطلاقا من قناعات تفرضها الظروف المحيطة.

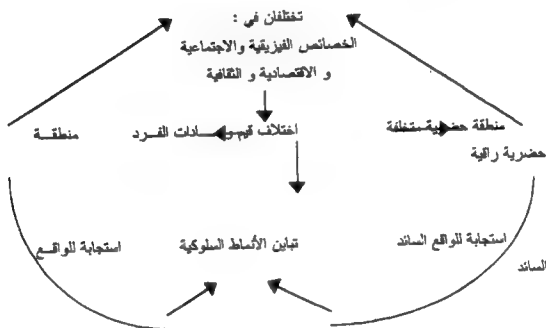
ب) الاتجاه البنائي الوظيفي، وينطلق أنصار هذا الاتجاه من مسلمة توازن وتساند أجزاء البناء الحضري، ويركزون في نفس الوقت على أهمية التكامل الاجتماعي الحضري، وإبراز الأساليب والوسائل التي من خلالها يحقق البناء تماسكه وقدرته على الاستمرار في الوجود.

وتتجسد هذه الرؤى في عدد من المداخل التفسيرية المطروحة في هذا الصدد. ومن بين هذه المداخل الاتجاه الذي ينحو إلى اعتبار الفقر دالة من دلائل الثقافة الفرعية. مؤدى ذلك المدخل أن الفقراء يشتركون في العديد من السمات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتتدرج هذه السمات على مفصل يبدأ بنسقتهم القيمي وينتهي بطريقة حياتهم. وبهذا الصدد، يقو بعض الباحثين أن الفقراء مسؤولون عن وضعهم المتدني الذي يرتبط تغييره بتغيير الفقراء كأفراد.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال مناقشة راين واتر RAIN WATER وغيره من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع لمسألة استخدام المنظور الطبقي في دراسة الثقافة الفرعية. ومن النتائج الهامة التي كشف عنها أن الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد وتمتط السلوك الذي

المنظور الطبقي في دراسة الثقافة الفرعية. ومن النتائج الهامة التي كشف عنها أن الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد وتتمط السلوك الذي يتعلمه الفرد في بيئته. ويتجلى ذلك واضحا في الشكل (1) الذي يبين علاقة البيئة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفيزيائية بأنماط السلوك الصادرة عن قاطنيها.

الشكل (1) البيئة والسلوك



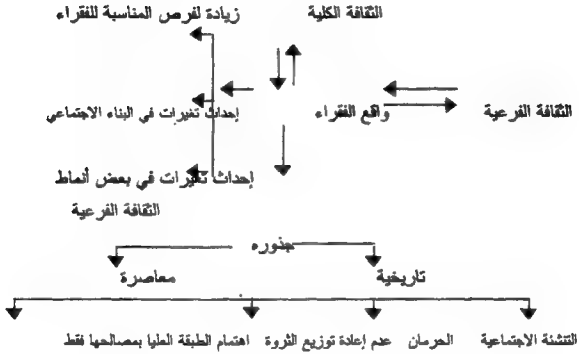
وبرغم تنوع و تعدد إسهامات المهتمين بظاهرة الفقر الحضري إلا أنه يمكن الإشارة هنا إلى اتجاهين آخرين: الأول هو الدراسة

متنوعة متغيرة تضم إسهامات متنوعة في دراسة الفقر. والمثال السذي يعبر عن هذا الاتجاه هو الدراسات التي ترجع الواقع " المزري للفقراء إلى وضعهم البنائي في النسق الكلي للمجتمع، وترى أن تغيير هذا الواقع يرتبط بتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي.

وينطلق الاتجاه النظري الثاني من تصور مختلف إلى حد ما، جعله يزعم تقديم تفسير متكامل للثقافة الفرعية المدنية الدنيا. فأنصار هذه النظرية يرون أن هذه الثقافة تشمل على عناصر تشترك فيها مع الثقافة الكلية كما تتميز بعناصر أخرى عن هذه الثقافة¹⁶.

¹⁶ المرجع نفسه : صص 85-90.

الشكل (2) واقع الفقراء



ولقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتماما نظريا وامبريقيا واسع النطاق في مجال سوسيولوجيا الفقر الحضري. ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عديدة أهمها الاعتبارات الإنسانية والموضوعية، ضرورات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحول الفقراء إلى مخلب يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي.

الفئة الاجتماعية المعرضة لشتى الأخطار الاجتماعية. وفي هذا السياق حاول بعض الدارسين تناولها في ضوء التصرفات الفردية لأعضائها لحل مشكلاتهم مركزين على الوحدات الصغرى، ومتجاهلين دور العمليات التي تتم على المستويين الوطني و العالمي في تشكيل ظاهرة الفقر الحضري.

وفي ضوء هذه النقطة يمكننا إدراك مدى قصور النظرية التجزئية في فهم تعقيدات ورابطات الواقع الاجتماعي. وبإمكاننا تفسير هذا الموقف إذا ما علمنا أن أنصار هذا الاتجاه في دراستهم للفقر ينطلقون من إطار مفاهيمي يتمحور حول ثقافة الفقر والقيم التقليدية. غير أن تناقضات الواقع الإمبريقي الحضري أدى إلى ظهور تيارات نظرية ثنائية تفسر ظاهرة الفقر الحضري في ضوء العلاقات المتبادلة بين المدينة والنسق الاجتماعي - الثقافي الشامل التي هي جزء منه. لذلك فإن تركيزها على النمو الحضري دون ربطه بالإطار السياسي الذي يجعلها تتغاضى عن حقيقة الواقع الاجتماعي المعاش، وتقدم تفسيراً لظاهرة الفقر في تجلياتها بعيداً عن سياقها الاجتماعي التاريخي.

وإزاء فشل فكرة الثنائية في تشخيص الأوضاع الواقعية لفقراء الحضر، سلك علماء الاجتماع سبلاً شتى، فمنهم من تناولها في سياق نظرية الهامشية و التبعية، ومنهم من تناولها من منظور أنماط الإنتاج

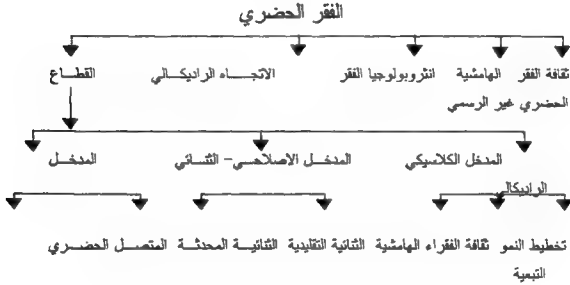
نظرية الهامشية و التبعية، ومنهم من تناولها من منظور أنماط الإنتاج المتعاشية، ومنهم من ركز على متغيرات محددة كتوارث الفقر، امتداد الظلم الاجتماعي، الأمية، الهجرة الريفية الحضرية.... إلخ.

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الدارسين لظاهرة الفقر الحضري، إلا أنه يمكن التمييز بين خمسة اتجاهات نظرية أساسية هي ثقافة الفقر، الهامشية، انثروبولوجيا الفقر، الاتجاه الراديكالي، القطاع الحضري غير الرسمي (انظر الشكل 3).

ودون الخوض في تفاصيل هذه الاتجاهات النظرية التي خصصنا لها الفصلين المواليين، يكفي الإشارة هنا إلى أن المتأمل في التراث السوسيولوجي المعني بالجماعات الأكثر فقرا في مدن البلدان النامية، يجده لا يخلو من بعض المحاولات الجادة التي تحاول إبراز ميكانزمات التحكم والاستغلال الكامنة في البناء الاجتماعي. وأعتقد أن هذا الموقف قد قلل من شعبية الدراسات المتمحورة حول ثقافة الفقر - الإحياء المتخلفة - والمشتقة من النظرية الاجتماعية المحافظة، وفتح المجال واسعا أمام الدارسين للنفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي، و تحديد الأسباب الفعلية لظاهرة الفقر الحضري وما يرتبط بها من مشكلات.

ولقد أدت هذه القضايا بعدد من الدارسين المحدثين إلى محاولة التحقق من صدق بعض القضايا النظرية ذات الارتباط الوثيق بالبناء

شكل (3) الموقف النظري في سوسيولوجيا الفقر الحضري



ثانيا: الفقراء العاملون بين الاستقلالية والتبعية

على الرغم من الاهتمام الذي أولاه المتخصصون لمشاكل العمالة بالنسبة لفقراء الحضر في البلدان النامية، إلا أننا في الواقع لا نعرف إلا القليل حول- "كيف ينظم هؤلاء أنفسهم في مكان العمل. لمثل هذه القضايا أهمية كبيرة سواء من الناحية العملية أو السياسية.

القليل حول- " كيف ينظم هؤلاء أنفسهم في مكان العمل. لمثل هذه القضايا أهمية كبيرة سواء من الناحية العملية أو السياسية.

فمن الناحية السياسية تؤكد المعطيات الواقعية أن صياغة سياسات موجهة لمساعدة ذوي الدخل المنخفض تتطلب " معرفة شيء ما حولهم" . وفي هذا السياق ، جسد أصحاب الاتجاهات الثنائية الكلاسيكية هذه " المعرفة" في وصفهم لفقراء الحضر بأنهم أفراد: غيره ماهرين - غير منظمين - غير منتجين - لا ينتمون لأي تنظيم، أما أصحاب الاتجاهات الحديثة، فيحاولون التعرف على فرص التقدم المادي المتاحة لهم ومعالجة دورهم في التنمية في ظل الأوضاع السائدة¹¹.

وبهذا الخصوص، أشير إلى أن الدارسين بدأوا يتناولون الأنشطة التي يمتنعها الفقراء، بالتفسير و التحليل مع بداية سبعينيات هذا القرن. و اتجهت محاولتهم إلى تحديد جملة من المفاهيم لصياغة إطار تصوري يلتم دراسة الواقع الجديد. لكن الشيء الملاحظ هو إتمام هذه المحاولات بالبلبل و الغموض، خاصة مفهوم الاستقلالية الذي لم يحظ باهتمام الباحثين.

بيد أن المتصفح للكتابات المتناثرة عن أنشطة المدينة يدرك على الفور أنه من الناحية النظرية يمكن * استشفاف العناصر المحددة لهذا

¹¹ SAINCLAIR. S. URBANISATION AND LABOUR MARKETS IN DEVELOPING COUNTRIES. CROOM HELM. LONDON. 1978 PP 79-87.

الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. وبسبب وضعه الهامشي يمكن بسهولة تحويله في ظل سيطرة رأس المال إلى منتج لعدد من الحالات الوسيطة، بين الإنتاج السلمي الصغير الخالص للرأسمالي. وفي السياق، حلل ماركس تباينات هذا النوع من الإنتاج الصغير كمراحل في عملية تاريخية وليس كحالات نظرية منفصلة، موضحا في نفس الوقت أن التعديلات في بنائه الداخلي تحدث كنتيجة للطرق التي يصبح بها خاضعا لرأس المال.

فمع انتشار الإنتاج السلمي الصغير تصبح الارتباطات التجارية جاسمة ويتم معها تعبيد الطريق للتكبير النهائي لاستقلالية ورشات العمل الصغيرة بواسطة الرأس المال التجاري حيث يحاول التجار أو الوسطاء إغارة الحرفيين المواد الأولية مقابل السلع المنجزة، الأمر الذي يمكن التاجر من جعل المنتج الصغير تابعا وخاضعا عن طريق التداخل في سوق السلع المنتهية، سوق المواد الأولية و عن طريق جعله مدينا للحصول على مواد الاستهلاك أو وسائل الإنتاج¹².

دون التعق في تحليل ديناميكيات الإنتاج السلمي الصغير يمكن استنتاج ثلاثة محكات أساسية لتحديد استقلالية الوحدات المشكلة لقطاع الفقراء، القطاع الحضري غير الرسمي، وهي:

¹²DAS,V., INFORMAL SECTOR IN SOCIALIST ECONOMIE: A RE-EXAMINATION OF THE RELATIONSHIP OF THE INFORMAL SECTOR TO DEVELOPMENT. REGIONAL DEVELOPMENT DIALOGUE, Vol.5, N°2.1984.PP.132-134.

دون التعمق في تحليل ديناميكيات الإنتاج السلعي الصغير يمكن استنتاج ثلاثة محكات أساسية لتحديد استقلالية الوحدات المشكلة لقطاع الفقراء، القطاع الحضري غير الرسمي، وهي:

1. الملكية،

2. الاستيلاء المباشر على أرباح الوحدات،

3. رقابة وتوجيه عملية اتخاذ القرار.

ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أن متغير الملكية لوسائل الإنتاج بواسطة المنتج المباشر، وما يصاحب ذلك من تقسيم بسيط للعمل وتخصص ضئيل في نطاق عملية العمل، يقود إلى القول بأن منتجي القطاع غير الرسمي يتمتعون بدرجة نسبية من الاستقلالية في العملية الإنتاجية. فحتى إذا تم الاحتكام إلى المحكات الثلاثة السالفة الذكر، فإن المنتج المشغل ذاتيا في القطاع غير الرسمي رغم كبحه بواسطة ميكانيزمات السوق المتحركة في الطلب على منتوجه أو خدماته، وعرض عناصر إنتاجه، إلا أنه يظل صحيحا أنه في نطاق هذه المعوقات يتمتع ببعض الاستقلالية في إدارة العملية الإنتاجية. فهو الذي يقرر متى يعمل وأين وكيف؟ بينما العامل المؤجر تتجلى تبعيته الكاملة كمنتج في عمله للأخرين مقابل حصوله على أجر، وفي عدم ملكيته لوسائل الإنتاج وعدم المشاركة في اتخاذ القرار، والرقابة الصارمة على

مكونات ومدى ارتباطه بالمحيط الخارجي. ورغم أن هذه المحاولات مازالت في بداية الطريق وتتسم بعدم وضوح الرؤية، إلا أنها أضافت بعداً آخر يعكس بوضوح نمط علاقات الإنتاج السائدة وتمتعها بنوع من الاستقلالية عن المحيط الحضري. لكن المشكلة التي تثار هنا تتعلق بالبعد السياسي عند دراسة ظاهرة الاستقلالية سواء على مستوى ضيق أو واسع. من هذا المنظور تصبح هذه الظاهرة لا توجد إلا على نطاق محدود أو ضيق¹³.

وبناء على ما تقدم، يتضح أن الأنشطة غير الرسمية التي يمتثلها الفقراء لم تتبثق من فراغ، وإنما كان وجودها انعكاساً لتغلغل الرأسمالية في الأبنية الداخلية، وما أحدثته من خلل في تكويناتها الذاتية وعلاقتها ببعضها ببعض. وعلى الرغم من أن بعض الدارسين قد استخدموا هذه القضية للتدليل على الارتباط الوثيق بين تبعية القطاع الصناعي وفشله في استيعاب الزيادات السنوية في عدد القوة العاملة، وظهور الأنشطة غير المحمية¹⁴ كاستجابة للواقع الجديد.

¹³MOSER, C., « THE DUAL ECONOMY AND MARGINALITY
DEBATE AND THE CONTRIBUTION OF MICRO-ANALYSIS »,
DEVELOPMENT AND CHANGE, N°8, 1977 PP 465-489

¹⁴ و في هذا السياق ، اوضح بريمان BREMAN أن ما سمي الأخذية في باتنة ينجأون إلى تلجير المكان من وسيط استأجره من السلطات المحلية، فضلاً عن تلجير علية تحوي أدوات التنظيف، إذا كان يريد أن يتعلم هذه المهنة. وهذا يتطلب دفع نصف ما يحصل عليه المعلم. ويستمر هذا الولاء لسنوات عديدة إذا كان المتمهن غير قادر على دفع دينه كاملاً.

في استيعاب الزيادات السنوية في عدد القوة العاملة، وظهور النشطة غير المحمية¹⁴ كاستجابة للواقع الجديد.

ثالثاً: التحضر وأزمة الفقراء

انطلقت مناقشات التحضر ومشكلاته، من تصورات تاريخية لعملية النمو الحضري، وأخرى واقعية ترتبط بالظروف السوسيو-اقتصادية التي تشكل الواقع الأميركي للمجتمع الحضري المعاصر. فثمة شواهد تشير إلى أن جانباً كبيراً من مشكلات البلدان النامية يعود إلى التضخم الحضري، الذي سبب وما زال يسبب اختلالاً بين عدد سكان الحضر ومتطلبات الاقتصاد الحضري من جهة، والهيكل الأساسية للمدن من جهة أخرى¹⁵.

وعلى الرغم من تزايد حدة المشاكل الحضرية لهذه البلدان (كمشكلة الإسكان، اتساع نطاق الفقر، النقل البطالة، تمييز و تسويه

¹⁴ وفي هذا السياق ، أوضح بريمان BREMAN أن ما سمي الأحياء في باتكة يلجأون إلى تلجير المكان من وسط استأجره من السلطات المحلية، فضلاً عن تلجير عتبة تحوي أدوات التنظيف، إذا كان يريد أن يتعلم هذه المهنة. وهذا يتطلب دفع نصف ما يحصل عليه للمعلم. ويستمر هذا الولاء لسنوات عديدة إذا كان المتمهن غير قادر على دفع ثمنه كاملاً.

¹⁵ السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص87.

ذوبانها في خضم عملية التحضر، وهذا ما جعل بعض الدارسين يصفون تحضر البلدان النامية بأنه تحضر سابق لأوانه أو تحضر بدون تصنيع، وفي هذا السياق تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن جوهر مشكلة التحضر يكمن في الأعداد المتزايدة للفقراء من سكان المدن؛ كما أن الانفجار السكاني بالنسبة للفقراء الحضر ينطوي على آثار حاسمة، تؤثر في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، بل ويمتد هذا التأثير إلى الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات. ويبدو أن هذا النمو من التحضر المصحوب بتضخم حضري- ريفي قد أدى إلى اتساع نطاق الفقر وتدهور الحياة الحضرية وتزايد حدة البؤس والشقاء.

وفي هذا السياق، أعطت بعض دراسات المدينة أهمية كبيرة للبعد الريفي، وحاولت تشخيص أسباب الأزمة في ضوء متغير الهجرة، منطلقاً في ذلك من افتراض مؤداه أن التناقض الريفي نحو المدن قد أدى إلى خلق العديد من المشكلات كالبطالة، الفقر، الأحياء المتخلفة...إلخ.

ولقد ترتب عن هذا الطرح إقرار هذه البحوث لجملة من الإجراءات الريفية¹⁶ الواقعية، بغية الحفاظ على تكامل النسيج الحضري وتطوير المناطق الريفية. فدراسة كلكتا CALCUTTA مثلاً صاغت جملة من الإجراءات الريفية لتحقيق هذا الغرض، وهي التوسع في الإنتاج

BOSE, A.N., The informal sector in the calcutta metropolithan economy. ILO,¹⁶

pp.125-135, S.V., Jakarta: Urban development and employment. ILO, 1976. Sethuraman

ولقد ترتب عن هذا الطرح إقرار هذه البحوث لجملة من الإجراءات الريفية¹⁶ الواقعية، بغية الحفاظ على تكامل النسيج الحضوي وتطوير المناطق الريفية. فدراسة كلكتا CALCUTTA مثلاً صاغت جملة من الإجراءات الريفية لتحقيق هذا الغرض، وهي التوسع في الإنتاج الزراعي، ومده بالوسائل التكنولوجية الملائمة، وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، ومدهم بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وتشجيع الحرف الريفية وتطويرها لكي تستجيب لاحتياجات القطاع الزراعي وغيره من الأنشطة الريفية التي ينبغي تنويعها وتشجيعها. ومع أن هنالك عوامل اجتماعية-اقتصادية - سياسية أخرى تؤثر في البيئة الحضرية، إلا أن دراسة كلكتا وغيرها من الأبحاث الامبريقية التي أجرتها منظمة العمل الدولية تبدو وكأنها ترجع السبب إلى عامل الهجرة، الأمر الذي جعلها تدعو في نتائجها إلى ضرورة تخفيض هذا التدفق إلى أدنى حد، واعتماد التخطيط الحضري كوسيلة ناجحة لتحقيق هذا الهدف، وتجاوز الصعاب التي يعانيها مجتمع المدينة.

وإلى جانب هذا، أوضحت دراسة جاكرتا JAKARTA أن حاكمها كان ينوي خلال السنوات الأخيرة من الستينات غلق حدود المدينة والقبض على كل مهاجر يدخلها. وبالفعل تم سن قوانين رادعة في بداية

BOSE. A N.. The informal sector in the calcutta metropolitan economy. ILO.¹⁶

Geneva. 1974. pp1-4

pp 125-135.S V . Jakarta Urban development and employment. ILO. 1976.Sethuraman

القطاع الرسمي هو المصدر الأساسي للدخل، إذ يساهم بـ: 78% ، مقابل 22 % بالنسبة للقطاع غير الرسمي.

وتتجلى مساهمة هذا الأخير في تحسين دخول الأسر الفقيرة، واعتباره مصدر دخل رئيسي إلى جانب مساهمته الفعالة في الدخل الإضافي لكثير من عمال الأجر؛ أما فيما يتعلق بالخدمات والسكن، فقد وجدت الدراسة أن 72% من المساكن تمت بطريقة غير رسمية، وتبدو هذه الظاهرة أوضح ما تكون من خلال تطيل مؤشر المشاركة، الذي يشير إلى أن المشاركة في اتخاذ القرار لم تتحقق من خلال الانتخابات السياسية أو المستوى الثقافي، بل عن طريق الانتماء إلى المناطق غير الرسمية التي تقدم للفقراء مجالا واسعا للمساهمة الحقيقية في اتخاذ القرار المحلي. ولفهم نتائج الاستيعاب اهتمت الدراسة أيضا بالدور الذي تلعبه مختلف قطاعات الاقتصاد الحضري في عملية التنمية، حيث يساهم القطاع غير الرسمي في حل مشكلات البطالة والسكن¹⁷.

وهناك محاولات حديثة اتخذت اتجاها مختلفا يركز في دراسة للفقراء العاملين على البعد الشمولي في ضوء التحولات العامة التي تشهدها مجتمعات البلدان النامية وعلى الأخص التناقضات الداخلية و أنساق التبعية القائمة.

« The urban informal sector as a development issue: poor women ..HANSAN, K.T¹⁷
and works in Lusaka, Zambia ». Urban anthropology, Vol.9N°2. 1988

تلعبه مختلف قطاعات الاقتصاد الحضري في عملية التنمية، حيث يساهم القطاع غير الرسمي في حل مشكلات البطالة والسكن¹⁷.

وهناك محاولات حديثة اتخذت اتجاهًا مختلفًا يركز في دراسة للفقراء العاملين على البعد الشمولي في ضوء التحولات العامة التي تشهدها مجتمعات البلدان النامية وعلى الأخص التناقضات الداخلية ولساق التبعية القائمة.

وتعد دراسة جاري GERRY من أشهر الدراسات التي تنطلق من التصور الماركسي لدراسة الواقع الحضري، حيث حاول الكشف عن الظروف والمعوقات التي يعمل في ظلها صغار المنتجين والفقراء العاملين وكذلك الإمكانيات المتيسرة لهم في المستقبل، وتوصل إلى نتائج ذات أهمية بالغة في إثراء الدراسات الحضرية. إذ يكشف التحليل المتعمق لمعطياته الامبريقية، عن أن نمو العمالة غير الرسمية لا يوحى بأية حال من الأحوال أن الإنتاج الصغير يدخل مرحلة التنمية السريعة والتقدم التكنولوجي، وإنما ترتبط بالظروف الصعبة التي تجعل الفقراء يبحثون عن وسائل عيش تضمن بقاءهم واستمرارهم. كما أن مختلف أصناف الإنتاج الصغير تعاني من التبعية والاستغلال الذي يمارسه

« The urban informal sector as a development issue: poor women ..HANSAN, K.T¹⁷ and works in Lusaka, Zambia », Urban anthropology, Vol.9(N) N°2. 1988

دخول سوق العمل المنظم. ومع ذلك يظل صحيحا أن هذه الفئات تمثل أقصى صور الاستغلال التي تتعرض لها الطبقة الحضرية الدنيا¹⁹. ومن الواضح إذن، أن الأبحاث التي تمحورت حول علاقات الإنتاج في المناطق الحضرية قد نظرت إلى علاقة القطاعين: "قطاع الفقراء والقطاع الرسمي" في ضوء المعطيات الامبريقية، نظرة تشاؤمية واصفة إياها بالاستغلالية والتبعية. فبخلاف ويكس WEEKS الذي أعطى وزنا كبيرا للنمو التطوري، فإن بوز Bose براينت Bryant، بريمان Breman، لوبران Lebrun، موزر Moser، برباك Birkbeck وغيرهم قد استنتجوا من خلال دراساتهم التي أجروها في مدن مختلفة بعض النتائج المتقاربة، مثل استغلال الفقراء، تدني ظروفهم المادية، تهميشهم وكبحهم بوسائل معلنه أو خفية²⁰.

من هذا المنطلق يؤكد هؤلاء الباحثون على أنه في غياب التغيرات الراديكالية للأبنية الاجتماعية القائمة، فإن فقراء الحضر سيستضعفون وتزداد أحوالهم سوءا، خاصة في ظل معدلات النمو السكاني السريع وطوفان الأجرة الريفية- الحضرية وعلاقات التبعية القائمة. لذا ينبغي على حكومات البلدان النامية أن تترك مدى خطورة الموقف الكامن في

¹⁹ MERRICK, T.W., employment and earnings in the informal sector in Brazil: the case of Belohorizonte », Journal of developing areas, vol 10, N° 3 1976
²⁰ « A new look at some strategies for increasing productive employment in Africa », International labour review, vol 110, N° 3, p74

المتقاربة، مثل استغلال الفقراء، تكني ظروفهم المادية، تهميشهم وكبحهم بوسائل معلنة أو خفية²⁰.

من هذا المنطلق يؤكد هؤلاء الباحثون على أنه في غياب التغيرات الراديكالية للأبنية الاجتماعية القائمة، فإن فقراء الحضر سيتضاعفون وتزداد أحوالهم سوءاً، خاصة في ظل معدلات النمو السكاني السريع وطوفان الأجرة الريفية- الحضرية وعلاقات التبعية القائمة. لذا ينبغي على حكومات البلدان النامية أن تترك مدى خطورة الموقف الكامن في عملية التحضر غير الموجه، فإذا لم تعالج مشكلاته في فترة زمنية معينة من تطورها السوسيو- اقتصادي، فإن خطرهما يستفحل وتصبح معالجتها صعبة ونتائجها خطيرة²¹.

وهذا يقودنا إلى القول بأن تحليل ظاهرة الفقر الحضري مرتبط بنمط التحضر الذي يرتبط هو الآخر بالبناء الاجتماعي للمجتمع، فضلاً عن كونه أسلوباً للحياة وعملية مؤثرة في النظم الاجتماعية المكونة للتركيب الاجتماعي. ولعل دراسة التحضر التقليدي الذي تمر به غالبية البلدان النامية، فضلاً عن الأنماط الأخرى المتعايشة معه، يعطينا صورة أوضح عن الأوضاع الطبقة لفقراء المدن. فهذا التحضر يتسم بتركيب

²⁰ « A new look at some strategies for increasing productive employment in .Emmerij. L

Africa ». International labour review. vol 110. N°3, p74.

²¹ « The informal urban sector in latin America » ., SOUZA. P. and TOKMAN, V

International labour review

وهكذا يبدو واضحا أن تحليل أنماط التحضر (التقليدية، التابعة، الصناعية، السريعة) يتيح لسوسيولوجيا الفقر الحضري فهم وإدراك الأوضاع الطبقيّة الخاصة بسكان المناطق المتخلفة والفقيرة من المجتمع الحضري. ويتسق ذلك مع اهتمام الدراسة المختلفة سواء بالبعد الاقتصادي (الدخل مثلا) أو بالمتغيرات والعناصر السوسيو-انثروبولوجية كالجار، السكن واختيار القرين في الزواج... إلخ.²³

والراجع بعد ذلك أن الفهم الحقيقي لمشكلات المجتمع الحضري يكمن في إتاحة الفرصة للدارسين الاجتماعيين كي يقوموا بدورهم في كشف ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من قهر واستغلال في إطار من "الالتزام الاجتماعي و" الوعي الجماهيري".

رابعاً: الفقراء و تناقضات الواقع الحضري

طغى الاهتمام بالمشكلات الحضرية التفصيلية دون محاولة فهمها في ضوء البناء الاجتماعي من ناحية، وعلاقة البيئة التي تحدث فيها بالريف المحيط بها، والنظام السياسي التي توجد في ظله من ناحية أخرى.

ويمكن هذا الاهتمام بالوحدات الاجتماعية الصغرى في الطابع الامبريقي والتوجيه النظامي للدراسات الاجتماعية الحضرية من طرف

²³ المرجع نفسه ، ص *

كشف ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من قهر واستغلال في إطار من "الالتزام الاجتماعي و" الوعي الجماهيري".

رابعاً: الفقراء و تناقضات الواقع الحضري

طغى الاهتمام بالمشكلات الحضرية التفصيلية دون محاولة فهمها في ضوء البناء الاجتماعي من ناحية، وعلاقة البيئة التي تحدث فيها بالريف المحيط بها، والنظام السياسي التي توجد في ظله من ناحية أخرى.

ويمكن هذا الاهتمام بالوحدات الاجتماعية الصغرى في الطابع الامبريقي والتوجيه النظامي للدراسات الاجتماعية الحضرية من طرف النخبة المحلية التي تعادي البحث العلمي، وتحاول تغطية الواقع المدير الذي تعيشه الجماهير المطحونة. فهي تحارب بكل ما تملكه من قوة للحيلولة دون جعل البناء الاجتماعي بما ينطوي عليه من مشكلات وتناقضات في متناول المواطن العادي. ومن هنا جاءت دراسات المنظمات العالمية لفقراء الحضر تعبيراً صادقاً عن تطلعات أولئك الذين يرغبون في الابتعاد عن تناقضات الواقع الحضري، وتقديم وصفات طبية لأمراض اجتماعية معزولة عن سياقها الاجتماعي التاريخي، وإهمالها لعلاقات التبعية والتمييزات الداخلية. وهذا يتماشى وأهداف المنظمة المتمثلة في إحداث إصلاحات جزئية دون المساس بالنظام

علاوة عن فهمها المشكلات العامة بالطريقة الرسمية التي تصاغ بها، وبساطة وغلبة الطابع التقاولي على نتائجها²⁴.

وتكفنا الاعتبارات السابقة إلى القول، بأن دراسات المنظمات الرسمية لفقراء الحضر في مدن قارات العالم النامي، كفقراء مدينة أبيدجان Abidjan، نيروبي Nairoubi، كلكتا Calcutta، جاكرتا Jakarta، ليما Lima، ريودي جانيرو Rio de Janiero، جاءت انعكاسا للاستراتيجية التنموية للبلد المعني. ويبدو أن العمالة الحضرية هي محور اهتمام هذه الدراسات. فييروش Bairoch قدم حلا للمشكلة في ضوء الاختيار بين تضمخ العمالة الحضرية والعمالة الناقصة الريفية. وبسبب ميله إلى التركيز على المشكلات المحدودة، فإنه يعتقد أن البطالة المفرطة في المدن قد زادت من اتساع نطاق الفقر الحضري وتدهور الحياة الحضرية بصورة عامة. وفي هذا السياق طرح العديد من الإجراءات الحضرية لمعالجة مشكلة الفقر الحضري كالتقليل من حدة النمو الحضري والهجرة الريفية الحضرية²⁵.

²⁴ « Interpreting African underdevelopment: Reflections on the ILO Report in , Lexs. C 24 Kenya », African Affairs. vol.72, 1973. pp.419-423.

²⁵ Lubell, H., Urban development and employment : the perspets of calcutta أنظر
Genava. ILO.1974. And Joshi, H., Abidjan. urban developments and employment in the
And Sethurman, S., Jakarta. urban. developement IVORYCoast. Geneva. ILO. 1975
and employment. Geneva , ILO1975. and Mc Collum, I., Boyota. Urban development
plans . Geneva ILO. 1975 realities and

تضخم العمالة الحضرية والعمالة الناقصة الريفية. وبسبب ميله إلى التركيز على المشكلات المحدودة، فإنه يعتقد أن البطالة المفرطة في المدن قد زادت من اتساع نطاق الفقر الحضري وتدهور الحياة الحضرية بصورة عامة. وفي هذا السياق طرح العديد من الإجراءات الحضرية لمعالجة مشكلة الفقر الحضري كالتقليل من حدة النمو الحضري والهجرة الريفية الحضرية²⁵.

وفي ضوء هذه النقطة، يمكننا فهم أسباب تركيز الكثير من الدراسات على الطاقة الاستيعابية للمدن، قطاع الفقراء أو القطاع الحضري غير الرسمي، تخطيط النمو الحضري، الإصلاحات الجزئية، التنمية البديلة... إلخ.

وعلى الرغم من الأهمية النظرية لمختلف التيارات المهمة بظاهرة الفقر، إلا أن كثيرا من الدراسات الامبريقية قد أقرت بأن النمو الحضري لا يمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها في فهم ظاهرة الفقر، لأنها تختزل الواقع الحضري وتحوله إلى مجرد قضية سكانية فنية، الأمر الذي يتطلب دراستها في ضوء تناقضات الواقع الحضري المحكوم بإطار اجتماعي- ثقافي- سياسي- اقتصادي. * ومعنى ذلك أن التنمية

²⁵ Lubell H., Urban development and employment : the perspects of culcutta
Genava, ILO, 1974. And Joshi, H . Abidjan urban developments and employment in the
And Sethurman. S., Jakarta. aurban. developement .IVORYCoast, Geneva, ILO. 1975
and employment. Geneva , ILO1975. and Mc Collum. I., Boyota: Urban development
plans . Geneva ILO, 1975 realities and

الاعتبار ما طرحه "كريس غاري" في دراسته عن صغار المنتجين والرأسمالية، من أن الظروف المتدهورة للحياة والضعف التدريجي لإمكانات صغار المنتجين والفقراء العاملين كي يشاركوا في النشاط المنتج، مرتبط على نحو لا ينفصم بهيمنة وسيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالي على الأنماط الإنتاجية المتعايشة معه والتابعة له. إن استمرارية هذه الأنماط الإنتاجية في وقت واحد، يدعم إنتاج وتوسع أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ويسبب لها مشاكل حادة تزيد من تدهور الفئات المدينية الدنيا والفوارق الاجتماعية²⁶.

« Petty producers and capitalism ». Review of African . Lebrun. O., and Gerry.c²⁶
political economy. N°3. 1975. PP20-32

الفصل الرابع

الفئات المدينية الدنيا: فلاحو الحضر نموذجاً

أولاً: من هم الفلاحون؟

ثانياً: الفلاحون: نحو تعريف نظامي

ثالثاً: تحديد النظام الفلاحي للإنتاج في المدينة

الفصل الرابع

الفئات المدينية الدنيا: فلاحو الحضر نموذجاً

حاول عدد من دارسي المدينة الإقلادة من التراث الذي كتب حولها في صوغ أطر محددة تلائم دراسة واقعها المتغير باستمرار من جهة، وتوجيه مختلف الدراسات الأمبريقية سواء لحل مشكلات معينة، أو لاختبار قضايا نظرية من جهة أخرى. ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا السياق هو افتقاد تعريف محدد وشامل لظاهرة الفلاحين في المدينة، مما أثار في بعض الأحيان نوعاً من البلبلة والغموض.

وبعد ماك جي Mc Gee من أبرز من أسهموا في توضيح هذا المفهوم، حينما حاول صياغة إطار نظري بسيط لدراسة الفلاحين في مدن البلدان النامية، مستعيناً ببعض الأفكار التي تضمنتها مختلف الثنائيات الاجتماعية. ولقد عرض إطاره هذا في العديد من المقالات والأبحاث الإمبريقية. وأول ما يمكن تسجيله في هذا المجال ما ذهب إليه ماك جي Mc Gee في دراسته: "الفلاحون في المدينة"¹ من أن التعاريف

¹ استند النقاش في الجزء الأول من هذه الدراسة إلى الآراء والتصورات التي طرحها ماك جي Mc Gee و ترجمتها عن دراسته التي نشرها في العدد الثاني (1973) من مجلة

التي تركز على الخلفية الثقافية تتطوي على كثير من الأحكام القيمية. وهنا نجدّه يطرح تصورا بديلا ينظر إلى الفلاحين على أنهم جزء من نظام فلاحى للإنتاج يتميز بعدد من الخصائص التي تميزه عن نظامى الإنتاج الرأسمالى والاشتراكى.

وعلى الرغم من ارتباط العديد من المشكلات المنهجية باستعمالات هذا المفهوم، إلا أنه قد أتاح لنا قنرا ملحوظا من الحرية فى تحليل وتفسير ظاهرة الفلاحين فى المدينة، ولقد كان أحد نتائج استخدام هذا المفهوم فى الدراسات الإمبريقية النفاذ إلى قلب الواقع الحضري لتفسير أبعاده تصويرا عميقا لا يقوم على تسليم مسبق لأنماط سلوك الفلاحين وردود أفعالهم تجاه التغيير الاجتماعى. فضلا عن طرحه إمكانية القياس وتجنب الغموض الذي يكتنف تعاريف الثنائيات الاجتماعية.

على أن مينتز MINTZ قدم هو الآخر حكما خاصا بفعالية النظام الفلاحى، حيث منح أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه فى امتصاص معدلات العمل المتسارعة فى مدن البلدان النامية التي تشهد نموا حضريا مذهلا. وبالرغم أن مفهوم "النظام الفلاحى" يعد مفهوما محوريا فى نظرو كل من مينتز MINTZ ومالك جى Mc Gee، فإن هذا الأخير يقر بإمكانية

PEASANTO IN THE ORGANISATION HUMAN
CITIES : PARADOX, A PARADOX, A MOST INGENIOUS
PARADOX

حل معضلة المفاهيم عن طريق تجنب استخدام مفهوم الفلاحين في المدن والنظر إليهم كأفراد يعيشون ويساهمون في نظامها الفلاحي: إنهم جزء لا يتجزأ من الفئات المدنية الدنيا. بيد أن هناك العديد من الشواهد الأخرى التي تؤكد الأصول الريفية لأغلبية فئات المجتمع الحضري. غير أننا لا نستطيع التسليم تماماً بهذه القضية، على الرغم من أنها لا تخلو من الصدق. إذ الملاحظ أن القيم التقليدية لا تلعب دوراً واحداً في كل مدن البلدان النامية. وبدون الدخول في مناقشات تفصيلية حول الريفية والحضرية، فإننا نستطيع الوصول إلى نتيجة أساسية، هي أن القيم التقليدية ما تزال تمارس تأثيراً هاماً على سكان مدن البلدان النامية. ويبدو أن أغلب هؤلاء السكان قد عاشوا حالة الصراع بين ثقافتين متباينتين. فمنهم من تخلوا تماماً عن ثقافتهم الريفية، ومنهم من يعيشون في المدينة بأجسامهم، بينما يعتمدون عن ثقافة القرية في سلوكهم ومعتقداتهم. ولقد دفعت كل هذه الاعتبارات بعض الباحثين إلى القول بضرورة تجنب النظرة البنائية الاستاتيكية للعناصر الثقافية الريفية في مجتمع حضري، إذ أنها تخضع للتغير والتعديل دون أن تفقد في بعض الأحيان أسسها ودعائمها. ولا نستطيع أن نفعل هنا الإشارة إلى ظهور مدرستين أساسيتين: ترى الأولى (التنظيمية) أن وصف الفرد بالحضرية أو الريفية يتوقف على طبيعة السلوك الصادر عنه، فسي حين تسلم المدرسة الثانية (الإيكولوجية) بأن هذا الوصف يتوقف على عدد سكان

المنطقة التي يعيش فيها الفرد على اعتبار أن المدرسة الإيكولوجية تميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الحجم (الحسيني: 1980، 115).

ومن هنا تبدو الأهمية التي تعبرها الكثير من النظريات لمسألة التريف، الهجرة والتكيف، الفروق الريفية الحضرية، المقابلة بين نوعين متباينين من المجتمعات، المتصل الريفي، الحضري... الخ. ومع ذلك كله -كما يعتقد الحسيني- فإن المدينة تميل في نهاية الأمر إلى التعبير عن ثقافة حضرية عامة تتجاوز كل الثقافات الفرعية التي تعبر عن الجماعات المختلفة. وضمن هذا المسعى سنكتفي هنا باستعراض ومناقشة إحدى الثقافات الفرعية في المدينة، وذلك بالاعتماد على تصورات ماك جي Mc Gee الواردة في دراسته -الموسومة: " الفلاحون في المدينة...".

وبغض النظر عن التحولات السريعة التي تعري الأبنية الحضرية، فإن تصورات ماك جي Mc Gee ما تزال تحتل أهمية بالغة في الدراسات الحضرية. ولا يعود ذلك إلى صدق هذه التصورات بقدر ما يعود إلى ارتباطها بحياة الكثير من مدن البلدان النامية التي تتداخل فيها الحياة الريفية والحضرية. ولم أتوقف عند حدود طروحات ماك جي Mc Gee ، بل حاولت إعطاء صورة مختصرة عن التطورات التي اعترت الأساق النظرية المعنية بالثقافات الدنيا بما في ذلك فلاحي الحضر.

أولاً: من هم الفلاحون؟

إن أي استعراض للتراث الغزير الذي كتب حول مفهوم الفلاحين يترك لدى القارئ انطباعاً قوياً يتمثل في وجود اختلاف كبير حول "من هم الفلاحون" وتقلرب كبير في أنهم "أفراد ريفيون". ولعل ردفيلد Redfield هو أحسن من لخص هذه الفكرة على النحو التالي: "الفلاح هو فرد ريفي أولى نظامه الحياتي القديم أهمية كبيرة للمدينة" (ردفيلد Redfield 1966:31). ويتخذ ولف wolf موقفاً مشابهاً إلى حد كبير عندما يقول "لقد تكلمنا عن الفلاحين كمزارعين ريفيين أو أنهم يرعون الأرض و يربون الماشية في الريف، ويسعون إلى الإنتاج من أجل الربح، أما فائض إنتاجه فيتحول إلى الأسواق الحضرية...." (ولف wolf 1966:2). ومن السهل استخلاص نتائج مشابهة من كتابات بعض الباحثين حول موضوع الفلاحين.

ولعل ما قدمه مانجين MANGIN في كتابه: "الفلاحون في المدينة...." هو التحدي الواضح للتفسير التقليدي للفلاحين كأفراد ريفيين، وبالتالي فإن التناقض المتعلق بالقضية المطروحة حول "ريفية الفلاحين" يتجلى في كيفية تحضرهم يتضح من مقدمة مانجين MANGIN، أن

* لقد شارك الفلاحون في القرن العشرين في الحركات الاجتماعية و السياسية، كما وقعت انتفاضات فلاحية وحدثت مشاركة فعالة في الحركات الوطنية في بلدان العالم الثالث.

الفلاحين في المدن، هم أفراد ريفيون انتقلوا إليها حاملين معهم 'طرق حياتهم' التي تستمر معهم وتوجههم في مختلف مناحي الحياة. ولقد جسد هذا الموقف حينما قال: طالما أن كل تعاريف الفلاحين تتضمن الإتصال بالمدن، فإننا نستطيع القول بأن الفلاحين كانوا يأتون إلى المدن. فمنذ قرون عديدة وسكان الأرياف يزورون المدن ويقومون فيها، يحتفظون بالعديد من أنماط السلوك ويفيرون أخرى. (مانجين 1970: 1970).

فبدون استخدام تصور ردفيلد Redfield لمتصل "الفولك-حضري" وبدون الأخذ بعين الاعتبار أهمية خصائص سكان الأحياء المتخلفة، يعتقد مانجين أن غالبية الفلاحين في المدن يحملون معهم الكثير من ثقافتهم الريفية وينقلون بعضها إلى أطفالهم. ففي الولايات المتحدة يعتبر الكثير من سكانها من الجيل الثاني أو الثالث للفلاحين (مانجين 1970: 19-20).

وبرغم النقاط الهامة التي تضمنها الإطار الذي قدمه مانجين MANGIN ؛ إلا أنه ينطوي على تأكيد مبالغ فيه "للخلفية الثقافية"، ولا يضيف شيئا جديدا للتراث المتداول حول المتصل الريفي-الحضري. فالأفراد ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حاملين معهم عاداتهم وأنماط سلوكهم التي تعلموها في بيئتهم الأصلية، وكما يعتقد مانجين MANGIN فإنهم من غير المحتمل أن يتخلصوا من هذه المكونات

الثقافية فور وصولهم إلى المدينة، بيد أنهم يغيرونها و يكيّفونها بعد الإقامة في المناطق الحضرية. ليس هذا جوهر اختلاف ماك جي Mc Gee مع مانجين MANGIN، لكنه يعتقد أنه قدم تفسيراً "مدرجاً" لوجود الفلاحين في المدينة عن طريق استخدامه لمفهوم استمرار الثقافة الريفية كإطار مرجعي للتفسير. وفي قيامه بهذا العمل، نلاحظ تأثيره الشديد بمحتوى النقد الموجه لمدخل ريفيلد-تونيز REDFIELD-TONIZ (إطلاره التصوري ما هو إلا صورة لهذا النقد). فلقد خصص جزءاً كبيراً من مقدمة دراسته لنقد مفاهيم "محدودية السلعة" و "ثقافة الفقر"، وهي مفاهيم الفقراء والفلاحين التي تركز على قلة حراكهم ومقاومتهم للتغيير. ولقد ذهب مانجين إلى أن الحقائق المتزايدة تشير إلى عدم استمرار هذه الحالة في كل من الريف والمدينة (في أمريكا اللاتينية على الأكل)، لذلك نجده يقول: "عندما يهاجر سكان الريف إلى المدن، فإن نمط التطلع المحدود السائد في المجتمع المغلق لن يستمر أكثر من جيل (مانجين MANGIN 1970:28). وهكذا يبدو واضحاً أن هذه الفكرة تناقض ولو جزئياً، فكرته السابقة.

ورغم أهمية هذه المناقشة " لسلوك الفلاحين " فإنها لا تقدم سوى إسهاماً بسيطاً لتعريف " الفلاحين الحضريين"، ذلك لأنها كشفت عن أن سلوك الفلاحين يختلف اختلافاً ضئيلاً بين الريف والمدينة. لذا فمن الصعب جداً فهم الأسباب والدوافع التي جعلت مانجين MANGIN يستخدم

مفهوم " الثقافة الريفية". وأول ما يمكن تسجيله في هذا المجال هو أنه لا يستطيع تجنب تعريفات " الخاصة الريفية للفلاحين في حالة ما إذا عرف الفلاح على أساس مكان الإقامة ومختلف الخصائص التي يفترض أنها تشكل جزءا من البيئة الريفية..كيف يستطيع الفلاحون الاستمرار في المدينة؟... من الطبيعي أن يبقوا فلاحين في حالة إذا ما احتفظوا بالثقافة الريفية.

ولعل الحالة الأكثر وضوحا والأق تعبيراً للإبقاء على مفهوم "الفلاحين الحضريين" هي الانتشار الواسع للهجرة في أجزاء عديدة من العالم، أينما الحصول على الأجر كما يقول ماير MAYER هو جزء لا يتجزأ من...حياة الفلاح (ماير MAYER). .ولسنا هنا في وضع يسمح بانتقاد القضايا التي طرحها ماير MAYER حول الفكرة القائلة بأن المهاجرين الذين ينتقلون من مكان لآخر قد ينظرون إلى عملية اكتساب الأجر في المراكز الحضرية كجزء من حياتهم الفلاحية، لكن النقطة الأساسية التي تثير النقاش هي من غير ريب تتعلق بوضعهم عند الإقامة في المدينة، فإذا كانوا عمالا أجراء في المصانع، فإنه من دون شك

* في الوقت الذي قد توجد فيه هوة واسعة بين القروي ذي الثقافة البسيطة و المتحضر ذي الثقافة المعقدة، فإنه لا يوجد دليل على أن المهاجر ينتقل بالضرورة من قطب إلى القطب المقابل.

يشكلون جزءا من البروليتاريا الحضرية، وليس الريفية، أما إذا كانوا يعملون في المزارع (للحصول على أجر)، فهم يشكلون بطبيعة الحال بروليتاريا ريفية. بيد أن استمرارية الهجرة الدورية لمدة طويلة يطرح بعض المسائل الهامة المتعلقة بطبيعة البناء الطبقي الذي قد ينشأ في هذه المجتمعات.

هذه إحدى الميادين البحثية التي أثارها مانجين MANGIN. وبالنظر إلى تزايد عدد دراسات وبحوث الأنثروبولوجيا الحضرية خاصة حول مدن العالم الثالث، يعتقد ماك جي أنه من الضروري وضع مفهوم مانجين MANGIN "الفلاحين الحضريين" على محك الواقع خشية أن يستعيد تأثيره السابق ويرسم مكانته في تراث العلوم الاجتماعية إن هذا التخوف لا يتماشى مع تصنيف ورسلي WORSLEY للمهن الحضرية الدنيا (الفقراء الذين يعملون في صناعة السلع، عمال الورشات المعركة؛ بيع الإنتاج المنزلي الحرفيون المستخدمون ذاتيا؛ الباعة المتجولون؛ عمال الأجر العرضيون والحمالون وغاسلو السيارات؛ جامعو القاذورات؛ المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة الأخرى؛ الشحاذون والعاطلون عن العمل) التي ترتبط في مجملها بالمهاجرين والفئات القابضة في قاع المدينة. وبدون الدخول في تفاصيل هذه المهن التي تصنف حديثا تحت مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي، يشير ورسلي WORSLEY إلى أن المشاريع المنزلية التي تستخدم عمل العائلة (مثلا) تسمى أحيانا بتحضر

الكفاف أو الفلاحين الحضريين، وذلك تماشياً مع نموذج شيانوف SHAYANOV الذي ينظر للأسرة الفلاحية كوحدة اقتصادية مستغلة ذاتياً. وهنا نجد ورسلي WORSLEY يؤكد أن الفلاحين الحضريين يعبنون عادة روابط القرابة والعرق وغيرها في الحصول على بعض ما يريدونه. إنهم ينتجون ويبيعون معاً. وفي هذه الحالة يفضل ورسلي WORSLEY وصف الفئات التي تملك وسائل إنتاج بسيطة (عربة مثلاً)؛ الفلاحين الحضريين بدلاً من رأسمالي "الفلس" أو الرأسمالية الرثة، لأنهم يملكون مقادير قليلة جداً من المال والبضاعة.

وإذا كان هؤلاء الباحثون يضعون مقاييس محددة لدراسة فلاحسي الحضر، فإن بعض المتخصصين يصفون سكان مدن البلدان النامية بالريفية المتأصلة فيهم رغم إقامتهم بالمدينة لمدة طويلة واستخدامهم لوسائل متطورة. ولم يخف بعضهم ذلك الارتباط القوي بين هؤلاء السكان وثقافة الفقر وخاصة سكان الأحياء المتخلفة.

وإذا كنا نلمس في الوقت الحاضر اتجاهات نظرية متعددة ومتصارعة في دراسة الملوكة الحضري والريفي في المدينة، فسنحاول في بقية هذه الدراسة تكملة ما أثاره ماك جي Mc Gee حول فلاحي المدينة.

ثانياً: - الفلاحون : نحو تعريف نظمي.

تميل الدراسات المعنية بالفلاحين إلى تأكيد حقيقة أساسية هي وجود تباعد في الاتفاق حول شمولية تعريف " ثقافة الفلاحين " وتقارب كبسير حول المظاهر الاقتصادية لحياة الفلاح، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الناجمة عن ما وصفهOLF وبمختلف الأنماط البيئية، فالدارس لأعمالOLF (1966) ناش NASH (1966) و فيرث FIRTH (1946) يتوصل إلى أن هناك اتفاقاً عاماً حول المظاهر الاقتصادية للنمط الفلاحي الريفي. بيد أن تطوير تعريف اقتصادي للفلاحين في المدن يتطلب النظر إليهم في سياق نظام إنتاجي يختلف عن كل من الاشتراكية والرأسمالية. ويعتبر شايانوف SHAINOV من أوائل الباحثين الذين سلموا بأهمية هذه النظرية في العشرينات، وكذا فرانكلين FRANKLIN الذي توصل إلى نفس النتيجة في الستينات، على أن أخطر ما قدمه هذا الأخير هو تحديده في مفاهيم لثلاثة أنظمة رئيسية للإنتاج: فلاحي، رأسمالي، اشتراكي.

إن عملية العمل هي المميز الأساسي للمؤسسة. ففي الاقتصاد الفلاحي يستخدم المنظم كل العمل المتوفر من عمل أفراد الأسرة الذين قد يجدون عملاً بديلاً أو تشغيلاً إضافياً، هذا ما يفسر تنوعات المجتمعات الفلاحية التاريخية، أما في حالة عدم توفر هذه المصادر فلإن صاحب المؤسسة يستخدم أقرباءه... ففي النظامين الرأسمالي والاشتراكي يصبح

العامل سلعة، يؤخذ ويترد من لدن المؤسسة، وفقا للتغيرات في مستوى المنظمة، درجة الميكنة، مستوى طلب السوق للمنتوجات. ولهذا السبب على الخصوص لإدخال الميكنة ونظام المصنع أهمية قليلة - قام النظام الرأسمالي للإنتاج بتثويته وتمزيق المجتمعات التقليدية، وإدخال مقاييس غير معروفة لتقييم الفرد (فرانكلين FRANKLIN، 1965: 148-149).

ولا شك أن ميزة مثل هذا التقسيم لأنظمة الإنتاج ينطوي على فوائد محققة في دراسة الفلاحين، ذلك لأنه كشف عن أن أغلبية المؤسسات الفلاحية قد تكون مزارع عائلية، كما أنه لم يستبعد وجود المؤسسات الفلاحية مثل الصناعة المنظمة عائليا أو البيع بالتجزئة في المدن. وهذا ما يعنيه فرانكلين FRANKLIN حين يقول: "يتجاهل الإطار التصوري التقسيم الزراعي-الصناعي، فعلى هذا المستوى من التعميم نجد هذا التقسيم ينطوي على أهمية قليلة، فالزراعة قد تدرج ضمن الأنظمة الثلاث للإنتاج، وكذلك الصناعة، وباعتراف الجميع، فإن الزراعة هي النشاط المسيطر في المجتمعات الفلاحية - الشعبية - التقليدية، أخذن بعين الاعتبار احتمال ظهور نظام رأسمالي للإنتاج يهتم بالأنظمة لا بالمجتمعات (فرانكلين FRANKLIN، 1965: 148).

ولقد أولى فرانكلين FRANKLIN مظاهر النظام الفلاحي للإنتاج أهمية خاصة بحيث جاءت الحقائق التي طرحها في هذا الصدد مقنعة. بيد أن قصره لمفهوم المؤسسة الفلاحية على الوحدة العائلية لا ينطوي

على فوائد كثيرة، لذا يعتقد ماك جي أنه من الممكن إيجاد مؤسسات اجتماعية أخرى (الجماعات العمومية، الجماعات القروية والقبلية) تسير كوحدة للإنتاج وتستخدم "إجمالي" العمل (بوها نان BOHANNAN 1955). ولقد كشفت الدراسات التي أجريت على المصانع اليابانية -الصغيرة- أن بعض المؤسسات توجر العمل وفقا للنظام الرأسمالي ولا تلجأ إلى طردهم في بعض الأحيان عندما يتصرفون على نحو عقائلي (ابجلين ABEGGLEN 1958). وهكذا يبدو واضحا أن التعريف النظامي للنسق الفلاحي لا يستبعد مفهوم "الثقافة" وبالفعل، فإن الانطباع الشائع بأن صاحب المؤسسة يستخدم "إجمالي" العمل المتوفر في العائلة يفترض "المواقف الثقافية". ولا يدل تعريف الفلاحين* هذا على أنهم سيبتغون أو يقاومون التغير بحكم وضعهم الاجتماعي. فالبيانات المتاحة لدينا (ماك جي) تشير إلى أن الفلاحين قد يتصرفون مثل الرأسماليين، لكن من الصعب جدا بالنسبة للرأسمالي أن يتصرف مثل الفلاحين، ومع ذلك الميزة الأساسية لمثل هذا التصور إمكانية تعريف وقياس أنشطة الفلاحين في المدينة. هذه إحدى المتطلبات الأساسية لدراسة المظاهر السلوكية للفلاحين.

يرى فوستر FOSTER أن نظرة الفلاح للمال تختلف كثيرا عن نظرة بقية أفراد المجتمع. فهو فرد محافظ يقاوم التغير ولا يستغل الفرص الاجتماعية والاقتصادية الجديدة.

ثالثاً:- تحديد النظام الفلاحي للإنتاج في المدينة

إن تطبيق التصور المفاهيمي الفرانكليني لدراسة مدن العالم الثالث يتطلب فهم بنائها الاقتصادي. وفي هذا السياق يعتبر النموذج الأكثر استخداماً هو النموذج الذي ينظر إليها في ضوء تعايش نظامين إنتاجيين مختلفين- أحدهما مشتق من الأشكال الرأسمالية للإنتاج، والآخر من النظام الفلاحي الإنتاجي. ولقد جسد جيرتر GEERTZ هذا الموقف عندما ميز بين نمطين من الإنتاج: اقتصاد البازار، واقتصاد المؤسسة المتمركزة، وذلك من خلال الدراسة الإمبريقية التي أجراها في الخمسينات لمدينة مود جوكيطو MODJOKUTO بأنغونيسيا. يشبه هذا التصور نموذج الثنائية التكنولوجية، التي وضعها هيجنس HIGGINS (1956) ، والثنائية الاجتماعية التي صاغها بوك BOEKE (1953). ويختلف هذا النموذج في تركيزه على نظاميين للإنتاج باعتبارهما أنظمة فرعية تترابط مع بعضها بعضاً في علاقات ديناميكية إرصادية التأثير. ويتخذ سانتوس SANTOS موقفاً مختلفاً عن سابقه. فقد ذهب إلى أنه يمكن وصف النظاميين الفرعيين وصفاً دقيقاً إذا استعمل مفهوم CIRCUIT لوصف العلاقات الداخلية لمختلف الأنظمة الفرعية التي هي جزء من

البناء الاقتصادي المعقد للمدينة. ولقد قدم سانتوس SANTOS تفرقة بين نوعين من الأنظمة: الأول، أطلق عليه "النسق العلوي" والثاني "النسق السفلي" UPPER AND LOWER CIRCUITS. يشمل النظام الأول على الأنشطة الاقتصادية التالية: النشاط المصرفي، التجارة الخارجية الصناعة والخدمات الحديثة، البيع بالجملة، وبعض أشكال النقل (الملاحة، النقل الجوي). أما النوع الثاني فيتضمن الصناعة ذات الرأس المال غير الكثيف، الخدمات، التجارة. وبطبيعة الحال، توجد أنواع من الأنشطة الوسيطة التي لا تقلل من أهمية نموذج النظامين. وبالإضافة إلى هذه التفرقة بين أنشطة النظامين الاقتصاديين، فإنه من الممكن أيضا التمييز بين أفراد كل نسق رغم أن بعضهم قد يبيع مؤقتا عمله للقطاع الآخر، لكن لوحظ في هونغ كونغ HONG KONG أن الباعة المتجولين لا يرغبون في العمل "الدوري" بالمصانع للحصول على دخل إضافي. والجدول التالي يبين الخصائص الأساسية لهذين النظامين:

الخصائص	النسق العلوي UPPER CIRCUIT	النسق السفلي LOWER CIRCUIT
التكنولوجيا	الرأس المال الكثيف	العمل الكثيف
التنظيم	بيروقراطي	منظم عائليا
رأس المال	متوفر	قليل
ساعات العمل	منتظمة	غير منتظمة
الأجور المنتظمة	عادية (نظامية)	غير مطلوبة

التجارة في غرب أفريقيا... يملن لاستثمار دخولهن بغرض إتاحة الفرص لتعليم أطفالهن. وهذا لا يعني أنهن لا يحبزن الاستخدام الإجمالي لعمل الأسرة والمساهمة في ميزانيتها، بل بالأحرى يحاولن إيجاد الفرص الملائمة لأطفالهن كي يدخلوا قطاع الأجر أو للتسوق العلوي لاقتصاد المدينة.

فعندما يعمل عدد كبير من أعضاء الأسرة في سوق واحدة، يحدث نوع من الخلط فغيرتر GEERTZ يشير في دراسته التي أجراها على نظام البازار في "موندوكيطو" إلى أن عمل الأسرة بكل أفرادها في نفس السوق يؤدي إلى فتور علاقاتها بحيث يصبح كل فرد ينظر إلى الآخر نظرة "باردة" كما يفعل تقريبا إزاء أي تاجر آخر (غيرتر GEERTZ 1963:31). وهذا يدل على أن مختلف أعضاء الأسرة قد يمارسون أنشطة اقتصادية مستقلة، مع عدم استبعاد احتمال استحواذ رب الأسرة على "كل" دخول أعضائها؛ فضلا عن ذلك، أوضح غيرتر GEERTZ أن الرجل الذي يرغب إدخال ابنه إلى نظام البازار التجاري لا يرغب دائما في تمهينه، بل يعطيه بعض السلع ليتصرف. وبالإضافة إلى ذلك أكد ديوي DEWEY في دراسته التي أجراها على (فلاحي سوق جافا) الأساس العائلي للوحدات التجارية أثناء تعرضه لمناقشة الصعوبات التي تصادف الفرد عندما يرغب في أن يصبح تاجرا. لهذا السبب، غالبا ما ينحدر التجار من العائلات ذات التجربة السوقية، ويدربون من طرف

الكبار؛ فالشخص الذي ليست لديه خبرة والمدرّك للأخطار يخشى المنافسة، ويتردد في الدخول إلى النظام التجاري (ديوي DEWEY 1962:39).

ونستطيع أن نجد تأييدا لهذا الموقف في بعض الدراسات التي ركزت على الجانب الاجتماعي للوحدة التجارية. فلقد أوضح كابلان KAPLAN في دراسة السوق بالمكسيك أنه: من المهم تأكيد حقيقة أن كل البائعين في ساحة السوق يمثلون الأسر وليس المؤسسات، ومما يؤيد هذا التصور "طريقة تصرفهم" (كابلان KAPLAN 1965:37).

وهناك محاولات حديثة نسبيا سعت إلى تدعيم التصور الشائع حول الأساس الاجتماعي للتنظيم الاقتصادي. ولقد أجريت هذه المحاولات في العديد من مدن جنوب شرق آسيا أينما الجزء الكبير من قطاع التوزيع في المدينة يسيطر عليه الأجانب الصينيون. فلقد اهتم تيان TIEN (1952) بتوضيح الأساس الاجتماعي للباعة بالتجزئة- والتشغيل في كوشينغ KUCHING مينا في نفس الوقت أن الإرتباطات القرابية والفئوية هي العوامل الكامنة وراء التمرّكز في بيع سلع معينة في تقديم الخدمات وفي مختلف الصناعات. ولقد زاد سكينر SKINNER (1957) وجهة نظر تيان TIEN وضوحا حينما كشف عن شيوع نفس النمط لسدى صينيي BANGKOK، موضحا أن هذه الظاهرة تميز التنظيم الاقتصادي للصينيين في جنوب شرق آسيا.

تقدم الدراسة التي أجراها ماك جي حول الباعة الجائلين في هونغ كونغ HONG KONG حقائق أخرى لتعريف الفلاحين الحضريين. ففي الميتربوليس الدينامي الذي ازداد عدد سكانه إلى 3,5 مليون في سنة 1971، حدثت تغيرات راديكالية، فتحول من اقتصاد مستقر راكد....إلى مجتمع صناعي دينامي يضاهي أكبر المراكز الحضرية الصناعية (هوكينس 1971). ورغم هذه التغيرات الاقتصادية التي شهدتها هونغ كونغ خلال العشريتين الماضيتين، فإن نظامي الإنتاج استمر في الوجود في مناطقها الحضرية. وبرغم شيوع هذا الانطباع وقوته، إلا أن الشواهد الإمبريقية تؤكد التغلغل والسيطرة التدريجية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي على النظام الفلاحي الإنتاجي.... وبالتالي تساهم المصانع الكبيرة في الإنتاج الصناعي داخل المستعمرة بمعدلات جد مرتفعة، بيد أن تغلغل الرأسمالية كان أقل وضوحا في القطاعات التوزيعية لاقتصاد المدينة، وعلى الخصوص قطاع البيع بالتجزئة. إذ يضم هذا القطاع أنشطة الباعة على الرصيف الذين يبيعون المواد الغذائية والمنسوجات والملابس، ويقدمون مختلف الخدمات ذات الأهمية في حياة الإنسان الحضري.

مما لا شك فيه، أن الباعة الجائلون يشكلون جزءا من بناء هونغ كونغ الاجتماعي، فعدمهم ازداد بسرعة في الخمسينات كنتيجة لارتفاع عدد اللاجئين القادمين من الصين. وبرغم الزيادة السريعة في فرص

العمل في القطاع الرأسمالي (خاصة المصانع)، فإن عددهم قد تزايد خلال الستينات، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم يتراوح ما بين 50.000 و 60.000 ، ثلثهم يوجد في هونغ كونغ والبقية في كاولون KOWLOON ، ومن الواضح أن الباعة الجائلين يشكلون جزءا رئيسيا من قطاع البيع بالتجزئة في هونغ كونغ، وهم يشبهون ما وصفه غيرتر GEERTZ سابقا: "الفلاحون جزء من النظام الفلاحي للإنتاج". وفي هذا السياق، تقدم الدراسة التي أجريت سنة 1969 على 542 بائعا متجولا معلومات لتدعيم هذه الفكرة (ماك غي Mc Gee 1970):

أولا: أن 88 % من وحدات الباعة الجائلين تملكها الأسر ملكية مشتركة بين الزوج والزوجة.

ثانيا: أغلب هذه الوحدات تستثمر قليلا من رأس المال، أقل من 2100 دولار، ويحصل غالبية الباعة على دخل شهري أقل من 600 دولار، ويقوم أعضاء العائلة الذين يعملون وقتا طويلا وبدون انتظام، بعملية البيع دون الحصول على أجر مستقر. أما في ما يتعلق بالسلع فإنهم يحصلون عليها من مصادر عديدة، وعندما تصبح بين أيديهم تحدد أسعارها وفقا لاتفاق البائع والمشتري، وغالبا ما يتم تحكيم البائع نفسه.

هذا، وتشير البيانات المتعلقة بخصائص الباعة الجائلين إلى وجود بعض التشابه فيما بينهم. فأكثر من 40 % يزيد عمرهم عن 40 سنة، وحوالي 61 % من عينة البحث مارسوا عملية البيع المتجول منذ ما يزيد

AKINOLA عن جانب من هذه المشكلة حين قسم الصناعة في عبدان إلى ثلاث مجموعات: الصناعة اليدوية والتقليدية، الصناعية الصغيرة الحديثة، والصناعات الضخمة. فالمجموعة الأولى، تتضمن أنشطة الغزل والنسيج والصناعات الفخارية، وتتميز بصغر حجمها، وغالبا ما يملك "الوحدة" الفرد أو العائلة، وهي تتطلب القليل من رأس المال وتتركز تقريبا قرب مقر إقامة العامل، وتستخدم الحرف الموروثة أو الحرف التي تمارسها ذرية معينة. ما في ما يتعلق بالمجموعة الثانية، فقد لاحظ أكينولا AKINOLA ، أن الاختلاف الأساسي بينها وبين المجموعة الأولى، يتجلى في عدم استخدامه "العمل" و"التمهين" على أساس الارتباطات الدموية فصب. وإلى جانب هذا، تستخدم أقل من 10 عمال يحصلون على أجر محدد. وبخصوص الخدمات الصناعية مثل إصلاح السيارات فيبدو أنها تتميز ببعض أشكال التشغيل التي ترتب ابتداء من "الفلاحي" إلى "الرأسمالي" وتنتشر هذه الأنماط الصناعية عبر غالبية مدن العالم الثالث، وهذا ما تؤيده الشواهد الإمبريقية وتدعمه.

وبناء على ما تقدم يخلص ماك غي Mc Gee إلى عدد من النتائج التي نجلها على النحو التالي:

أولا: حاول وليم مانجين W.MANGIN في كتابه: "الفلاحون في المدينة" أن يقدم تعريفا لفلاحين في مجتمع المدينة في ضوء احتفاظهم بالثقافة الريفية، ولقد حاول ماك غي الإشارة إلى أن هناك طرقا أخرى

لتحديد فلاحي مدن البلدان النامية، ومن أهم هذه الطرق هي النظر إليهم كجزء من نظام فلاحي للإنتاج له سماته وخصائصه. وعلى الرغم من ارتباط العديد من المشكلات بتحديد هذا النظام، إلا أن مزاياه كثيرة وترتبط بإمكانية قياسه في السياقات الثقافية المختلفة، عدم تحديده لردود أفعال الفلاحين في مواجهة التغيير الاجتماعي، عدم تداخله مع تعاريف الثنائية الريفية الحضرية، فضلا عن طرحه إطارا ملائما لتحليل التغيير في المناطق الحضرية.

ثانيا: وفي مواجهة الانتقادات التي توجه إلى مثل هذا التصور، يعتقد ماك غي أن حل هذه المعضلة يكمن في كفا عن استخدام مصطلح "الفلاحين" في المدينة على اعتبار أن المسألة بسيطة تتعلق بجماعات من السكان تعيش في عدد من مدن البلاد النامية وتساهم في النظام الفلاحي للإنتاج، لكن يصعب إدراجها في أي من التعريفين التقليديين " للفلاحين " و" البروليتاريا " أو " البورجوازية الصغيرة " لذا يبدو جليا أن المفهوم الذي يصور هذه الجماعة هو " شبه البروليتاريا".

تشكل هذه الفئة الاجتماعية نسبة عالية من سكان المدن، وتتزايد بوتيرة عالية بفعل الهجرة والزيادة الطبيعية، وتتأقصر في بعض الأحيان نتيجة التوسع في العمالة المؤجرة أو العودة من جديد إلى العمل الزراعي وما يرتبط به من أنشطة، ولا نستطيع هنا تجاهل ما يثيره مفهوم شبه

البروليتاريا" من قضايا بحثية في مجال الأنثروبولوجيا الحضرية، نجملها في التساؤلات التالية:

1- هل الانتماء إلى شبه البروليتاريا يسهل عملية تكيف المهاجرين مع البناء الموسيقي-اقتصادي الحضري؟
2- ما هي الطاقة الاستيعابية لقطاع شبه البروليتاريا مقارنة بالقطاع المؤجر؟

3- هل يساهم هذا القطاع في التكوين والتنمية؟
4- ما طبيعة العلاقة التي تربطه بالمجتمع الريفي؟
5- ما مدى ملائمة النسق القيمي لأفراد هذا القطاع بالنسق القيمي الحضري؟

6- ما مدى اعتماد شبه البروليتاريا على العلاقات الأولية والقريبة؟

تؤكد المعطيات المتاحة لدينا، أن معلومات عن الفلاحين في مسكن البلدان النامية قد استقيناها من الدراسات الأنثروبولوجية، الشيء الذي ينفعنا إلى القول أنه ينبغي على الأنثروبولوجية مواصلة العمل الأكاديمي ودراسة القضايا المشار إليها أعلاه (ماك غي) .

وبهذا الخصوص تشير الدراسات الأنثروبولوجية التي اهتمت بشبكة العلاقات الاجتماعية، المجاورات السكنية الحضرية، الهجرة

الريفية-الحضرية والتكيف^{*} الذاتي للفلاحين في البيئة الحضرية إلى استمرار الثقافة الريفية والعلاقات الاجتماعية الأولية والتضامن العضوي والألي. وتعتبر دراسة جانز GANS عن القرويين الحضريين، وساقا عن العزلة الاجتماعية لفقراء الحضر، ولومنيتر LOMNITZ عمن مدينة الأكوخ، أمثلة واضحة عن تدعيم التصور السابق.

ومن ناحية أخرى، تميل الدراسات السوسولوجية المعنية بالتحضر إلى إبراز كل من عوامل التفكك والتكامل داخل الحياة الحضرية. فتمتد شواهد تؤكد أن التحضر قد أضعف العلاقات والروابط التقليدية كروابط القرابة والجيرة. بيد أن الواقع الملموس يشير إلى عكس ذلك في أغلبية البلدان النامية التي تمر بمرحلة خطيرة من تطورها الاجتماعي والاقتصادي، ألا وهي ارتباط التحضر بقوة الانتماءات القبلية وتعايش الأنساق القيمية الريفية مع الأنساق القيمية الحضرية.

^{*} تشمل دراسات التكيف على الاهتمامات الآتية:

1. الدراسات التي تنظر إلى الإستراتيجيات التي تستخدم مرونة الروابط الاجتماعية من خلال امتداد القرابة، روابط القبيلة، الروابط الإقليمية، وروابط الصداقة.
2. الدراسات التي تصف نقل النماذج التنظيمية و البنائية من المجتمع المحلي القروي إلى المدينة.
- 3 الدراسات التي تصف المشكلات التي تنبثق عن تكوين جماعات جديدة متمثلة و متماسكة في بيئة حضرية غير متجانسة.

بيد أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها في نهاية هذه الدراسة، هي الأهمية الإنتاجية-الخدمية-الاستيعابية للقطاع الحضري غير الرسمي ودور الفئات شبه البرولتارية في التنمية الحضرية، وارتباط أغلبية أنشطته بالمهاجرين الذين يحافظون على ارتباطاتهم الريفية، ويؤسسون أخرى للتكيف مع الواقع الحضري الجديد.

وقد يكون من المفيد أن نختتم هذه المناقشة بتناول أهم التحولات التي اعتبرت الأساق النظرية في مجال السيوسوجيا الحضرية، وخاصة تلك المعنية بالفئات المدينية الدنيا. فرغم أهمية ما طرحه مانجين MANGIN و ماك جي McGee ومينتز MINTZ وغيرهم، إلا أنه قد تأثرت من جديد في الدوائر الغربية المعنية بالدراسات الحضرية، مناقشات كثيرة حول إيجاد المدخل الملائم لدراسة فقراء وفلاحين المدن. وفي خضم هذه المراجعة النقدية للنظرية، ظهرت محاولات نظرية جديدة في أوروبا تحاول تفسير ظاهرة الفلاحين و فقراء المدن وفق مجموعة من القضايا والمفاهيم المستقاة من واقع البلدان النامية. تركز هذه المحاولات النظرية الجديدة على القطاع الحضري غير الرسمي* الذي شكل ركيزة

* يتسم القطاع الحضري غير الرسمي بسهولة الدخول، الإعتماد على الموارد المحلية، ملكية العقلة للمشاريع، تملك مؤسساته على نطاق ضيق، عمل مكثف و تكنولوجيا مكنية، المهارات المكتسبة خارج نطاق المدرسة الرسمي، يمارس نشاطه في أسواق غير منظمة-غير محمية- غير رسمية و تنافسية، المال غير محبين من ناحية ساعدت الممثل العد الأدنى للأجور،

الحوار الأكاديمي منذ السبعينات عندما طرح هارت HART ثنائية ' رسمي-غير رسمي ' بدلا من ثنائية ' تقليدي-حديث'، ويتجلى الاختلاف بين ثنائية هارت HART و ثنائية: (تقليدي-حديث)، في أن الأولى تركز على تنظيم الأنشطة، بينما تهتم الثانية بالنسق التكنولوجي وتعتبر قليلا من العناية لبقية خصائص المؤسسة. فضلا عن ذلك، يثير مفهوم ' تقليدي ' نوعا من الاستخفاف باعتباره نتاج ثقافة أجنبية تنظر إلى ما هو تقليدي على أنه معوق وضار لعملية التنمية، بدلا من معالجته كجزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها. أما الثنائية: 'رسمي-غير رسمي' فتبدو محايدة ولا نقول شيئا أكثر من تسليمها بفكرة لا رسمية بعض الأنشطة

المرض، التقاعد، هذا و يرى البعض أن هذا القطاع يشكل نمطا إنتاجيا يعيش على هامش الاقتصاد الحضري و يخضع للأسلوب الإنتاجي المسيطر.

و في هذا السياق، ظهرت العديد من التيارات النظرية التي يمكن حصرها في تيارين أساسيين: أولا: التيار الثالثي - الإصلاحي الذي شاع استخدامه في مختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظواهرها، ويتكون من قطاعين يتربطان مع بعضهما البعض، و لكل منهما ديناميته الخاصة و أبعاده و متغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة رسمية-حسية- نظامية، و الآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة غير رسمية-غير محمية- غير منظمة. و ينظر أصحاب هذا التيار إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشكل نسقا اجتماعيا فرعا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع. فهو أداة التغيير الاقتصادي والاجتماعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية.

الحضرية، علاوة عن لا رسمية علاقتها ببقية مكونات البناء الاجتماعي الحضري.

والواقع، أن هذا المدخل قد ترجم في صياغات وعبارات مختلفة، أكدت كلها قضيتين أساسيتين: الأولى، وهي أن البلدان النامية غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية الأنشطة الحضرية غير الرسمية كنظام فرعي-دينامي؛ أما الثانية، فتشير إلى أن وجود هذه الأنشطة ووظيفتها يتوقف على الممارسات النظامية للدولة.

وضمن هذا المنظور، يعتقد أصحاب المدخل الثنائي-الإصلاحي أن النمو GROWTH في قطاع الأنشطة غير الرسمية التي يمتنها فلاحو الحضر والفئات المدينة الدنيا، هو نمو تطوري EVOLUTIONARY. والعلاقة بين القطاعين: "الرسمي-غير الرسمي" هي علاقة مفيدة وغير خطيرة BINIGN. ولقد دعاهم هذا الموقف إلى طرح جملة من الإجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع وتوسيع نطاق الأنشطة الحضرية غير الرسمية وتطوير الارتباطات بين هذين القطاعين.

أما التيار الثاني، فهو التيار الراديكالي الذي يستند أنصاره في دراستهم للأنشطة التي توجد على هوامش الاقتصاد الحضري، استنادا أساسيا إلى التنظير الماركسي حول أساليب الإنتاج وتم فصلها التبادلي، وإلى تحديد متصل CONTINUUM الإنتاجية في مدن البلدان النامية

والوصف الإمبريقي للترابطات المعقدة والعلاقات التابعة يبين أنظمة الإنتاج والتوزيع.

وفي هذا الصدد، يقر أصحاب هذا التيار أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تشكل نمطا إنتاجيا تابعا ومستغلا يتعايش مع أنماط اقتصادية تقليدية. وتستظل هذه الأنشطة على ما هي عليه، طالما أن أبنية التبعية مازالت قائمة. ونظروا إلى العلاقة بين القطاعين " الرسمي-غير الرسمي " على أنها علاقة استغلالية، والنمو في القطاع الحضري غير الرسمي " إنكماشى-لاتطوري".

وضمن هذا المنظور، يرى توكمان TOKMAN أن هذا النمو البسيط أو السلبي لا يمكن تجنبه، طالما أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تمثل معوقا لعملية التنمية. ولهذا يتعين على حكومات البلدان النامية أن تدرك جيدا أن وضع السياسات المختلفة لتطوير هذا القطاع لا يحل مشكلاتها بقدر ما يزيد من تعقيدها، لأن الأسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن في نطاق القطاع غير الرسمي والاقتصاديات المتخلفة بقدر ما تكمن في عملية التراكم على مستوى البلدان المركزية.

وبناء على ما تقدم، واستنادا إلى تحليل ماك غي Mc Gee للنظام الفلاحي للإنتاج الحضري وكذلك تحليل هارت للقطاع الحضري غير الرسمي، يبدو جليا أن البديل النظري الذي ينظر إلى الكل في ضوء العلاقات المختلفة بين عناصره يتيح للدارس فهما أعمق لواقع المدينة

كجزء لا يتجزأ من نظام وطني-علمي، و رؤية أوضح لتناول هذه العلاقات التي تحدد في الواقع تلك الظواهر التي تميز كل عنصر من عناصر الكل و تضع أسمه.

والواقع أن المشكلة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت الأنشطة الحضرية غير الرسمية التي يمارسها الفقراء وفلاحو المدينة المنتمين للفئات الدنيا، تقدم حلاً للأزمة الحضرية أو تزيد حداثتها، أم أنها مجرد ظاهرة مرضية. إنها بعد ذاتها تعبير عن تناقضات البناء الاجتماعي. فلو لم يكن هذا البناء يعاني من بعض التناقض والخلل، لما ظهر في المجتمع عناصر بشرية تشغل تشغلاً منقوصاً. هذا التشغيل ما هو إلا تعبير عن خلل سوء الأداء والتناقض في النظام الاجتماعي للمجتمع (قيرة 1993).

على أن القضية التي تبدو الآن أكثر أهمية وإلحاحاً هي قضية العولمة وتكريس مقولة نهاية التاريخ؛ ونحن شعوب البلدان النامية نؤدّد أوضاعنا تردياً وابتعاداً عن مقومات الحضارية، حفاظاً على مواقعنا الدنيا في النظام الدولي الجديد تجسداً لمقولة طرحها سمير أمين وهي: أن مهمشو اليوم هم مهمشو الغد من ناحية، وتجسداً لعنوان هذه الدراسة الذي يطرح إشكالية التناقض بين التقليدية والعولمة، بين تكريس التخلف والافتتاح على بيئة متحركة تقوم على المعرفة واكتساب التكنولوجيا من ناحية أخرى، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال خصوصيات الشعوب والأمم التي تشكل المنطلق لتشكيل غدها.

المراجع

أولاً- بالعربية

1. أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، 1981.
2. اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف: الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1997.
3. السيد الحسيني: المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف القاهرة، 1981.
4. بوتومور: (ت. الجوهرى) علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، دار المعارف القاهرة، 1981.
5. بلقاسم سلاطينية وآخرون: المجتمع العربى التحديات الراهنة وأفاق المستقبل، منشورات جامعة قسنطينة، 2000.
6. محمود الكردي: التحضر: دراسة اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1986.
7. مايكل نشوسادوفسكي: "الفقر العالمى فى نهاية القرن العشرين"، (ت. صفاء روماني) الثقافة العالمية، ع 17، 1998.

8. عادل عازر و ثروت إسحق: المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1987.
9. عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.
10. علي الكنز وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
11. علي غربي: "العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية"، الباحث الاجتماعي، ع. 2، 1999.
12. صالح ياسر حسن: بعض الإشكالات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية، جدل، ع. 4، 1993.
13. لافدا، ر. غ. :. إيديولوجية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية، جدل، ع. 4، 1993.
14. الجوهري، محمد وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة 1980.
15. الخفاجي، عصام وآخرون، هامشيون في المدن العربية جدل: كتاب العلوم الاجتماعية عدد 4 ، 1993.
16. ورسلي، بيتر، العوالم الثالث. الجزء الأول (ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله) دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.

17. حجازي ، أحمد مجدي: "تحو تفسير السلوك السياسي لفلاحى العالم الثالث فى ضوء نظرية التبعية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى"، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد7، دار المعارف، القاهرة ، 1980.
18. قبرة إسماعيل: "الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع"، المستقبل العربى، عدد 241، 1999.
19. قبرة إسماعيل: "تحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن "قي: عصام الخفاجي (تحرير) :هامشيون فى المدن العربية. جلد: كتاب العلوم الاجتماعية، عدد 4 ، 1993.
20. غامري، محمد حسن: الأنثروبولوجيا الحضريّة مع دراسة عن التّحضر فى مدينة العين دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
21. الحبيب الجنحاني: " ظاهرة العولمة الواقع والآفاق"، عالم الفكر، ع. 2، 1999.
22. عبد الخالق عبد الله: العولمة: جنورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، ع. 2، 1999.

ثانياً- بالأجنبية

- 1- ABEGGLEN, J.C., The Japonèse factory, Glencoe.I.F.P.,1979
- 2- The nigerian geographical journal,N°07,1981
- 3- AKINOLA,R.N.,The industrial structure of ibadan.
- 4- BOHANNAN,P.J.Some principles of exchange and investment among the tiv.american anthropologist,N°57,1984.
- 5- DEEY,A.G.,peasant Marketing in JAVA,Glencoe,I.F.P.1982.
- 6- FRANKLIN,S.H.,Reflection on the peasantry,PACIFIC VIEPOINT N°3 1986.
- 7- KAPLAND,D,The Mexican Marketplace then an now,AMERICAN Ethnological Society, Seattle, 1985.
- 8- Mc Gee,T.G,The Rural-Urban continuum debate, PACIFIC VIEPOINT,N°5,1984.
- 9- —————, Hawkers inselected Asian cities, Hong Kong, C.A.S., 1970.
- 10- MANGIN,W,Peasants in cities, BOSTON,H.Mifflin, 1970.
- 11- MAYER, P, TRIBESMEN or Towns men ,LONDON .O.U.P , 1971.
- 12- REDFIELD,R,The primeve world and its Transformation, Cornell University Press, 1970.
- 13- WOLF,E.R, Peasants, Englewood cliffs, new Jersey , 1976.

هذا الكتاب



تكاد تنقضي هذه التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر أصبحت واحدة من أهم المشاكل التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تزداد أوضاعها يوماً بعد يوم ، لمضى المستوى المعيشي بسدات المؤسسات الدولية وحول ناشئة لمساعدت هذه الفقر من خلال توفير الراجح التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الدول فقراً في العالم ، أما على المستوى التنري ، فقد تم جعل طوي في الكتابات المناصرة المهمة بالفقر ، حول توصيف وتحليله في إطار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهناك في مقابل ذلك ، اعتماد مزايده بعولة الفقر وكيف يتغذى النظام الدولي المتجه بالفقر البشري والسمانة الرهيبة ، وتراكم الثروة وتشويه الإنتاج ونقص المؤسسات الوطنية ، وتكوسل الإصلاحات الاقتصادية وأزمة المديون إلى جانب الرقابة الخارجية وأقرها ، على سبيل عيش ملايين البشر . ففي هذا الإطار يبدو جلياً أن مفهوم صنفوي نشأ في القرنين التاسع عشر والعاشر قد أدت منذ أوائل الستينيات إلى إقرار مئات الملايين من الناس حيث انمازت القوة الثورية للبروليتاريات ، وظهرت الجماعات والسمت وقمة الفقر والشاؤم بأنبياء : ملقة وذلك بازدياد معدلات البطالة والفقر والهميش وتدمير الاقتصاديات الوطنية ، وجعلها تحت رحمة السوق الحرة في ظل هذه الظروف ، تحسول في هذا الكتاب إعطاء صورة تحليلية لأوضاع ودور الفئات الدنيا التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية مظلمة شديدة البؤس والفساد ، إلى جانب محاولة لتسليط الضوء على المشكلات المتكاثرة ، ووزعها في فئتين موازين القوى ، خاصة في المجتمعات العربية التي تنطوي أبعادها على عدد من التناقضات والمقالب . وفي الأخير نأمل أن يكون هذا الكتاب قد جاء في وقته ليصبح عطاء آخر تحت مظلة الفكر والتسامع لظلاله وانبراه الوجه الآخر غير المعلن عنه للثروة ، والسعي للتخفيف من الحرمان والعوز والفاقة ، واستمرار الحلول الممكنة لها . ومكالحة .

الناشر

ولته وفي التوثيق ...

عبد الحسي أحمد هادي

صلى الله عليه وسلم

سوزان د. بيلان
سكينة هروية بول غوسون
لحوق شافدا - شافدا
ميراث سوكال
أولاد غوسون

• عجلة بناء فرق عمل فنية
• سوء سلوكه التعليمي
• إستراتيجية تطويرية هجرية
• تنظيم فعال
• إستراتيجية تطوير
• هندسة المؤسسة المتكاملة
• خطة - العمل الإستراتيجي
• هندسة المؤسسة المتكاملة
• عمل - العمل العام

• بالشم ستيفن وآخرون
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.
• د. ب. د. د.

• تنمية المشاريع من التخطيط إلى التنفيذ
• العولمة (كفاءة) والاعتماد الإداري
• القيادة العليا والقيادة
• إدارة المشروعات الصغيرة
• إدارة المشروعات لتسويق الأداء
• إدارة إدارة المشروعات الصغيرة
• نظرية إدارة الجودة الشاملة TQM
• الأمن وإدارة أمن المعلومات
• إدارة المشاريع في القرن 21
• إدارة مشاريع في القرن 21

Bibliotheca Alexandrina



0351157

في الفهرست والتوثيق
4 شارع عظيم الأثري - الأزده الجديدة - القاهرة

تليفون 2944119 فاكس 2944094

التوزيع والتوزيع : لعلو لورنارية للنشر والطباعة والتوزيع
ص . ب . رقم 09 - لورنارية محطة
تليفون / فاكس 443506 (021)

ISBN : 977-5499-94-1